جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي

2015-2001

مذكرة مقدمة ضمن استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات متوسطية.

اعداد الطالبتين:

- **زوليم نوارة**
- **أمناش صونية**

تحت اشراف:

أ. عطيش يمينة

لجنة المناقشة:

أ. قصدالي فلة.....رئيسا
أ. عطيش يمينة.....مشرفا ومقررا
د. سيد أحمد كبير.....ممتحنا

السنة الجامعية:2016-2015

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، وأعاننا على أداء هذا الواجب، ووفقنا الى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل. ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة: أستاذة عطيش يمينة، التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها، ونصائحها القيمة، التي كانت عونا لنا لإتمام هذا البحث.

كما نقدم اسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير، لأساتذتنا الكرام، الذين قدموا لنا الكثير ممهلين لنا طريق العلم والمعرفة.

شكرا

زوليم نوارة، أمناش صونية

الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم الا بالعمل وان العمل كالشجرة والعمل كالشجرة.

فأهذي ثمرة جهدي الى التي حملتني وهنا على وهن، وقاسمت وتألمت تألمي، الى من رعتني بعطفها وحنانها وسمعت طرب الليالي من اجلي، الى اول كلمة نطقت بها شفتاي أمي الحبيبة.

الى زميلة العمل التي تقاسمت معها اعباء هذا العمل، والى عائلتها الكريمة.

الى كل من شارك في هذا العمل من قريب ومن بعيد

أمناش صونية

htpp://www.myhouseonweb.eu/

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع:

الى من ربتني وأنارت دربي، واعانتني بالصلوات والدعوات، الى أغلى الناس في هذا الوجود أمي الحبيبة.

الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني الى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

الى من ساعدني وساندني خلال فترة دراستي أخواني وأخواتي.

الى زميلة العمل التي تقاسمت معها أعباء البحث، وعائلتها الكريمة.

الى صديقاتي : نوال، رايمة، فضيلة وكاتية

زوليم نوارة

htpp://www.myhouseonweb.eu/
MY HOUSE ON WEB

خطة البحث

مقدمة:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية

المبحث الثالث: محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية

الفصل الثاني: مميزات السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية أثناء الحرب الباردة

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الثاني: ركائز ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية

الفصل الثالث: تطور السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي

المبحث الأول:أهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لفرنسا

المطلب الأول: مميزات منطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: اسباب اهتمام فرنسا بالمنطقة المغاربية

المبحث الثاني: السياسة المغاربية الفرنسية

المطلب الأول: السياسة الفرنسية الإستعمارية

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية بعد فترة الإستعمار

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة المغاربية 2007-2015

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة حكم الرئيس نيكولا ساركوزي

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة حكم فرانسوا هولاند

الفصل الثالث: التحديات التي تواجهها فرنسا في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: تنافس القوى الكبرى حول منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: التنافس الفرنسي الأمريكي

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الصيني

المبحث الثاني: تأثير الربيع العربي على العلاقات الفرنسية المغاربية

المطلب الأول: التعريف بالربيع العربي

المطلب الثاني: موقف فرنسا من الثورة التونسية والليبية

المطلب الثالث: التدخل في مالي

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية

المطلب الأول: سيناريو نجاح العلاقات الفرنسية– المغاربية

المطلب الثاني: سيناريو بقاء الأوضاع على حالها

المطلب الثالث: سيناريو تدهور العلاقة الفرنسية– المغاربية

خاتمة:

قائمة الملاحق:

قائمة المراجع:

فهرس:

مقدمة

مقدمة:

عرفت العلاقات الدولية مع بداية التسعينيات العديد من التحولات الدولية، تمثلت في انتهاء الحرب الباردة وذلك بانهيار الاتحاد السوفياتي وتحول النظام من ثنائية قطبية الى احادية قطبية، تتربع على عرشه الولايات المتحدة الامريكية، واتت بعد ذلك احداث 11 سبتمبر 2001 التي غيرت الاوضاع وذلك بظهور مفهوم جديد وهو "الارهاب" على الساحة الدولية. هذه التغيرات ارغمت الدول على اعادة النظر في مساراتها على الساحة الدولية، عن طريق تغيير طرق تحقيقها للمصالح الخارجية، وذلك بتحويل علاقاتها مع الدول من علاقات تتسم بالهيمنة والنزاع الى علاقات تتسم بالتعاون والشراكة، وبرز ذلك في توجه الدول الى تعزيز علاقاتها الاقليمية،عن طريق القيام بتكتلات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وافضل مثال على هذه التكتلات هو الاتحاد الاوروبي.

اثرت هذه التغيرات الدولية على السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة اتجاه المغرب العربي، وذلك لعدة اسباب: السبب الاول يعود الى فقدان فرنسا لمكانتها في المنطقة مع ظهور الفكر التحريري، الذي ادى الى استقلال كل الدول التي كانت تحت سيطرة فرنسا. السبب الثاني يتمثل في التهديد الذي تمثله منطقة المغرب العربي بالنسبة لفرنسا، وذلك بسبب انتشار الارهاب، الهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة في المنطقة. اما السبب الثالث فيتمثل في اهتمام العديد من الدول القوية بالمنطقة – نظرا الى موقعها الاستراتيجي–، ومن بين هذه الدول نجد الولايات المتحدة الامريكية، التي تعتبر المنافس الاول لفرنسا حول المنطقة خاصة مع ظهور "مشروع الشرق الاوسط الكبير".

نظرا لهذه الاسباب، اتجهت السياسة الخارجية الفرنسية الى استعادة سيطرتها على المنطقة المغاربية، وذلك عن طريق تحويل علاقاتها من علاقات مستعمر ومستعمر في فترة

سابقة الى علاقات ترتكز على مبادئ التعاون والشراكة، بداية من " منتدى 5+5، مرورا بمسار برشلونة "1995، ووصولا الى "مشروع الاتحاد من اجل المتوسط".

ستقوم الدراسة بإعطاء خطة بحثية متكونة من أربعة فصول مع المقدمة والخاتمة، مرورا بالاطار المنهجي حددت فيها المناهج، الاقترابات والمفاهيم المستخدمة لمعالجة هذا الموضوع. وستقسم الدراسة على النحو التالي:

ستتطرق في فصلها الاول تحت عنوان "مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية"، الى مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم اللصيقة بها، وايضا الى أهداف ووسائل السياسة الخاجية، وكذا ستتطرق الى محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية

ستتناول في فصلها الثاني تحت عنوان "مميزات السياسة الخارجية الفرنسية"، الخلفية التارخية والفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية، كذا الى ركائزها ومحدداتها، وأيضا الى المؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية الفرنسية.

ستعالج الفصل الثالث المعنون ب"تطور السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي"،اهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لفرنسا، وكذا السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي، وذلك بالمرور الى تاريخ العلاقات بين الطرفين، وبالتركيز على السياسة الخارجية المنتهجة في المغرب العربي من طرف فرنسا خاصة في فترة 2001-2015.

ثم ستتناول في فصله الرابع والأخير المعنون ب"التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المغاربية"، تنافس القوى الكبرى حول المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين)، كما ستتطرق الى تأثير الربيع العربي على العلاقات الفرنسية المغاربية، وفي الاخير سيحاول استشراف مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية.

وأخيرا سوف تقوم الدراسة بإعطاء مجموعة من الإستنتاجات المتعلقة بالموضوع، محاولة فيها الإجابة عن الإشكالية.

الإطار المنهجي، المفهومي والنظري

I. الإطار المنهجي للدراسة:

1. المشكلة البحثية:

تميزت سياسة فرنسا الخارجية بالتوسعية، وذلك ظاهر في سياستها الاستعمارية خاصة في منطقة المغرب العربي التي تنظر اليها كامتداد طبيعي لحدودها الجغرافية. لكن مع ظهور مبادئ ويلسن الاربعة عشر –والتي تطالب بحق الشعوب في تقرير مصيرها– استقلت جل الدول المستعمرة، الشيء الذي ادى الى فقدان فرنسا لنفوذها. ومع ظهور قوى عالمية ودولية اخرى، وبعد احداث 11 سبتمبر 2001 التى جعلت من الولايات المتحدة الامريكية توجه انظارها الى المنطقة المغاربية، ادى الى سعي فرنسا بربط مستعمراتها بها، وذلك عن طريق ايجاد سياسات تعاون وشراكة بينها وبين بلدان المنطقة. وعليه يمكن طرح المشكلة البحثية التالية:

فيما تتمثل أهم ملامح السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي بعد احداث 11 سبتمبر 2001؟

وعلى ضوء هذا الاشكالية يمكن طرح مجموعة من المشكلات البحثية الفرعية لمعالجتها وهي كالأتي:

– من هو صانع السياسة الخارجية الفرنسية ؟

– فيما تكمن اهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لفرنسا؟

– ما تأثير احداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة المغرب المغربي ؟

– ما مستقبل العلاقات بين فرنسا والمنطقة المغاربية؟

2. مجالات الدراسة:

تعالج هذه الدراسة في ثلاث مجالات وهي:

أ. المجال المكاني:

يهتم هذا البحث بدراسة منطقة المغرب العربي، التي تعتبر كمتسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية، ويتربع على مساحة تزيد على ستة ملايين كيلومتر مربع.[1]

فيما يخص عدد الدول المكونة للمغرب العربي فتختلف الرؤى بين الدول المغاربية والدول الاوروبية حول هذا الموضوع، حيث ترى الدول الاوروبية ان المنطقة متكونة من الاقطار الثلاثة: الجزائر، المغرب وتونس فقط، اما الدول المغاربية فانها ترى ان المغرب العربي مكون من خمسة اقطار: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا.

ب. المجال الزماني:

أخذت هذه الدراسة سنة 2001 بداية للبحث واعتبرتها نقطة أساسية في عملية تحليل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي نظرا للاحداث التي طرات في تلك الفترة والتغيرات التي الحقت بها، كتغير السياسة الأمريكية بعد هجومات 11 سبتمبر 2001 تجاه منطقة الغرب العربي، الشيء الذي جعل من فرنسا تجديد سياستها تجاه المنطقة عن طريق التعاون، وكذا ظهور الربيع العربي و تاثيره على العلاقات الفرنسية– المغاربية.

[1]– فاطمة حموته،**البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،(بسكرة: جامعة الحاج لخضر: 2010)، ص.24.

ج.المجال الموضوعي:

تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة المواضيع المتصلة بالسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي عن طريق فهم التعاون والشراكة وكذا الصراع الذي يميز الجهتين (الفرنسية– المغاربية).

3. الفرضيات:

أ. تعتبر منطقة المغرب العربي الية استراتيجية مهمة بالنسبة لفرنسا في سياستها المتوسطية والافريقية.

ب. تتميز السياسة الخارجية الفرنسية بالتوسعية والنفعية وكذا العقلانية.

ج. وجهت الولايات المتحدة الامريكية سياستها الخارجية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 الى منطقة المغرب العربي من خلال مشروع الشرق الاوسط الكبير، الشيء الذي جعل فرنسا تقوم باعطاء فكرة الاتحاد من اجل المتوسط.

4.اهمية الدراسة:

ان الاهتمام بمثل هذه الدراسة له اهمية علمية وعملية:

أ– **الاهمية العلمية:** من الناحية العلمية يستفيد الباحث من اختبار الفروض العلمية ومحاولة تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي، خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، بالاضافة الى تحليل عامل المنافسة الدولية (خاصة الامريكية) التي ساهمت في زيادة اهتمام فرنسا بالمنطقة.

ب–**الاهمية العملية:** تتجلى الاهمية العلمية في محاولة تحليل السياسة الخارجية الفرنسية، ومحاولة فهم الاسس التي اعتمدتها فرنسا لبناء علاقاتها مع دول المنطقة بعد احداث11 سبتمبر 2001.

5. مبررات اختيار الموضوع:

تتراوح اسباب اختيار الموضوع بين مبررات ذاتية ومبررات موضوعية:

أ- **المبررات الذاتية:** تتمثل في الرغبة في معرفة ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية، و معرفة تاثير التحولات التي طرات في الفترة (2001-2015) على العلاقات الفرنسية-المغاربية، وكذا الرغبة في وضع دراسة اكادمية في الجامعة حول هذا الموضوع.

ب- **المبررات الموضوعية:** تتمثل في ظهور مصطلح الشرق الاوسط الكبير الذي يضم منطقة المغرب العربي اليها، ما يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة. ظهور الصين كمنافس جديد، حيث تؤكد الدراسات المستقبلية انها ستكون في حدود 2030 اول مستهلك للطاقة، لذلك تسعى لتامين منابع طاقة امنة كالمغرب العربي و خاصة مع الازمات التي يعاني منها الشرق الاوسط.

6- مناهج الدراسة وإقترباتها:

لدراسة موضوع السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي، يحتاج الى الاستعانة بمنهجية تساعد على تحليل الموضوع وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية، ورغبة للوصول الى جواب صحيح للاشكالية المطروحة حول الموضوع، لذى ستستخدمت الدراسة المناهج والاقترابات التالية:

أ- المناهج:

- **المنهج التاريخي:** يقوم بسرد الوقائع، تقديم تصورات للظروف المحيطة والمتحكمة بظهور الظاهرة محل البحث، واستخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة والظروف التي وجدت فيها، وكذا فهم الكيفية التي يتم فيها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الفرنسية ودوافع ذلك.

- **المنهج الوصفي:** ويستهدف اعطاء صورة كلية عن ظاهرة الموضوع، وذلك عن طريق التعريف بها واكتشاف ملامحها، وكذا تحديد خصائصها وطبيعة العلاقة الموجودة بين عناصرها وتفسيرها.

ومن بين الاقترابات التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

❖**اقتراب صنع القرار:**

تستخدم هذه الدراسة اقتراب صنع القرار، لانها ترى ان لدراسة اي سياسة خارجية لبلد ما يجب التطرق الى عملية صنع القرار و العوامل التي تساعد على صنع القرار.

قدم "**ريتشارد سنايدر**" نموذجا نظريا لفهم وتحليل نشاطات عالم السياسة الدولي ويركز سنايدر وأصحاب النظرية أمثال **روبنسون وجوزيف فرانكيل** في تحليلهم لصناعة القرار في السياسة الخارجية على عدة مرتكزات يمكن أن نجملها في النقاط التالية:[1]

– يركز أصحاب النظرية على دراسة العلاقات الدولية ليس على أساس الدول وإنما على أساس تشخيص الدولة.

– كما اقترحوا لتحليل العوامل التي يأخذها صناع القرار بعين الاعتبار يقترح سنايدر مجموعة من العناصر، ويتمثل الإطار النظري **لسنايدر** في:

1– **البيئة الداخلية:** والمتمثلة في

الرأي العام: هو عبارة عن تعبير يدلي به مجموعة من أفراد المجتمع لتلبية حاجاتهم ومطالبهم ويتجلى تأثير الرأي العام عندما تمس مصالحهم.

الجماعات الضاغطة: وهي عبارة عن جماعات مصالح اقتصادية وسياسية يتمثل دورها في الضغط على النظام الحاكم في بلد معين لاتخاذ قرارات معينة تتماشى ومصالحها.

[1]– مزوزي عبلة، **نظرية صنع واتخاذ القرار**، (باتنة: جامعة العقيد لخضر، 2007)، ص.11.

2- **البيئة الخارجية:** حيث أن للبيئة الخارجية تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي وتتمثل متغيرات البيئة الخارجية في الوضع السياسي الدولي بمعنى تأثير الوضعية العامة للنظام الدولي كسياسة القطب الواحد أو تعدد الأقطاب وغير ذلك، إضافة إلى متغير المنظمات الدولية فقد كانت من أهم الفواعل في السياسة الدولية ولا تزال وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الدولي من خلال محافظتها على السلم والأمن العالميين.

3- **البنية الاجتماعية والسلوكية:** وتشمل نظام القيم في المجتمع ممكن تصنيف هذه القيم إلى نوعين قيم مجتمعية مؤثرة على الجماعات المقررة والمتمثلة في السوابق التاريخية وقيم متصلة بصانع القرار، وهذا يعني أن التكوين الشخصي للفرد يؤثر على عملية صنع واتخاذ القرار.

4- **عملية صناعة القرار:** وترتبط هذه العملية بمجال الصلاحيات والأهداف كما تتطلب توفير مجال واسع للمعلومات والتي لها أهمية خاصة في السياسة الخارجية.

5- **الفعل أو السلوكية السياسية:** وهو الفعل الصادر عن صناعة قرار معين، كما انه تحصيل حاصل لكل المتغيرات البنيوية السابقة.

- كما يركز أصحاب النظرية على دراسة وحدة صنع القرار واتخاذه في إطار البيئة النظامية التي توجد فيها هذه الوحدة بمعنى أن صاحب القرار يتخذ القرار وفق إدراكه للبيئة المحيطة.

- والنقطة الأساسية التي يركز عليها أصحاب هذه النظرية هي الدوافع لان الدوافع هي جزء من هذه العملية، لذلك يميز **سنايدر** بين نوعين: الدوافع من اجل والدوافع بسبب كذا، حيث أن الدوافع من اجل، يعرفها البعض بالدوافع الشكلية وتعني أن صاحب القرار اختار بوعي منه ليحقق أهداف معينة كتحقيق السلم. أما الدوافع بسبب كذا، والتي تعرف بالدوافع الحقيقية

ويصعب إدراكها لارتباطها بمتغيرات شخصية بمعنى وعي وخبرة والخلفية التاريخية لصانع القرار.[1]

[1]– مزوزي عبلة، **مرجع سابق**، ص.13.

II.الإطار المفهومي والنظري للدراسة:

1-الإطار النظري للدراسة:

❖ نظرية المباريات:

هي نظرية إستراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع والصراع وهدفها هو ترشيد الاختيار من بين البدائل المختلفة التي تفرزها هذه المواقف وهي تساعد على معالجة كل صراعات المصالح كلعبة في الإستراتيجية، كما انها أداة للتحليل تنطبق على جل أشكال الصراع السياسي، وهي أيضا طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرار ولاسيما في مواقف التعاون أو الصراع ،أي أن هناك مجموعة من متخذي القرار والذين تتداخل أهدافهم، وبالتالي يسعون لوضع خطط لتحقيق مصالحهم اخذين بعين الاعتبار مصالح الآخرين، بمعنى أن أي موقف دولي يتكون من لاعبين ومن قواعد تحكم طريقة اللعب وتحدد مراكز المنتصرين والخاسرين ولكل لاعب قدر من الموارد وحسب "**كابلان**" فان اللعب هو وحدة التحليل الأساسية باعتباره الطرف الفاعل في الموقف[1].

❖ نظرية الدور:

تهتم نظرية الدور بدراسة سلوك الدولة كونها ادوار سياسية تقوم بها الدول في المسرح الدولي، والدور هو موقف واتجاه سياسي ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحددات الأساسية وهي هوية المجتمع ووضعه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.[(2)]

---

[1]- العطري الميلود، **الاطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، (باتنة: جامعة العقيد لخضر، 2007)، ص.ص.27-28.

1- Steven J.Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making** (USA: Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999), pp.01-25. <http:// WWW.CIAONET.ORG/ISA/ISA3.html.

تختلف وتتمايز ادوار الدول في الساحة الدولية طبقا للمنظار كل دولة للظواهر السياسية، حيث أن يعتبر "منظار الدور" المحرك الأساسي لتشكيل ادوار ومواقف الدول وتحديد اتجاهات النخب السياسية الصانعة للقرار السياسي، وكما أن أداء الدور يتشكل نتيجة سياسية لمصالح وأهداف الدولة ويعتبر جوهر الدور العامل المحدد لمدى قدرة النخب داخل الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وتعبر أيضا عن مدى نجاحهم في تحديد دور دولتهم المتناسب مع إمكانياتها. [1]

كما يرى المفكر السياسي "بروس بيدل" أن الدور يعبر عن مجموعة القرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة والتي تحدد في الأخير المواقف الصادرة عنها عبر أداء الدور. [2]

يمكن إبراز ثلاث أشكال رئيسية للأدوار وهي "تغير الدور" "تطور الدور"، و"الدور النزاعي". ومع التطور الذي أحرزته الدراسات الأكاديمية يمكن إعطاء إشكال أخرى للأدوار السياسية وهي

"الدور المفرط"، حيث لا يقدم صناع القرار فرصة لبناء ادوار عقلانية فيغلب عليها الطابع الراديكالي ولا يتيح فرصة للتعاون والتفاهم المتبادل.

"غموض الدور"، وذلك عندما لا يفهم الدور نتيجة غموض طبيعته حيث يصعب على المحللين السياسيين تصنيفه أي إما انه دور نزاعي أم دور طبيعي.

---

[1] –Stephane G. Walker, **Role Theory and Foreign Policy Analysis** (Duke: University, Duke Press Policy Studies, 1987) ,p.3.

[2] – Christian Reus–Smit," Construtivism," in Scott Burchill et al (Eds), **Theories of International Relations** (New York: Polgrave, 2nd.Ed, 2001), p.210.

"تشوش الدور"أي هو تحول الدور من حالة الغموض إلى حالة الارتباك والتشويش وتزيد من درجة الوقوع في الخطأ.

وبالاعتماد على هذه النظرية أصبح من الممكن توقع ادوار الدول في الساحة الدولية وذلك بتحليل البيانات والمعطيات المتوفرة لدى صانع القرار والتي تسمى بمصادر الدور. ويمكن اعتبار سعي النخب السياسية إلى تصور أدوارها الوطنية يدل على سعيها لتحقيق الأهداف و المصالح الوطنية وذلك من اجل سعيها لبلوغ الدولة المكانة التي تستحقها.[1]

2-Kal.J.Holsti, National role conceptions in the study of foreign policy. ***International studies quarterly***. 14,no.3, November1970, p.233-309.

2- الاطار المفهومي:

تقتضي الدراسة العلمية تحديد مفاهيم الاساسية المستخدمة في ثنايا الموضوع، فتحديد المفاهيم مهمة ضرورية، والمفاهيم الاساسية لهذه الدراسة تتمثل في:

الربيع العربي: اطلق هذا المصطلح على الثروات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال اواخر 2010 ومطلع 2011، متاثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء احراق "محمد البوعزيزي" نفسه، والتي اطاحت بحكم "زين العابدين بن على" في تونس و"محمد حسني مبارك" في مصر و"العقيد معمر القذافي" في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس اليمني "على عبد الله صالح" عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج ايضا في هذا الاطار، وكان من اسبابها الاساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية، اضافة الى التضييق السياسي والامني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلدان العربية.[1]

مشروع الشرق الاوسط الكبير 2004: أطلق هذا المصطلح في إطار مشروع يهدف إلى الإصلاح السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. تمت الموافقة على هذا المشروع من طرف مجموعة الدول الصناعية الثمانية، وفي مارس 2004م تم الإعلان على نص هذا المشروع.

تعود فكرة إنشاء مشروع جديد للشرق الأوسط إلى أحداث 11 سبتمبر 2001م، ويبدأ هذا المشروع من الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان، والتي كانت تهدف إلى نزع سلاح حزب الله ونشر الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل وإضعاف الدور الإيراني في لبنان.[2]

---

[1]- دريم محمد، **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي**، (السودان: جامعة الخرطوم، د.س.ن)، ص.3.

[2] - د.ا.ن، **الشرق الأوسط الجديد**، (لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات، د.ت.ن)، ص ص.2-8.

الارهاب: لغويا: يشير مصطلح الارهاب في المعاجم العربية الى الرعب والخوف. ويعرف **معجم الرائد** المصطلح على انه:"**رعب تحدثه اعمال العنف مثل القتل والقاء المتفجرات، وذلك بهدف اقامة سلطة تفويض سلطة اخرى.**" ويعرف **القاموس السياسي** الارهاب:"**محاولة نشر الذعر والفزع لاغراض سياسية، والارهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لارغام الشعب على الخضوع والاستسلام.**"

علميا: يعرف "**هاردمان**" الارهاب على انه:"**يشمل منهجا او نظرية كامنة والذي يرمي من خلال مجموعة منظمة او حزب لتحقيق اهداف معلنة، وذلك لاستخدام العنف.**" كما يعرفه "**بروس هوفمان Bruce Hoffman**" في كتابه "**داخل الارهابinside the terorisme**": "**انه عنف فكري مخطط له وذلك من خلال استخدام القوة لنحقيق اهداف معينة.**"[1]

دوليا: عرفت "**الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب 1998**" الارهاب بانه:"**كل فعل من افعال العنف او التهديد ايا كانت بواعثه او اغراضه، يقع تنفيذ المشروع الاجرامي فردي او جماعي، ويهدف الى القاء الرعب بين الناس او ترويعهم او تعريض حياتهم او حريتهم او امنهم للخطر، او الحاق الضرر بالبيئة او باحد المرافق او الاملاك العامة او الخاصة، او احتلالها او الاستلاء عليها، او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر.**"[2]

الامن الطاقوي: يختلف مفهوم امن الطاقة من دولة الى اخرى حسب مفهوم السيادة الوطنية، والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال الطاقوي، حيث تطور هذا المفهوم مع ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية، وحرية الدولة في تحديد افضل السياسات لاستغلالها،

[1]–احمد فلاح العموش، **مستقبل الارهاب في هذا القرن،** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006)،ص.ص.19–20.

[2]– احمد فلاح العموش، **مرجع سابق،** ص.23.

كما ان امن الطاقة يقوم على الاستمرارية والاستدامة والامدادات الموثوقة وباسعار معقولة، حيث تتدرج تحت هذا التعريف عدة عناصر لتحقيق الامن الطاقوي للدول المستهلكة[1]، وهي:[2]

- استمرارية الامدادات بمصادر الطاقة.
- المصادر الموثوقة لمختلف الموارد الطاقوية، وهي مناطق الانتاج الاساسية.
- اسعار معقولة لمصادر الطاقة وخاصة النفط لانه يعرف نموا متزايدا للطلب عليه.
- عدم الحاق الضرر بالبيئة.

[1]– خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الامريكية–العربية دراسة حالة الجزائر 1990–2014**، مذكر لنيل شهادة الماجستير،(بسكرة:جامعة محمد خيضر،2014)، ص.18.

[2]– **مرجع نفسه.**

3-الدارسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، نذكر منها:

- مذكرة بيرم فاطمة، ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،(جامعة الحج لخضر –باتنة- كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، فرع الديبلوماسية والعلاقات الدولية)، التي نوقشت في 2010، والتي عالجت في فصلها الاول السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة من حيث جذورها، ركائزها، محدداتها ومؤسساتها، وفي فصلها الثاني عالجت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة من خلال استراتيجيتها الامنية، الاقتصادية والسياسية، اما في فصلها الاخير فقد تطرق الى مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية في ظل التحولات التي تواجهها السياسة الخارجية الفرنسية في المتطقة، من حيث المنافسة التي تواجهها مع المانيا، الصين والولايات المتحدة الامريكية.
- كتاب "مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية"، للاستاذ امين البار والاستاذ منير بسكري، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، 2014)، قام هذا الكتاب بمعالجة موضوع العلاقات الفرنسية- المغاربية، حيث تناول في محوره الاول الاطار النظري للسياسة الخارجية انطلاقا من التفسيرات النسقية الدوليةوالتفسيرات النسقية الداخلية، وتعرض المحور الثاني الى مكانة واهمية المغرب العربي في السياسات الاوروبية والامريكية عبر ابراز الموقع الاستراتيجي للمنطقة، اما في المحور الثالث والاخير فقد تمت فيه معالجة اهداف وابعاد السياسة الفرنسية اتجاه المغرب العربي وفق اتفاقية "ماستريخت" ومسار برشلونة.

- مقالة الحاج اسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي،(مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 09، 2010)، عالجت هذه المقالة اهمية منطقة المغرب العربي، وكذا الاهتمام الأوروبي للمنطقة، كما عالجت منطقة المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الاوروبية، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه هذه المنطقة.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالمفاهيم الاخرى

تمهيد:

تطور مفهوم السياسة الخارجية من كونه مجرد مفهوم متعلق بقضايا الامن العسكري الى مفهوم متعدد الأبعاد اجتماعية، اقتصادية، ثقافية.....إلخ، ولقد طرا هذا التطور خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وذلك مع تغير الاوضاع على الساحة الدولية، وتعدد القضايا التي تمس الدول داخليا وخارجيا وكذا تزايد الوحدات الفاعلة في النظام الدولي الجديد. كما ارتبط هذا المفهوم بعدة مفاهيم اخرى متصلة به يؤثر فيها ويتأثر منها: السياسة الدولية، السيادة، الاستراتيجية، السياسة الداخلية، الدبلوماسية.....الخ. كل هذه الامور ادت الى تعقد هذا المفهوم وزاد من صعوبة وضع تعريف دقيق وشامل له.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمام الدراسة بمفهوم السياسة الخارجية، محاولة في إزالة الغموض الذي يكتنفه عن طريق التطرق الى مختلف التعاريف التي قدمت له، وكذا إبراز العلاقة الموجودة بين مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم اللصيقة به. لذا سيقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول أين سيتطرق فيه إلى معظم التعريفات التي أعطيت للسياسة الخارجية من طرف العلماء ومراكز البحوث المختصة. أما المطلب الثاني فسيتناول المفاهيم المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الاول: مفهوم السياسة الخارجية

حدد باحثوا العلاقات الدولية مشكلتين تحول دون التمكن من إعطاء تعريف دقيق للسياسة الخارجية، وهما:[1]

المشكلة الأولى السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية و بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف و السلوكيات، بحيث نجد في هذا السياق تعريف "**بول سبريت Paul Spirt**" الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:" مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."

المشكلة الثانية: اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

لكن رغم هذه المشكلتين إلا أن هناك عدة محاولات لتعريف السياسة الخارجية، ونورد مجموعة من التعاريف:

1-مفهوم السياسة الخارجية عند المفكرين الغرب:

يعرف "**جيمس روزنو James Rosnau**" السياسة الخارجية على أنها " الجهود الذي تبذله جماعة وطنية من اجل التحكم في، أو مراقبة محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية او تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها". كما

[1]- بولمكاحل ابراهيم، **تأثير التحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير،(الجزائر: جامعة باتنة،2009)، ص.08.

قام "فيرنس" و"ريشارد سنايدر" بتعريف السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوها في المستقبل. كما يعرفها "**ويل كنفيلد will Kenfild** " على أنها تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها او تتلقاها، وترد عليها لاحقا الدول ذات السيادة، بهدف تغيير أو خلق ظروف جديدة في خارج حدودها السياسية.[1]

هناك ايضا تعريف "**تشارلز هيرمان Charles Herman**" الذي يرى أن السياسة الخارجية هي التي تتألف من السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية. كما يعرفها "**باتريك مورجان Patrick Morgan**" بأنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الاخرين.[2]

2-مفهوم السياسة الخارجية عند المفكرين العرب:

يقول "**حامد ربيع**" أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية الفردية للحركة الخارجية، تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.[3]

ويعرف "**بطرس بطرس غالي**" السياسة الخارجية على أنها نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، ومنها المعنوية والمادية، ومنها الاساسية والثانوية، ومنها السلمية والدموية، ومنها الداخلية والخارجية، غير أنه في أغلب الأحيان يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل.[4]

---

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص.10-11.

[2]- احمد نور النعيمي، **السياسة الخارجية**،(الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2010)، ص.20.

[3]- حامد ربيع، **نظرية السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د.س.ن)، ص.8

[4]- بطرس غالي بطرس، **السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية للعلوم السياسية**، ع.18، (مصر: 1962)، ص.30.

كما يعرفها "**محمد سليم**" على انها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي. وهناك تعريف آخر ل"**مازن الرمضاني**" الذي يرى السياسة الخارجية بأنها السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.[1]

يعرفها "**زايد عبد الله مصباح**": أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة واحدة دولية، هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة، وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود.

وهناك أيضا تعريف الدكتور "**عبد المجيد العبدلي**": السياسة الخارجية هي فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا اشخاصا دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية اخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية.[2]

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن السياسة الخارجية هي: استراتيجية تبادل التأثير بين الدول فيما بينها، او بين دولة وفاعل دولي اخر كالمنظمات، وفي العادة تصنع هذه السياسة في أيدي السلطة ووزراء الخارجية.[3]

وبمعنى آخر السياسة الخارجية هي برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الاهداف الخارجية للدولة والمحددة مسبقا، فضلا عن الوسائل التي تكفل تحقيق هذه الاهداف.[4]

---

[1]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.12.

[2]– احمد نور النعيمي، **مرجع سابق**، ص.23.

[3] –global conect, **foreign policy**,IRVINE :university of California, p.04

[4]– طارق علي جماز، **العلاقات الدولية**،(الدنمارك: الاكادمية العربية المفتوحة، د.س.ن)، ص.5.

و بشكل عام يمكن تعريفها على أنها مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. و تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والإستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.[1]

[1]– الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، **مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها**، نقلا عن الموقع: http//sia-sy.net/sia/view-article/php ?id=7، تاريخ الاطلاع: 2016/03/18.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

ارتبطت السياسة الخارجية كمفهوم عبر مراحل تطوره بعدة مفاهيم، بحيث يؤثر هذا الأخير فيها وبالمقابل يتأثر بها، ومن بين هذه المفاهيم نجد:

- **السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

ثمة علاقة وطيدة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للبلدان، لأنهما يعكسان طبيعة المصالح في شتى المجالات، فعندما تتمكن حكومة البلدان في اتباع سياسة داخلية ناجحة ومستقرة تتلخص في توفير فرص الرفاهية لمواطنيها بالتساوي ودون تمييز، فإنها بلا شك ستنجح خارجيا في توطيد افضل ديبلوماسية لها مع دول العالم.[1]

لا ينفصل تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، فالسياسة الداخلية لها قابلية الإنتشار والتوسع حتى خارج إقليم الدولة كظاهرة الإرهاب، كما أن وضع النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي إما سلبا أو إيجابا، كامتداد الأزمات الاقتصادية الدولية إلى المجتمع الداخلي وذلك بفعل عولمة الاقتصاديات والثورة الهائلة للمعلومات والاتصالات.[2]

يفترض محللو السياسة الخارجية أن الدولة كمؤسسة اجتماعية تتواجد ضمن بيئتين: **الأولى** داخلية تتكون من الهيئات المتواجدة داخل الإقليم المسيطر عليه، حيث تكون لها القدرة على التحكم في مجرى الاحداث لأنها تمتلك السلطة والوسائل، و**الثانية** خارجية مكونة من بقية الدول وتفاعلاتها معا، ويمكن إعطاء بعض الأمثلة التي تظهر مدى الترابط بين السياستين:

---

[1]- يعقوب يوسف حبر الرفاعي، **التاثير المتبادل بين السياسة الخارجية والداخلية**، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، نقلا عن الموقع:http//www.alitthad.com/paper.php ?name :news&files=article&sid=66207، تاريخ الاطلاع: 2016/04/03.

[2]- لعطري ميلود، **الاطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، دراسة غير منشورة،(الجزائر: جامعة باتنة، 2007)، ص.8.

إن الظروف والاحتياجات الوطنية من أمن وحماية للوحدة الترابية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، قد تكون كلها أسباب تدعو إلى توجه معين في السياسة الخارجية وهو التحالف مع دول خارجية اخرى (دول أوربا الشرقية بالنسبة للاتحاد الأوربي) ، وهكذا تصبح تصورات النخب السياسية الحاكمة مرتبطة بمثيلاتها في التحالف ويصبح الرأي العام الداخلي مرتبط بالرأي العام لدول التحالف كما أن الظروف الدولية والإقليمية وما تفرزه من انعكاسات تصبح أمرا مشتركا وهناك الكثير من الوحدات الداخلية يمتد تأثيرها ونشاطها إلى البيئة الدولية كشركات التصدير الكبرى.[1]

- **السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:**

يتعرف علم العلاقات الدولية في اطار عام بأنه ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية.[2] ويعرف ايضا على انه علم تفسيري يهدف الى الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية، وتفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا في معنى الكشف عن خصائصها العامة المشتركة، وعلى الإنتظام الذي يحكمها في ذاتها وفي علاقاتها بغيرها من ظواهر الواقع، وما يستتبع ذلك من امكانيات التوقع بشأنها.[3]

أما فيما يخص العلاقة بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، هناك اتجاهيين مختلفين حول طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: الاتجاه الاول الذي يتراسه "**هانس مورغانتو Hans Morgenthau** " يرى أن علم العلاقات الدولية من علوم السياسات التي تستهدف الكشف عن حقائق البيئة الدولية أو عالم السياسة الدولي، لا لذاتها وإنما بهدف التمكين لفعالية السياسات الخارجية للدول. اما الاتجاه الثاني فيرى أن

---

[1]– لعطري ميلود، **مرجع نفسه**.

[2]–**The American heritage dictionary of English language**, Anne Sanokhonov and others, third edition, New York: Houghton Mifflin company, 1992, p.711.

[3]– حسين عوض، **الترابط ما بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية**، الحوار المتمدن، ع.4021، 2013، نقلا عن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show_art-asp?aid=348182، تاريخ الاطلاع: 2016/04/03.

هناك تباين موضوع الاهتمام بين الحالتين، فموضوع دراسة العلاقات الدولية ينصب على الظواهر السياسية الدولية، التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية المختلفة في اطار النسق الدولي، بينما ينصب اهتمام محللي السياسة الخارجية للدول على السلوك الخارجي لهذه الدول او المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية.[1]

إن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول وبالتالي فهي أوسع واشمل والسياسة الخارجية تحضر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة، كما أن مجالها أوسع لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، وهكذا يمكن القول أنها علم يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون، أي أنها تسعى إلى أكبر قدر من الفاعلية وذلك بتوفير كل العوامل المساعدة.[2]

- **السياسة الخارجية والديبلوماسية:**

الدبلوماسية هو مصطلح يقصد به الشكل العام للعلاقات بين الدول في الظروف الطبيعية، وكلما زادت قوة ومتانة العلاقات بين دولتين زاد حجم التمثيل الديبلوماسي بينهما، كما توصف الديبلوماسية بانها الجهود السياسية المختلفة التي تبذل كافة المجالات، من أجل نبذ الصراع وزيادة التعاون بين الدول في كافة المجالات.[3]

وتعني الدبلوماسية ايضا بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة، وبالدفاع عن مصالح رعاياها في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث،

---

[1]– طارق علي جماز، **مرجع سابق**، ص.8.

[2]– **مرجع نفسه.**

[3]– **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، اسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، المكتبة الالكترونية، (د.د.ن، ذ.س.ن)، ص.199.

اضافة الى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية وتقييم مواقف الحكومات والجماعات ازاء قضايا راهنة، أو ردات فعل محتملة ازاء سياسات أو مواقف مستقبلية.[1]

تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق السياسة الخارجية، للتأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بشتى الوسائل، منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ماهو ترهيبي وغير أخلاقي.[2]

لكن هناك اختلاف بين هذين المفهومين، حيث تعد السياسة الخارجية للدولة جوهرا أساسيا لعلاقاتها الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة. وعلى هذا الاساس، فإن السياسة الخارجية يتم اتخاذ القرار فيها بوساطة اشخاص وهيئات في اعلى المستويات، اما الدبلوماسية فإنها تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة.[3]

- **السياسة الخارجية والسياسة الدولية:**

السياسة الدولية هي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر. فالسياسة الدولية كما عرفها "**ريشارد سنيدر Richard Snyder**": هي أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية"، وعملية التفاعل بين دولتين هي السياسة الدولية التي يوجد في محيطها المصالح المتشابكة تتمثل في الدول المستقلة، وتحل هذه المصالح المتشابكة عن طريق معاهدات واتفاقيات اختيارية.[4]

يعرف الأستاذ "**فاضل زكي محمد**" السياسة الدولية بأنها تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على الصعيد المحلي أو الداخلي.

---

[1]- مركز صوت الجنوب العربي للاعلام والدراسات، **دراسة حول مفهوم الديبلوماسية**، نقلا عن الموقع: http//soutalganoub.net/index.php ?option=com.content &view=article&id=6699، تاريخ الاطلاع:03.04.2016.

[2]- **مرجع نفسه**.

[3]- احمد نور النعيمي، **مرجع سابق**، ص.43.

[4]- حسين عوض، **مرجع سابق**.

نجد هناك اختلاف بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية، ويكمن في كون السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي.[1]

وبمعنى آخر السياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف الوحدات ومكونات المجتمع الدولي، بينما السياسة الخارجية تعني بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها.

- **السياسة الخارجية والاستراتيجية:**

الاستراتيجية هي كلمة استخدمت في الحياة العسكرية، وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها، واختيار الوسائل الرئيسية المناسبة لها. وتعرف الاستراتيجية " على أنها مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الانساني بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته، بقصد احداث تغييرات فيه وصولا الى أهداف معينة.[2]

يعرفها "**ريمون ارون Remon Aron**": "قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية"، أما " **كارل فون كلاوزفيتز Carl Von Clausewitz** " فيعرفها على أنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب. ويعرفها ايضا " **فلاديمير لينين Vladimir lenin**": "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات الى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة، بأن تكون سهلة وممكنة". كما تعرف على أنها أعلى مجال في فن الحرب، وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي

[1]– احمد نور النعيمي، **مرجع سابق**، ص.33.

[2]– محمد نصحي ابراهيم، **تطور مفهوم الاستراتيجية وتعريفها: تعريفها، وظائفها، انواعها واسس بنائها**، نقلا عن الموقع: http//kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419، تاريخ الاطلاع: 2016/04/10.

أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب، معتمدا على أساس السياسة العسكرية، كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا، بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.[1]

تعد الاستراتيجية وسيلة من وسائل تحقيق السياسة الخارجية، حيث نجاح الإستراتيجية يؤدي الى إنجاح السياسة الخارجية، أما في حال ما إذا فشلت الإستراتيجية فسيؤدي الى ضعف السياسة الخارجية (أي فعالية السياسة الخارجية مرتبط بمدى فعالية البعد الاستراتيجي).[2]

أخيرا يمكننا القول أن للسياسة الخارجية وجهان هما: الدبلوماسية وهي الوجه اللين، والإستراتيجية وهو الوجه الخشن للسياسة الخارجية.

[1]– نصيرة زهواني واخرون، **الاستراتيجية: المفهوم والنظرية**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، نقلا عن الموقع: http//rachelcenter.ps/news/php ?action=view&id=10294 ، تارخ الاطلاع: 2016/04/10.

[2]– احمد نور النعيمي، **مرجع سابق**، ص.37.

المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية

المطلب الأول أهداف السياسة الخارجية

إن أهداف السياسة الخارجية متعددة ومختلفة، واختلافها وتنوعها مرتبط بطبيعة الدولة نفسها، وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة، والأهداف لدى الدولة هي غير متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الاهمية. ويمكن بشكل عام تحديد الاهداف الأساسية لكل دولة فيما يلي:[1]

أولا محافظة الدولة على سيادتها، استقلالها وأمنها القومي، ويكون ذلك من خلال: إقامة علاقات حسنة مع الدول المجتورة لها، الدخول في تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول، وكذا الحصول على معونات عسكرية واقتصادية، والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية.

ثانيا: زيادة قوة الدولة، ويرتبط هذا الهدف مع الهدف الأول حيث تعد قوة الدولة الاداة والوسيلة الاساسية للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، وقوة الدولة هي التي تحدد السياسة الخارجية لهذه الأخيرة لان السياسة الخارجية ترتبط وتستند الى قوة الدولة.

ثالثا: تطوير المستوى الاقتصادي للدولة، والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة، حيث أن وجود الدولة يستند أساسا إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثورة الوطنية.

---

[1]– اشواق عباس، **السياسة الخارجية**، الحوار المتمدن، ع.1291، 2005، نقلا عن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art asp?aid=43455، تاريخ الاطلاع: 2016/05/20.

هناك محاولة من طرف أساتذة السياسة الخارجية في ترتيب اهداف السياسة الخارجية، حيث تمكنوا من تصنيف هذه الاهداف في ثلاثة فئات، وهي كالتالي:[1]

- **الأهداف المحورية:** هي الأهداف التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته، بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة، ومن ثم استثمار الامكانات والوسائل كافة من أجل الحفاظ عليها، لكن من جانب آخر قد لا يتطلب المحافظة عليها اجراء تغييرات في البيئة الخارجية للدولة.
- **الأهداف المتوسطة:** وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة والالتزام بهذه الأهداف، ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ولعب دور كبير في المحيط الخارجي وخدمة المصالح العامة للدولة.
- **الأهداف بعيدة المدى:** وهي الأهداف التي تعكس تصورا فلسفيا أو عاما عند وحدة دولية معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، وتمثل هذه الأخيرة تصورا معينا لبنية النظام الدولي، كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الإقليمي المباشر.

إضافة الى هذه الأهداف، هناك أهداف ثانوية أخرى تتمثل في: زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة، الدفاع عن الإيديولوجية والعمل على نشرها في الخارج، وأهداف ثقافية كالدفاع عن التراث الثقافي والمحافظة عليه.[2]

[1]– احمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص.151–152.

[2]– يوسف عبد الرحمان بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)ص.48

يمكن تلخيص اهداف السياسة الخارجية في النقاط التالية:[1]

- حماية الأمن القومي.
- الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها.
- التنمية الاقتصادية
- طلب القوة: تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي وبناء صورة إيجابية عنها لدى الدول والأشخاص الآخرين من غير الدول.
- نشر الثقافة القومية: وهذا هدف تسعى إليه الدول الكبرى والنظم السياسية الثورية "تصدير الثورة".

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية

إن الدول ومن أجل أن تترجم قراراتها في السياسة الخارجية الى واقع ملموس، فإنها تذهب الى استخدام أفضل صيغة أو الصيغ التى ترى أن لها القدرة على تنفيذ قراراتها في السياسة الخارجية، وتعرف هذه الصيغ بوسائل تنفيذ السياسة الخارجية، والتى هي أدوات تنجز غاية معينة مرغوب بها من قبل متخذ القرار للظروف المحيطة بالموقف ومعطياته، وتتمثل هذه الأدوات فيمايلي:

1-**الوسائل الدبلوماسية:** يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار ادارتها لعلاقاتها الدولية، ويعرفها "**جورج كينان George Kinane**" بأنها عملية الاتصال بين الحكومات.[2]

وتضم الدبلوماسية المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها ازاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها، بما في ذلك شرح سياستها ازاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج، وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد المواد الدبلوماسية

[1]- د.ا.ك، **السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع: http://onlypoliticalscience.blogspot.com/2010/12/blog-post.html، تايخ الاطلاع: 2016/05/10.

[2]- مركز السلام للثقافة الديبلوماسية، **وسائل السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html، تاريخ الاطلاع: 2016/05/10.

على توظيف مجموعة من الموارد، وهي: شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من ادوات الاتصال الدولي.[1]

2- **الوسائل الاقتصادية:** تعد الوسائل الاقتصادية من بين أهم الوسائل التي يتم استخدامها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وذلك لتأثر العلاقات الدولية إلى حد كبير بالعلاقات الاقتصادية، حيث تعتبر عملية السيطرة على الموارد عنصرا هاما في عناصر القوة، أي أن الدولة التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية تمتلك في المقابل عناصر التأثير التي تدعم سياستها الخارجية، ومن بين أهم الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية أسلوب المساعدات الاقتصادية الخارجية، حيث تحاول الدول ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة عبر هذه الأداة التأثير على سلوك الدولة المتلقية للمساعدات، وهنالك أيضا أسلوب المقاطعة الاقتصادية الذي يسعى الدول من خلاله إلى إيقاع خسائر مادية بالدولة التي تريد مقاطعتها وبالتالي احتمال القدرة على تحريك الرأي العام أو التسبب في إحداث مشاكل سياسية أو الضغط على صانع القرار، هنالك أيضا أسلوب الحظر أو التحريم وهو عادة يطبق على المبادلات التجارية ويقد يكون الحظر على الصادرات أو الواردات وهو قد يكون شاملا أو جزئيا.[2]

3- **الوسائل الدعائية:** تعد الدعاية من الوسائل الفعالة التي تلجأ اليها الدول من أجل تنفيذ سياستها الخارجية، ومما يساعد على زيادة أهمية هذه الوسيلة السيكولوجية هو زيادة التفاعل بين الدول والشعوب نتيجة تاثير وسائل الاتصال واساليبها.[3]

وتعرف الدعاية على أنها "أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة، تحقيقا لهدف عام معين. والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى غير انها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الاخرى.[4]

---

[1]- قسم الدراسات والابحاث، **السياسة الخارجية**،(د.ب.ن: الاكادمية العربية المفتوحة، 2008)، ص.102.

[2]- خالد علي لورد، **فهم وتفسير السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع:http://www.sudaress.com /sudanile/32747، تاريخ الاطلاع: 2016/05/10.

[3]- محمد سالم صالح، **القوة والسياسة الخارجية، مجلة الكوفة**، ع.6، د.س.ن، ص.163.

[4]-مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، **مرجع سابق**.

وتؤثر الدعاية بشكل كبير على سلوك متخذ القرار، ويتم ذلك عن طريق التأثير بالرأي العام والمؤسسات الرسمية والغير رسمية التي تمارس ضغطها فيما بعد، للتأثير في سلوك متخذ القرار لتغيره إلى ما تهدف إليه أو التمدد عليه وغير ذلك.[1]

4- **الاعلام الدولي:** يعد الإعلام الدولي وسيلة فعالة من وسائل السياسة الخارجية للدول، اذ أانه وسيلة كغيره من الوسائل الاخرى التي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسات الخارجية، من خلال المؤسسات الاعلامية الموكل إليها ممارسة الاعلام الدولي، وقيام البعث الدبلوماسية بوظائف دعائية، كما قد يتم ذلك بشكل مباشر من خلال وكالات الأنباء الدولية، الصحف، المجلات والإذاعات الدولية (مثال: وكالة الاستعلامات الامريكية، وكالة اليونيتدبرس، ووكالة الأنباء الفرنسية...).[2]

5-**الوسائل العسكرية:** يقصد بها مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الاخرى.[3]

يتم استخدام الوسيلة العسكرية كآخر وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، والوسيلة العسكرية تعد وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي إلى واقع ملموس.[4]

تنقسم الوسائل العسكرية إلى عدة أقسام منها: عقد التحالفات العسكرية حيث ترتكز هذه الفكرة على أساس التعاون والتضامن بين الدول لتحقيق هدف مشترك. وهناك قسم المساعدات العسكرية التي تعد إحدى الأدوات التي تقبل على استخدامها العديد من الدول سعيا لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية. هنالك أيضا قسم استعراض القوة العسكرية وهو يقوم على مبدأ أن السلوك السياسي الخارجي، وهو في الواقع نوع من أنواع الاتصالات

[1]- محمد سالم صالح، **مرجع سابق**، ص.164.

[2]- محمد على العويني، **الاعلام الدولي بين النظرية والتطبيق**،(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط.1، 1987)، ص.33.

[3]- خالد على لورد، **مرجع سابق**.

[4]- محمد سالم صالح، **مرجع سابق**، ص.165.

التي تهدف إلى تغيير أو إدامة سلوك دولة ما أو مجموعة دول والتي تعتمد عليها الدولة القائمة بالعمل من أجل تحقيق أهدافها.[1]

[1]– خالد علي لورد، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: محددات ومؤسسات صناعة السياسة الخارجية

المطلب الأول محددات السياسة الخارجية

عند القيام بتفسير السياسة الخارجية، يتوجب التطرق إلى محدداتها التي تلعب دورا فعالا في تشكيل السياسة الخارجية لدولة ما، وتمتلك السياسة الخارجية محددين أساسيين هما **المحدد الداخلي** (أي على المستوى الوطني)، **والمحدد الخارجي** (أي على مستوى النظام الدولي).

أولا: المحددات الداخلية

يعتبر المستوى الداخلي من أكثر مستويات التحليل أهمية في السياسة الخارجية، وذلك لأن الدولة هي الوحدة الرئيسية في التحليل في النظام الدولي، وذلك وفقا لنظريات الواقعية، حيث أنها مازالت الفاعل الأهم وذلك لا يعني أنه ليس هناك فواعل اخرى. وتهتم المحددات الداخلية في لتحليل على العوامل الداخلية المتمثلة في طبيعة النظام، القدرات والامكانيات المؤسسية، ومدى تقدم الاقتصاد.[1]

أ. **المحدد الاقتصادي:** تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفر المواد الاقتصادية، ويحدد توفر تلك المواد ما إن كان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية او المستقبلة لتلك المعونة. كذلك فالموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح ذات التكاليف الباهضة، والتبادل التجاري، والدول التي تعاني من ندرة الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى.[2]

---

[1]– محمد مختار قنديل، **محددات السياسة الخارجية بالتطبيق على الولايات المتحدة الامريكية والمانيا**، الحوار المتمدن، ع.3412،2011، نقلا عن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=265345، تاريخ الاطلاع: 2016/06/02.

[2]– لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بناحمد مفتي، محمد السيد سليم،(الرياض: عماد شؤون المكتبات، 1989)، ص.185.

ب. **المحدد المجتمعي:** صانعو القرار هم نتاج للمجتمعات التي يعيشون فيها، ويشتركون بصفة عامة في القيم والأهداف السائدة في المجتمع، ووجود أي فرد منهم في موقع السلطة لن يغير كثيرا من طبيعة القرارات المتخذة، لأن المجتمع هو الذي يحدد معايير السلوك المقبولة والغير مقبولة، ومع وجود بعض الفوارق الفردية في الأسلوب بين بعض صانعي القرار، إلا أن جوهر السياسة الخارجية سيبقى كما هو، نتيجة للقيود العديدة التي تفرضها الخصائص المجتمعية (الشخصية الوطنية، القومية).[1]

ثانيا: المحددات الخارجية

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني، ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة نتيجة للسلوك الذي استقبلته من دولة اخرى في مرحلة سابقة.[2]

تلعب التنظيمات الدولية دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وبالتحديد على سلوكها الصراعي، وقد يظهر الدور الأكبر للتنظيمات الدولية في مدى تأثيرها على صانعي القرار الوطنيين الذين يشاركون في اجتماعات التنظيمات الدولية، حيث ان هذه المشاركة تساعد في تطوير قدرتهم على التفاهم الدولي.[3]

كذلك يؤثر عدد من خصائص النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسة الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية، فمثلا: التوتر الدولي يؤدي إلى زيادة مركزية عملية اتخاذ القرار في كل الدول، كما

---

[1]– لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص.53.

[2]– بدر عبد العاطي، **اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية**،ع.153 2003، ص.8–9.

[3]– لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص.308.

أن القواعد والقوانين الدولية تضبط سلوك الدول، لأن الدول تحرص على أن تبدو السياسة الخارجية ذات نهج أخلاقي متفق مع لقانون الدولي.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية

يمكن التمييز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية، وتتمثل في المؤسسات الحكومية (السلطة التنفيذية، الوزارات...الخ) والمؤسسات غير الحكومية (الاحزاب السياسية،الاعلام...الخ)

أولا: المؤسسات الحكومية

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الاخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من طبيعة السياسة الخارجية التي تتسم بسرعة التغيير، والتي تنحو بالنظام السياسي إلى اعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية، مما يساعد في تفرغ السلطة التنفيذية للوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلة الدولية، ومع تطور تكنولوجيا الاتصال مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية على حساب الدور الذي يمكن ان تمارسه المؤسسات الاخرى.[2]

يندرج تحت لواء السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات وهي:

- **وزارة الخارجية:** تقوم بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها والإشراف على العلاقات الدولية، بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، حيث تقوم السفارات بإرسال تقارير مفصلة عن أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها، وتحلل هذه التقارير بواسطة خبراء مختصين، وتقوم

[1]– لويد جنسن، **مرجع نفسه**.

[2]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.451.

السفارات برعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض بإسمها، وتتغير مسؤولية وزارة الخارجية من بلد لآخر، ففي النظم الرئاسية يعتبر وزير الخارجية المعاون الأول لرئيس الدولة في مجال العلاقات الخارجية أما في النظم البرلمانية فهو مسؤول أمام رئيس مجلس الوزراء عن هذه السياسة.[1]

- **المخابرات:** دورها في صناعة السياسة الخارجية شبيهة بدور وزارة الخارجية، حيث تقوم بجمع المعلومات وتحليلها ، إلا أنها تتميز عن وزارة الخارجية بسرية نشاطاتها نظراً لعدم قانونية وشرعية ممارساتها، كما تختلف عن وزارة الخارجية بأنها لا تستخدمها كل الدول كأداة للسياسة الخارجية وإنما تستخدمها دول محدودة عادة تكون دولاً قوية وغنية ونشطة في المجتمع الدولي. والاستخبارات كأداة للسياسة الخارجية برزت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية ولعبت دوراً بارزاً في توجيه السياسة الدولية في المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للعديد من الدول.[2]
- **مجلس الامن القومي:** يوجد هذا المجلس في بعض الدول، ويأخذ أحياناً صفة لجنة خاصة في الحكومة، وهو يقوم بدور استشاري يتمثل بتقديم النصيحة لرئيس الدولة فيما يتعلق بتنسيق السياسات الرئيسية ذات الصلة بالأمن القومي، المتمثلة في: الخارجية، والعسكرية، وبعض السياسات الداخلية ذات الصلة بالأمن القومي.إن الوظيفة الرئيسية لمجلس الأمن القومي هي جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي. وعادة ما يكون للمجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.[3]

---

[1]– لعطري ميلود، **مرجع سابق**، ص.18.

[2]– اشواق عباس، **مرجع سابق**.

[3]– د.ا.ك، **صنع السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع: http://bv.arabsgate.com/showthread.php?t=492727، تاريخ الاطلاع: 2016/06/11.

- **السلطة التشريعية:** تلعب الهيئة التشريعية دورا محددا في صنع السياسة الخارجية، ففي المجتمعات الديمقراطية تشترك على الأقل في إقرار المعاهدات وتعيين المسؤولين عن السياسة الخارجية، ورسم الميزانية العامة وإعلان الحرب، و من المتعارف عليه أن مشاركة السلطة التشريعية في الشؤون الخارجية اقل من مشاركتها في الشؤون الداخلية، وذلك راجع للسرية التي يتسم بها السلوك الخارجي، كما أنها لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها الحكومة.[1]

ثانيا: المؤسسات الغير حكومية

تتمثل في المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الداخلية والخارجية، وتعتبر الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام والرأي العام من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية.

- **الاحزاب السياسية:** يعتبر الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية. ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على تعدد الأحزاب وانضباطها، فإذا كان في الدولة أكثر من حزب كما د فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب الأقوى هو الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية،أما إذا كان يوجد في الدولة حزب سياسي واحد وهو الحزب الحاكم كما فإن تأثيره في السياسة الخارجية يصبح قوياً جداً، بل أن الأحزاب السياسية في الدول ذات الحزب الواحد هي التي تلعب الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفقاً لعقيدة الحزب السياسية.[2]

[1]– لعطري ميلود، **مرجع سابق**، ص.19.

[2]– د.ا.ك، **صنع السايسة الخارجية**، مرجع سابق.

- **جماعات الضغط:** وتسمى بالجماعات الضاغطة لانها تمارس الضغوط كوسيلة لحمل المسؤولين على اتخاذ قرارات تخدم مصلحتها، وهي على أنواع فهناك جماعات الضغط الاقتصادية التي تهتم بقضايا التجارة والتعريفات الجمركية، كما تعمل على إيجاد فروع وأسواق لها بالخارج، وذلك من خلال الضغط على القرارات الحكومية لتعمل في الاتجاه الذي يسهل عليها ذلك.[1] ولقد برزت جماعات المصالح كعامل هام ومؤثر في كل من السياسة الداخلية والخارجية للدولة g
- **وسائل الإعلام:** ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام. إن آراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تشكل نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها. ووسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وهي مصدر أساسي لتفسيرها. فبالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الإعلامية من صحافة، وإذاعة، وتلفزيون بدور بارز في توجيههم وإمدادهم بجزء هام من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات.[2]
- **الرأي العام:** يقصد بالرأي العام رأي المواطنين العاديين. لم يكن الاي العام كقوة مؤثرة فب السياسة الخارجية، الا بعد الحرب العلمية الاولى. ويعبر الرأي العام عن نفسه إما من خلال قنوات منظمة مثل الأحزاب، وجماعات المصالح، والوسائل الإعلامية كما هو الحال في الدول الديمقراطية أو يفرض نفسه في شكل مزاج عام ومظاهرات سياسية كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث .

هذا على المستوى المحلي أما على المستوى الخارجي وهي المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول و منظمات دولية وقد كانت عملية تأثير الوضع الخارجي مع عملية صنع

[1]- يوسف عبد الرحمان بن حارب، **مرجع سابق**، ص.57-58.

[2]- مرسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر،(د.ب.ن: دار النشر جرس درس، ط.2، د.س.ن)، ص.71.

القرار السياسي في الداخل ليست بذات قيمة و أصبحت البيئة الخارجية تأخذ دورا هاما في التأثير على القرار و مدى تنفيذه.[1]

[1]– مرسيل ميرل، **مرجع سابق**، ص.99.

الفصل الثاني:
مميزات السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الأول: نبذة تاريخية و فكرية حول تطور السياسة الخارجية الفرنسية

تمهيد:

قال نابليون بونابرت «لفهم حاضر الدول و التنبؤ بمستقبلها واجب معرفة ماضيها» و يقصد بذلك أن معرفة ماضي الدول يمكن لذلك أن يقدم لنا صورة حول مستقبلها، وعليه لفهم السياسة الخارجية الحالية لفرنسا يجب العودة إلى ماضيها[1].

بدأت ملامح السياسة الخارجية الفرنسية في التبلور بعد الثورة الفرنسية عام 1789م، التي جاءت بمجموعة من المبادئ حول حقوق الإنسان(الأخوة، المساواة و الحرية)، حيث تم إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية التي رسمت الطريق إلى الإمبراطورية الفرنسية الأولى التي سيطرت فيها على كامل أوروبا تقريبا. ومع حلول الجمهورية الثالثة أصبحت تمتلك إمبراطورية استعمارية واسعة تمتد من إفريقيا إلى أسيا. وصلت فرنسا إلى أوج قوتها خلال القرن 19 وأوائل القرن 20، إذ امتلكت ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية .

إن السياسة الخارجية الفرنسية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى تميزت بكونها توسعية أوروبية، رغم أنها لم تكون قوة بالمنطقة، وهو ما أدى إلى تحالف الدول الأوروبية ضدها، كبريطانيا التي إنتهجت سياسة سلمية، تدعى بسياسة الميزان (توازن القوى في حالة الخلافات)، إلا أن فرنسا جعلتها في الخانة الأولى للأعداء، وكذا ألمانيا التي كانت تسعى إلى تحقيق وحدتها، إلا أن فرنسا وظفتها في الخانة الثانية للأعداء[2].

لقد لعبت فرنسا في هذه المرحلة أدورا أكبر من إمكانياتها، ما أدى إلى هزيمتها، خاصة بسب النتائج الكارثية في المجال الاقتصادي والعسكري، التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية أين وقعت فرنسا فريسة للغزو النازي[3]، لكنها خرجت منتصرة وذلك بسب انضمامها إلى دول الحلفاء.

---

[1] مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية– التطورات– الأبعاد– الإستراتيجيات**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات النيل على شهادة الماجستير،(جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2009–2010)، ص10.

[2] مولاهم فاطمة, **مرجع سابق الذكر**،ص29

[3] مريم مولاهم، **مرجع سابق الذكر**، ص. 19.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية أثناء الحرب الباردة

تمهيد:

عانت فرنسا في هذه الفترة القليل من التهميش على الساحة الدولية، و لكنها كانت من الدول المؤسسة لحلف الشمال الأطلسي في 24 افريل 1949م، ومن الدول الأوروبية المؤسسة لسوق الأوروبية المشتركة في 1956م، ولقد شهدت السياسة الخارجية الفرنسية تطورا كبيرا بعد تأسيس الجمهورية الخامسة 1958م من طرف الجنرال "شارل ديجول Charle de gaulle"، الذي احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في السياسة الخارجية الفرنسية[1]، وذلك وفق الدستور الذي كرس جل تواجهات السياسة الخارجية لصالح رئيس الجمهورية. وانتهج سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية و أكد على استقلالية الموقف الفرنسي. ويظهر ذلك في رفض انضمام بريطانيا إلى منظمة الوحدة الأوروبية[2]، الشيء الذي خلق توتر بين هذه الأخيرة وفرنسا خاصة حول سياستها في المنطقة العربية، فانعكس ذلك على علاقة فرنسا بإسرائيل، مما ساعد على تحسين علاقاتها مع العرب خاصة مع استقلال الجزائر. ففي تلك الفترة كانت حدة المواجهة الأمريكية – الفرنسية تتصاعد بسب قضايا الحرب الباردة إلى الحد الذي دفع بشارل ديغول إلى سحب من عضوية فرنسا من الجناح العسكر الحلف الأطلسي عام 1966م[3]. و ذلك لعدة أسباب منها:

–إدراكه أن فرنسا ليست اقوى دولة في هذا التحالف، ولن يتسنى لها أن تستفيد من مثل هذا الاندماج على النحو الذي تريده[4].

–كان الحلف يتكون من خمسة عشر دولة، إلا أن القرارات كانت في حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

[1] بطرس غالي بطرس،" **الدبلوماسية الديجولية و الجمهورية الخامسة**"، السياسة الدولية، ع،4، 1966، ص ص. 45–60.

[2] **مرجع نفسه**، ص ص. 45–69.

[3] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .1، 2005)، ص.114.

[4] Paul Henri Spaak , ***A new effort to builld Europe, foreign affaires,*** ,(janury, 1965), pp. 200–201

[5] Edgar S . Funiss , jr : ***France Ally, De Gaulle's heritage and prospects*** (new York: 1960), p.464,

و لقد تمحورت السياسة الخارجية الفرنسية في هذه الفترة حول:

الاستقلال الوطني، ورفض المظلة الأمريكية، الحوار مع الشرق، والتي يطمح من خلالها إلى إعادة التعريف بمكانة فرنسا المرموقة، ودورها البارز في النظام الدولي، وقد شهدت السياسة الخارجية الفرنسية نوعا من الاستمرارية، بين كل الرؤساء الذين كانت فترة حكمهم في هذه المرحلة.[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة:

إن التحولات التي طرأت على العالم بعد الحرب الباردة، قدمت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية، لفرض نظريتها لتسير العلاقات الدولية وإعادة رسم ملامح المسرح الدولي، وستبقى بلا منافس في المستقبل القريب، وسيكون الاقتصاد الأمريكي قويا بعد مرور فترة غير قليلة على ولوج القرن الواحد والعشرين.[2]

أ- نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت مصدر و مركز لتفاعلات في النظام الدولي، والتي تسعى لخدمة مصالحها وتكريس الهيمنة الكلية على العالم.[3]

ب- طبيعة القوة في النظام الدولي، فمع نهاية الحرب الباردة ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية تستطيع فرض هيمنتها، يقابلها تفوق اقتصادي لقوى أخرى موجودة على المسرح الدولي، وأن السيطرة على مصادر الصراع بفضل القوة العسكرية التي تمتع ،

---

[1] بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه المنغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستر غير منشورة**(جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية)، ص23.

[2] على الحاج، **مرجع سابق الذكر**، ص.51.

[3] فاطمة لكعص، **أحداث 11 سبتمبر و انعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية و الإسلامية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات النيل على شهادة الماجستير (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009/2008)، ص.8.

بها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدت أقل مصداقية، الشيئ الذي أدى إلى نشوء قوى دولية جديدة.[1]

ج- **العامل الاقتصادي:** الذي أصبح من أكثر العوامل تأثيرا على العلاقات الدولية، حيث أصبحت القوة الاقتصادية هدفا أساسيا تسعى إليه كل الدول ومعيارا لقياس قوتها[2]. وفي هذا الصدد قال "جوزيف ناي Joseph Nye":«أنه إذ كان القرن الواحد و العشرين قد شهد تعاظم دور القوة العسكرية والمعلوماتية فإن القوة الاقتصادية سوف تظل محورية، لأنها تجمع العديد من المميزات لا تتوفر في العوامل الأخرى».[3]

إن نهاية الحرب الباردة لم تؤثر في السياسة الخارجية الفرنسية، فقد بقيت متجهة نحو بناء أوروبا المندمجة تحت رعاية الثنائي الفرنكو- ألماني ولكن مع حذر من الجهتين، وكان ذلك بتحرير شعوب أوروبا المركزية و الشرقية، التي كانت تحت قيادة الإتحاد السوفياتي، فحتى وأن رحبت بهم في ميثاق باريس لأجل أوروبا جديدة، وإنشاء مصرف البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، إلا أنه بقيت تخشى ماقد يؤدي إلى توحيد ألمانيا وهو الأمر الذي كانت ترفضه فرنسا خصوصا في ظل تغير الظروف الدولية واعتماد المعيار الاقتصادي كمعيار أساسي لقوة الدولة وهو الأمر الذي تتزفر عليه ألمانيا وهو ما يجعلها في المرتبة الأولى بعيدا عن فرنسا.

ومن مظاهر إستمرارية السياسة الخارجية الفرنسية سياستها النووية، حيث استمرت في البحث عن استقلالية نووية، و المشاركة في التحالف الأطلنطي دون اندماج والمثابرة حول إنشاء سياسة خارجية موحدة، كما أن الرغبة في الظهور علنيا بالمشرق وإفريقيا، فرغم الاختلافات بين الجنرال ديغول والرؤساء اللذين جاؤوا بعده، إلا أن السياسة الخارجية الفرنسة بقيت محتفظة على بعض التوجهات كسياسة خارجية نحو أوروبا مندمجة، لأن هذا الاندماج

[1] بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**، ص42.
[2] علي الحاج، **مرجع سابق الذكر**،ص53.
[3] فاطمة لكعص، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

هو المشروع الأكبر، الذي سيسمح لفرنسا أن تبقي سياستها الخارجية تتمتع القوة والعظمة والهيبة[1].

المبحث الثاني: ركائز و محددات السياسة الخارجية الفرنسية

[1] فاطمة مولاهم ،**مرجع سابق الذكر**، ص43-44.

المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية

بعدما تطرقنا إلى تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، بداية مع الجمهورية الرابعة، مرورا بالحربين العالميتين الأولى والثانية، وصولا إلى تأسيس الجمهورية الخامسة على يد شارل ديغول في مرحلة الحرب الباردة و نهياتها، التي جاءت بمجموعة من المستجدات على الساحة الدولية، ثم أحداث 11 سبتمبر التي أثرت على مفهوم الأمن على المسرح الدولي، وصولا إلى وقتنا الحالي، نجد أن السياسة الخارجية الفرنسية لديها مجموعة من المرتكزات التي تسعى بها لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية، وهي:

أ-**العالمية:** تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية كبرى تتمتع بمراكز متقدمة في المؤسسات والمؤسسات والمنظمات الدولية باعتبارها عضو دائما في مجلس الأمن، يتميع بحق الفيتو، ولها مصالح عالمية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري. ويظهر ذلك في القيادات المتعاقبة على فرنسا، التي تمكنها من نهج سلوك يتسم بالعالمية، حيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على أن تعامل كقوة عالمية، وكقطب فاعل على الساحة الدولية وكمحرك فعال في الدبلوماسية العالمية، مرتكزة في ذلك على مؤهلاتها الذاتية، وفي هذا الصدد قال "شارل ديغول": «**فرنسا و كأنها أميرة الأساطير و السيدة العذراء اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة و التي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية**».[1]

وقال أيضا:«**فرنسا لأنها فرنسا يجب أن تكون سياساتها في وسط العالم سياسة عالمية**» كما اضاف " جاك شيراك" قائلا:«**إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقة صداقة مع العالم بأسره.....، وستعمل في المستقبل على توطيد أواصرها، خاصة مع تلك التي ربطاتها مع دول شمال إفريقيا، والتي تقع بالموازاة مع فرنسا في جنوب المتوسط الذي يجعل مصرنا واحد**».[2]

---

[1] بريم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**، ص 36.

[2] جاك شيرك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**،تر: أنطوان الهاشم و أحمد عويدات،(بيروت:منشورات عويدات ،ط.1، 1996)، ص98.

وهذا ما أكد عليه "نيكولا ساركوزي" و لقد قال :«**أول هدف هو تحقيق أمن و استقلال فرنسا، وبما أن المصالح هي مصالح شاملة ، فإن مسؤوليتنا هي مسؤولية عالمية**»[1] وهو ما يواصل عليه الرئيس الحالي فرنسوا هولاند.

ب-**العظمة:** تعود فكرة العظمة لدى الفرنسيين إلى عهد "لويس الرابع عشر Luois 14"، عندما أصبحت اللغة الفرنسية لغة النخبة في البلدان الأوروبية، ومن الانتصارات التي شهدتها فرنسا في عهد "نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte".

من مبادئ الثورة الفرنسية: المساواة، الأخوة، الحرية التي أصبحت ذات صيت عالمي وحتى في مستعمراتها، وأيضا الطبقة المفكرة تملك نفس التوجه، بالإضافة إلى رؤسائها وهذا مانجده في خطابتهم[2]. و لقد قال "جاك شيرك" في هذا الصدد :«**فرنسا بلد عظيم: إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة فمن خلال شخصي يكرم وطن حقوق الإنسان و أداب السلوك**».[3]و هذا ما أكده أيضا الرئيس "نيكولا ساركوزي" الذي يتحدث عن عظمة فرنسا في كتابه «معا»، ولقد قال :«**عندما أفكر في فرنسا لأقرنها بأي بلد أخر أو إقليم.....لان فرنسا بالنسبة إليا معجزة**».[4]

ج-**الاستقلالية:** تعتبر الاستقلالية من احد أهم ركائز وثوابت سياسة فرنسا الخارجية، ويقصد بها شعور الدولة بحريتها في التعبير عن موقفها، وفي قررتها وأفعالها إزاء القضايا الدولية. والإستقلالية لفرنسا عامل أساسي لشعورها بذاتها ووجودها في النظام الدولي، وتعتبر نقطة جد مهمة في السياسة الخارجية الفرنسية رغم اختلاف توجهات الرؤساء[5]. وقد تكرس مبدءا الاستقلال الوطني عند "شارل ديغول"، عندما انتهج إستراتيجية التوازن بين القطبين أثناء الحرب الباردة وسحبه لعضوية فرنسا من الجناح العسكري للحلف الأطلسي عام

---

[1] بريم فاطمة ،**نفس المرجع**،ص37.

[2] ليلى مرسي و أحمد وهبان، **حلف الشمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة**،(الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة، 2001)، ص.155.

[3] جاك شبرك ، **مرجع سابق الذكر**،ص135.

[4]بريم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**،ص38.

[5]-**نفس المرجع**،ص38

1966.[1] و لقد اتبع نهجه أيضا الرئيس "جاك شيراك" الذي تميزت سياساته الخارجية بالإستقلالية و يظهر ذلك في العديد من المواقف إزاء القضايا الدولية خصوصا ما يتعلق بفرض عقوبات دولية على إيران، الحرب على العراق في 2003م.

د-**النشاط:** ويظهر ذلك في الأدوار التي تمارسها فرنسا خاصة على الساحة الدولية وهي ركيزة جد مهمة في السياسة الخارجية الفرنسية، هذا ما يظهر على الساحة الأوروبية والمتوسطية والعالم الثالث والمنظمات الدولية.....الخ، وهذا ما يلاحظ عند "شارل ديجول" ثم بعد ذلك الرؤساء الآخرين[2]. ولقد قال "جاك شيراك" في هذا الصدد في لقاء مع السفراء في قصر الإليزيه 2002 م «..**إن التاريخ، و المسؤوليات التي تقع على بلدنا، ورؤيتنا للعالم، تبين لنا توجهاتنا في العالم التي يجب أن تكون قائمة على سياسة دبلوماسية، اقتصادية و ثقافية نشيطة و متسقة مع ألتزمتنا**».[3]

هـ-**الرتبة في عالم متعدد الأقطاب:** تسعى فرنسا لإيجاد مكانة على الساحة الدولية، ويظهر ذلك في سعيها لفرض مكانتها على الساحة الدولية، وهذا ما فعله "شارل ديجول" أثناء فترة حكمه، وهذا ما سعى اليه "جاك شيرك"، والذي كان يعتبر أوروبا ثقلا موازيا للولايات المتحدة الأمريكية، كما سعى للارتقاء بالإتحاد الأوروبي إلى مستوى القطب العالمي ليشغل الفراغ الهائل الذي تركه الإتحاد السوفياتي، وعمل على الإستراتيجيات التي تجعل العالم متعدد الأقطاب .[4]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية لفرنسية:

[1] علي الحاج، **مرجع سابق الذكر**،ص.5.

[2] الحسن بوقنطار،**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967م**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1986)، ص30.

[3] بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**،ص. 41.

[4] خالد سعد زغلول، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .194-197,.

إن المحددات هي مجموعة من العوامل المؤثرة والموجهة لسياسة الخارجية، والتي تلعب دورا في توجه صانع القرار، منها السياسة الخارجية الفرنسية التي تملك العديد من المحددات:

- **المحدد الجغرافي:** وهو الموقع الجغرافي للدولة، والدور الذي يلعبه في رسم السياسة الخارجية لها، إذ تتمتع فرنسا بموقع جغرافي جد هام، حيث تقع غرب القارة الأوروبية، ويحدها من الشمال بحر المانش، من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط، و هي من الدول الثلاث التي لها سواحل أطلسية و متوسطية، ومن الجنوب الغربي إسبانيا، ومن الشرق بلجيكا، لوكسمبورغ، ألمانيا سويسرا، إيطاليا، كما تتمتع بثلاثة وجهات بحرية هامة. ولديها أراضي صغيرة في أمريكا الشمالية، الكرايبب، أمريكا الجنوبية، وفي المحيط الهندي والمحيط الهادي، كما أنها تتربع على مساحة قدرها 550000كلم، وتعتبر أكبر دولة في غرب أوروبا من حيث المساحة، و إن كانت متوسطة الحجم على المستوى الدولي.

و لقد قال الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في هذا الصدد ما يلي:« **لقد تعاونت الجغرافيا و التاريخ على نسج استثنائية فرنسية، من الواجب أن تبقى استثنائية نحن على مفترق الطروق بين اللاتينية و أوروبا الشمالية هذا الموقع يخدم إشعاعنا الاقتصادي و الثقافي إننا نعمل منذ القرن الوسيط على توليف العوالم الأنجلوسكسونية والجرمانية و المتوسطية فمن توما الإكويني إلى عصر جامعة باريس العظيم إلى مؤرخي مدرسة الحوليات مرورا بفولتير، وسمنا العالم دائما بميسم حياتنا لثقافية العالمية».**[1]

إذن فقد لعبت الجغرافيا دورا في تحديد فرنسا لنظرتها نحو العالم، التي لم تقتصر فقط على حدود الجغرافيا القريبة، بل سمحت لها بلعب أدوار جد مهمة في ساحتها الأوروبية، في

[1] جاك شيرك، ، **مرجع سابق**، ص135.

الساحة المتوسطية، والقارة الإفريقية، و التي تعتبرها مناطق نفوذ خاصة بها، كما أن إمتلاكها لأقاليم وراء البحار منح لها إمكانية و ضع قواعدها عسكرية في كل أنحاء العالم[1].

- **المحدد البشري:** يبلغ التعداد السكاني في فرنسا 66 مليون نسمة، بكثافة سكانية 111 نسمة في الكليومتلر المربع، وتضم 73 تجمعا سكانيا ويزيد تعدد كل منهما بتعداد 100الف نسمة، ويعيش 74% من الفرنسين في المدن، وفي الريف 26%.[2] و تحتل المرتبة الواحدة و العشرين في العالم، والمرتبة الثالثة في القارة الأوروبية من حيث التعداد السكاني.[3]
- **المحدد الاقتصادي:** عامل مهم جدا، وقد أتخذ هذه الأهمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع العاملين الإيديولوجي والعسكري، فالثروات الطبيعية من بترول و غاز وغيرها تجعل الدولة محل أطماع، ثم الإنتاج الصناعي والزراعي وقوة الميزان التجاري، وحجم المبادلات التجارية، ومدى تبعية الدولة وقوة استقرار العملة، وحجم المديونية، كلها عوامل ذات أهمية في تحديد طبيعة السياسة الخارجية ومدى فعاليتها.

حرصت فرنسا منذ القديم على تطوير نظمها الاقتصادية، لإدراكها أنه يمكن لاقتصاد قوي أن يحقق لها من مكانة في النظام الدولي ويحقق لها مصالحها سواء السياسة أو الأمنية، فمنذ قرون كانت فرنسا من أغنى وأقوى دول العالم، و دذلك بسب موردها الفنية والزراعية وازدهار التجارة والتبادل التجاري، هذا ما كان يمنحها القدرة على شن الحروب، حيث كانت القوى العسكرية هي المسيطرة منذ القديم حتى نهاية الحرب الباردة، ففي القرن السادس عشر كان مجموع الحروب الكبرى التي شركت فيها فرنسا هو 44 سنة، وفي القرن السابع عشر كان 52 سنة، في القرن الثامن عشر كان 51 سنة، وفي القرن التاسع عشر كان 19 سنة، في القرن العشرين كان 10 سنوات، ونتيجة لهذه الحروب خرجت مدمرة نهائيا بعدما كانت

[1] بريم فاطمة ، **مرجع سابق الذكر**،ص.51.

[2] **"الكثافة السكانية في فرنسا"** ، نقلا من الموقع: **www.startimes.com/ ?t.28495395** . في: (2016/04/15).

[3] **" التعداد السكاني في فرنسا"**، نقلا من الموقع: **maxdoo3 . com .** في: (2016/04/15).

من أقوى الدول في العالم، ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية شرعت في تحديث اقتصادها وتطوير البنية التحتية، فمنذ 1947 حتى سنوات السبعينات، نما الاقتصاد الفرنسي بمعدل سنوي يقدر ب5%، وبداية التسعينات ونهاية الحرب الباردة حسمت فرنسا موقعها ضمن الخمس الأوائل في العالم، حيث أصبحت رابع قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وألمانيا، وشهد الناتج المحلي الفرنسي منذ 1990 حتى 2008 ارتفاعا ملحوظا. وأصبح العامل الإقتصادي عامل جد مهم في السياسة الخارجية الفرنسية منذ 2013.[1]

-**القطاع الزراعي** فتعتبر فرنسا أول بلد زراعي في الإتحاد الأوروربي، وثاني بلد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين أهم المنتجات الزراعية المصدرة نجد: الحبوب، السكر، النبيذ، منتجات الألبان....الخ، وفي هذا الصدد يقول "جاك شيراك":«**و من حسن حظنا أننا بلد زراعي عظيم، و يمكننا أن نطمح إلى المراكز الأولى في المجال الزراعي و الزراعة الغذائية**". وتقدر الأرضي الصالحة للزراعة بنسبة 33،5% من إجمالي الأراضي الفرنسية، مثل الإنتاج الزراعي سنة 1996 بنسبة 3،6% من ناتج الدخل القومي، وشكلت الموارد الزراعية المصنعة والغذائية بفضل مبادلاتها، كما قدر الإنتاج الزراعي ب64 مليار أورو سنة 2004 وذلك بنسبة 2،5% من الناتج المحلي الإجمالي.

-**قطاع الصناعة:** حيث احتلت فرنسا مراكز عالميا، ففي الصناعة الميكانيكية والتحويلية احتلت فرنسا المرتبة الرابعة عالميا، بفضل شركات صناعة ومنتجات أخرى.....الخ، فحسب تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في 2004، كانت فرنسا خامس أكبر مصدر للمواد المصنعة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا واليابان، الصين و كانت أيضا رابع أكبر مستورد لسلع المصنعة في سنة 2003، اعتبرت ثاني أهم مستثمر

[1] "**Marie-France Chatin, (La France a-t-elle encore une politique au Moyen-Orient)**"
http://www.rfi.fr/auteur/marie-france-chatin

مباشر خارجي في نفس المنظمة، حيث استثمرت الشركات الفرنسية بمبلغ قدره 573 بليون دولار أمريكي خارج فرنسا، وفي سنة 2007 كانت خامس قوة صناعية في العالم.

-**التجارة الخارجية:** تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد الفرنسي، والتي تتمثل في الصادرات والواردات، فتعتبر فرنسا من بين الخمس الدول الأكثر تصديرا في العالم، حيث قدرة قيمة صادراتها 2008 ب 685 بليون دولار، والمتمثلة في السيارات والطائرات وقطع غيرها والمواد الصيدلانية والأدوية، المنتجات النقطية المكررة .....الخ.

- **المحدد العسكري:** تعتبر درجة التطور العسكري، مظهرا أساسيا من مظاهر قوة الدولة، وهذا ما يلعب دورا كبيرا في صنع سياستها الخارجية، ولقد لعبت القوة العسكرية الفرنسية منذ القديم، دورا في توسيع الإمبراطورية الفرنسية كعهد "نابوليون بونابرت"[1].

تملك فرنسا مقعدا في مجلس الأمن الدولي، الذي قدم لها حق الفيتو(حق النقض)، وأيضا دولة نووية معترف بها منذ عهد الرئيس" شارل ديغول" 1966م، حيث وقعت على معاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية[2]. ولقد كان الإنفاق النووي الفرنسي سنة 2011م، يمثل 2،3%من إجمالي الناتج المحلي الفرنسي، الذي ساهم في تموقعها كسادس دولة من حيث الإنفاق العسكري، وثالث أكبر مخزون للأسلحة النووية.[3]

- **المحدد الإيديولوجي:** لقد أتت الثورة الفرنسية بما يعرف بحقوق الإنسان ، و رغم تغير الرجال في السياسة الخارجية الفرنسية، وتعدد النظم الحزبية والتوجهات، نجد أنهم لديهم نزعة عالمية إنسانية، التي جعلت من فرنسا قوة عالمية ذات طابع إنساني.

---

[1] بريم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**،ص57.

[2] **"The 15 countries with highest military sepeni in 2O12(in billin U.S. dollars), dans : http // dta wordbank. Org**

[3] **A eropace industry of France**, dans: **http://www. bbfrenditranslation. Com**.

وفي هذا الصدد صرح "ديجول"« **إن عملنا ينصب على تحقيق أهداف تستجيب لها فرنسا ، لأن فرنسا تسعى إلى خدمة مصالح البشر**». ولقد قال أيضا "جاك شيرك" في هذا الصدد: «**إن القيم الأكثر عالمية انطلقت غالبا من فرنسا و ثقافتنا اليوم تنعم في الخارج بحظوة عظيمة**»[1].

- **المحدد الشخصي:** تتحكم فيه سيكولوجية صانع القرار، وبما أن دستور 01 أكتوبر 1958، قد قدم لرئيس الجمهورية الحق في صنع السياسة الخارجية، ويظهر ذلك في السياسات التي قام بها الروؤساء الفرنسين، بداية من "شارل ديغول" الذي كانت سياسته الخارجية تحكم فيها ميولاته، ولقد كان لا يكترث للتحالف الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يكترث بالمشاريع الغير المرتبطة به، لذلك قام بسحب عضوية فرنسا من الحلف الأطلسي في 1966[2]. عكس "نيكولا ساركوزي" الذي أثرت عليه ميولاته لصنع السياسة الخارجية الفرنسية، إذا كان أطلسيا، حيث قام بإرجاع عضوية فرنسا غلى الحلف الأطلسي
- **المحدد الخارجي** : إن البيئة الخارجية تلعب دورا في إفراز محددات صنع السياسة الخارجية، والتي يطلق عليها المحددات الخارجية، كالسياسة الخارجية الفرنسية التي يلعب فيها المحدد الخارجي دورا في صناعتها، كعضوية فرنسا في الإتحاد الأوروبي يساهم في تحديد السياسة الخارجية الفرنسية في هذا الإطار، ويقدم لها الشرعية في بعض المواقف كالتدخل العسكري في مالي، لذلك نجدها تدعم الإتحاد الأوروبي.

كما نجد ان السياسة الخارجية الفرنسية دائما تدور في فلك الولايات المتحد الامريكية، خاصة في فترة حكم الرئيس" نيكولا ساركوزي" و"فرنسوا هولاند".

[1] جاك شيرك ، **مرجع سابق الذكر**،ص.135.
[2] بطرس غالي بطرس، **مرجع سابق الذكر**،ص ص. 30-46.

المبحث الثالث: مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

مع التحولات الجديدة التي تعرفها الساحة الدولية كالنظام العالمي الجديد، او أحداث 11 سبتمبر 2001، لا يمكن أن نجد دولة تأخذ توجه العزلة أو تقيم علاقات ضيقة، بل إن كل دولة تسعى إلى توسيع دائرة علاقاتها الخارجية مثل فرنسا، والتي تصنع سياساتها الخارجية مجموعة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية، والمتمثلة في:

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

أولا- السلطة التنفيذية: تلعب دور جد مهم في صنع السياسة الخارجية الفرنسية، ولقد كان البرلمان المهيمن على صنعها حتى الأزمة الاقتصادية عام 1929م، التي أجبرت البرلمان على التنازل على جزء من صلاحياته لأجهزة الأخرى[1]. ثم تم منح سلطة صناعة السياسة الخارجية الى:

أ- **رئيس الجمهورية:** حيث جاء دستور أكتوبر 1958، ليقدم تقريبا كل الصلاحيات لرئيس الجمهورية في مجال صنع السياسة الخارجية، على حساب السلطة التشريعية، ويظهر ذلك في المادة الخامسة من الدستور «**يسهر رئيس الجمهورية.....و بكون الضامن لاستقلال الوطني ووحدة الأرض و احترام المعاهدات**»، والمادة الرابعة عشر « **يعتمد أوراق اعتماد السفراء و المبعوثين الديبلوماسيون لدى الدول الأجنبية و يستلم أوراق اعتماد السفراء فوق العادة المعتمدين لديه**»، وشهدت السياسة الخارجية الفرنسية استمرارية في صناعة السياسة الخارجية من قبل الرئيس، ويظهر ذلك في الرؤساء اللذين تداول على الحكم بعد "شارل ديغول" حتى الرئيس الحالي "فرنسوا هولاند".[2]

ب- **الوزير الأول(رئيس الوزراء):** تعتبر صلاحياته ضيقة جدا في مجال السياسة الخارجية نظرا لارتباطه الشديد برئيس الجمهورية الذي يملك أكبر الصلاحيات، وتظهر مشاركة الوزير

[1] منصف ألسليمي، **القرار السياسي الأمريكي**، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط.،1 1997)، ص58-59.

[2] مولاهم فاطمة، **نفس المرجع السابق**، ص51.

الأول في بعض القضايا و بصفة رمزية كاللقاءات الصحفية والسفريات، أو عن طريق فحص قائمة السفراء.[1]

ج- **وزير الخارجية:** لقد حدد دستور الجمهورية الخامسة صلاحياته بثلاث مهام وهي[2]:

-يعتبر الوزير الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل البلاد في الخارج، بعد رئيس الجمهورية.

- ويعتبر قائد وزير الخارجية على كل موظفيه و أجهزتها، والناطق الرسمي باسم وزارة الخارجي.

- يستطيع إجراء المفاوضات الرسمية، أصبح أيضا من صلاحيته شؤون الفرانكفونية، وموضوع حقوق الإنسان .

ثانيا- **السلطة التشريعية(البرلمان):** يوجد هذا الجهاز في كل دول العالم، وتكمن أهميته في لعب دور في صناعة القرار خاصة في الدول الديمقراطية، كفرنسا والتي يتكون برلمانها من مجلسين وهما:

أ-**مجلس الشيوخ:** الذي يتكون من 331 عضو ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين، وهو يمثل المناطق والأقاليم، ولايته 9 سنوات، ويتجدد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات.[3]

ب -**الجمعية الوطنية:** والتي تتكون من 577 عضو، ينتخب أعضاؤها على دورتين أيضا، ولكن عن طريق الانتخاب المباشر.

ويجتمع البرلمان الفرنسي بغرفتيه في دورتين سنويا، كما يجتمع في دورات استثنائية بطلب من الوزير الأول أو النواب، ولديه مجموعة من الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور، إما على المستوى الداخلي لدولة أو المستوى الخارجي، فصلاحياته فيما يخص صنع السياسة الخارجية الفرنسية محددة، وذلك لطبيعة الدستور الفرنسي الذي قلص من

[1] عبد الرضى حسين الطعان، **مرجع سابق الذكر**،ص227.
[2] بريم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**،ص44.
3

دوره في هذا المجال[1]. أما صلاحياته لا تتعدى حق التصويت: كحق البرلمان في التصويت على قرار إعلان الحرب، و يظهر ذلك في المادة الخامسة و ثلاثون من الدستور، ولكن الواقع أثبت العكس في حرب الخليج الثانية 1991م، عندما إعلان الرئيس "ميتران" المشاركة في الحرب لتحرير الكويت، دون أن يوافق البرلمان عل ذلك[2]. لأن متخذ القرار في النهاية هو رئيس الجمهورية، وذلك حسب ما تنص عليه المادة 15 من الدستور الفرنسي "أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة"، فإذن إعلان الحرب من اختصاص رئيس الجمهورية[3].

المطلب الثاني: الأجهزة الغير الرسمية

أولا-الأحزاب السياسية: والتي تحظى في فرنسا بوضعية قانونية، فبمقتضى القانون الصادر في 1901، لقد نص عليها الدستور الفرنسي في المادة الرابعة، وتعتبر أحد أهم دعائم الديمقراطية.[4] وتتميز فرنسا بكثافة وتنوع أحزابها والتي تلعب دورا أساسيا، في صنع السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الفرنسية. و يمكن تقسيم هذه الأحزاب إلى مايلي:

1-**أحزاب اليمين:** فيتوجه أصحاب هذا التوجه نحو التوجه الديجولي، أي خارجيا والسعي للحافظ على الأوضاع القائمة، خاصة مبدءا الاستقلال الوطني لفرنسا، و يدعون إلى ضرورة بناء علاقات قوية مع الحليف الأمريكي في حدود الاستقلالية. وضرورة توحيد الجهود الأوروبية من خلال العملة الأوروبية الموحدة الأورو. والدفاع عن الدستور الأوروبي الموحد[5]، و تظهر عدة أحزاب داخل مجموعة اليمين:

-الإتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية

-حزب التجمع من أجل الجمهورية

---

[1] بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**،47.

[2] عبد الرضى حسين الطعان، **مرجع سابق الذكر**، ص.50

[3] بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**،ص. 48.

[4] " **الأحزاب السياسية في فرنسا و دورها في السياسة الخارجية**،"نقلا من الموقع: **www .amba France-eg .org/Spia.php/article** في:(2016/04/15).

[5] سعود صالح،**مرجع سابق الذكر**،ص.101.

اليمين المتطرف: وهو تعارض اليمين واليسار معا، الذي ظهر على يد " جون ماري لوبان Jhon Mari le pain" في 1983م، ويمثله حزب الجبهة الوطنية، والذي يتسم بتوجهه العداء للأجانب، كالمهاجرين و اللاجئين و خاصة إتجاه المسلمين، و يطالب بسياسة استقلال فرنسا عن النظام العالمي الجديد، ويأمل استقلالها عن المنظمات الدولية كالإتحاد الأوروبي، حلف الشمال الأطلسي، ومنظمة التجارة العالمية[1].

2- **أحزاب اليسار**: يشاطر اليساريين سياسة ديغول الإستقلال الوطني، لتأكيد تميز فرنسا كما أنها أحزاب ذات التوجه المعادي للسياسة الانفرادية الامريكية في مجال الإقتصاد، التجارة العالمية وتسير العولمة، كما أنهم أصحاب الرأي الأقل حدة إتجاه الأجانب والهجرة، كما يطالبون ببقاء الدولة متحكمة في زمام المجالات الاقتصادية، ويضم اليسار الحزب الإشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الفرنسي.[2]

ومن خلال هذه الأحزاب يمكن القول أن الأحزاب السياسة الفرنسية لديها تأثير ملحوظ في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، خصوصا أن ممثلي هذه الأحزاب كانوا رووؤساء للجمهورية مثل "جاك شيرك"، "نيكولا ساركوزي"....إلخ

ثانيا-الرأي العام: الذي يعتبر رأي الأفراد في موقف معين، وتتأثر السياسة الخارجية بمدى قوة الرأي العام، ويعتبر الرأي العام الغربي أكثر فعالية في صنع السياسة الخارجية، كالرأي العام الفرنسي الذي يستطيع التأثير في السياسة الخارجية الفرنسية، من خلال مشاركته في الاستفتاءات الدستورية والتشريعات العامة، ومن أهم الصور التي يشارك فيها الرأي العام، المشاركة في التصويت لشخص أو حزب، لأنه يقوم على الموافقة أو الرفض لبرنامج معين[3].

---

[1] رحون ماركو، "**اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الأوروبية**"، السياسة الدولية، م.37، ع.149، (سبتمبر2002)، ص ص 191-196.

[2] "**الأحزاب السياسية اليسارية الفرنسية** "، نقلا عن الموقع: **www. France-France . politique.fr/ partie politique.htm**

[3] منصف ألسليمي، **القرار السياسي الأمريكي**، (باريس: مركز الدراسات الغربي الأوروبي،1997،ط.1)، ص.25.

ويمكن تقسيم الرأي العام الفرنسي إلى ثلاثة:

- صانعي الرأي: وهم الأفراد الذين يشغلون مناصب قيادية وتقدر نسبتهم 2%،من مجموع المواطنين.
- الشريحة المهتمة بالرأي العام: هي الفئة التي تتوفر لديها المعلومات، والإهتمام بالمسائل السياسة الخارجية وهم أقل من 10%.
- الرأي العام الجماهيري: وهم الجماعة التي لاترغب في المشاركة في مسائل السياسة الخارجية، و لا تتوفر لديها المعلومات وهي أكبر شريحة وتقدر ب75%، من المواطنين الفرنسيين، ولكن لديهم مواقف عامة لذلك صانع القرار يأخذه بعين الإعتبار.

وهنا نجد أن الرأي العام الفرنسي يغيب عنده الإدراك، وهذا ما يؤثر سلبا على العديد من القضايا الخارجية.

ثالثا –جماعات الضغط: لقد عرفت الفواعل الغير الحكومية قوة متزايدة في فرنسا مما أدى إلى توسيع مجال نشاطاتها، وذلك بالتأثير على مخرجات العملية السياسية، عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي من أجل تحقيق مصالحها[1]، وتستخدم مجموعة من أدوات النفوذ: كالقوة المالية[2].

وتعرف الساحة السياسة الفرنسية عددا من جماعات الضغط، الذي يختلف تأثيرها على السياسة الخارجية الفرنسية وهي:

1–**اللوبي الصهيوني:**حيث تتميز الجالية اليهودية في فرنسا بحيويتها ونشاطها حيث يوجد في فرنسا عدة جمعيات يهودية من أهمها:

–الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل.

–المجلس التمثلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا

[1] إسماعيل صبري مقلد،**الإستراتيجية في السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق**،(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.2، 1985)، ص.90.

[2] منصف السليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص.241.

2- **الجالية العربية المسلمة:** رغم ان الجالية المسلمة تشكل أكثر من خمسة مليون مسلم، إلا أنها لا تشكل قوة ضغط فعلية على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، راجع للضعف التنظيمي والتمويلي، كما انه تلقى الرفض داخل المجتمع الفرنسي ما يجعلها تسعى للابتعاد عن جذورها، والاندماج داخل المجتمع الفرنسي[1].

يمكن ان نستنتج أن اللوبي اليهودي من أكثر جماعات الضغط نشاطا في فرنسا ولديها تاثير جيد كبير على السياسة الفرنسية، خاصة في فترة حكم " نيكولا ساركوزي".

[1] بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**،ص ص. 48-51.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد احداث 11 سبتمبر 2001

تمهيد

يتمتع المغرب العربي بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، حيث يمثل همزة وصل بين ضفتي منطقة المتوسط(اوروبا، افريقيا)، وهذا ما جعله يصبح ممرا للتبادلات الاقتصادية والثقافية، وللتواصل الديني والحضاري. كما انه يعتبر نقطة التقاء لثلاث قارات: اوروبا، افريقيا واسيا (مايسمى بالعالم القديم). ونظرا لهذه الاهمية سعت فرنسا الى التحكم بالمنطقة، وذلك من خلال عدة استراتيجيات، والمتمثلة في مرحلتين اساسيتين وهما: **مرحلة الاستراتيجية الصلبة** والتي تمثلت في احتلال فرنسا لدول المغرب العربي، اما المرحلة الثانية فهي **مرحلة الاستراتيجية المرنة** والمتمثلة في اقامة مشاريع تعاونية بين الطرفية بغية في التكامل فيما بينها.

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، سيتم التطرق في المبحث الاول الى اهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لفرنسا، اما المبحث الثاني فسيتناول لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي ، اما فيما يخص المبحث الثالث فسوف يتطرق الى السياسة المغاربية الفرنسية في فترة 2001-2015.

المبحث الاول: اهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لفرنسا

سيتفرع هذا المبحث الى مطلبين، المطلب الاول المعنون ب" التعريف بمنطقة المغرب العربي" والذي سيتناول الموقع الجغرافي ومميزات المنطقة، الما المطلب الثاني المعنون ب" الاهتمام الفرنسي بمنطقة المغرب العربي" فسيتناول اسباب ودوافع اهتمام فرنسا بالمنطقة."

المطلب الاول: الاطار الجغرافي لمنطقة المغرب العربي

لفظ المغرب العربي هو مصطلح يطلق على كل البلاد الاسلامية الممتدة من حدود مصر العربية، حتى ساحل المحيط الاطلسي، ويشمل المغرب العربي بمفهومه الضيق كل من: الجزائر، تونس والمغرب، اما بمفهومه الواسع فهو يشتمل على كل الاقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الاطلسي من الغرب.[1]

يعتبر المغرب العربي كمتسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية، لتشكل مجموعة اقليمية بمساحة اجمالية قدرها: 6,048,141 كم.[2] ويقع شمال القارة الافريقية، بين خطي عرض 15° و37° شمالا، وخطي طول 17°و 25° شرقا، وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، وموريتانيا، يحده شمالا البحر الابيض المتوسط، جنوبا مالي، التشاد، النيجر والسنغال، وشرقا مصر والسودان، اما غربا فيحده المحيط الاطلسي.[3]

[1]-عبد الفاتح مقلد الغنيمي، **موسوعة المغرب العربي**، (القاهرة : مكتبة مديوي، 1994)، ص.15-16.
[2]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق**، ص.93
[3]- محمد ازهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**،(الاردن: دار الامل للنشر والتوزيع،1998)، ص.130

مميزات منطقة المغرب العربي:

اولا: المناخ

تنتشر بالمغرب العربي خمس مجالات مناخية:[1]

- المجال المتوسطي: شمال كل من الجزائر، تونس والمغرب المطل على البحر الابيض المتوسط
- مجال شبه جاف: الدخل المغربي، الجزائري والتونسي.
- مجل قاري متطرف: اعالي الجبال المغربية والجزائرية (الاطلس والريف).
- مجال صحراوي جاف: الصحراء الغربية، الشرقية والجنوبية، الصحراء الجزائرية في الوسط والجنوب، الجنوب التونسي، معظم مساحة ليبيا، ومعظم مساحة موريتانيا.
- مجال شبه مداري: اقصى جنوب موريتانيا المحاذي لنهر السنغال.

ثانيا: الاقتصاد

يتميز المغرب العربي بتنوع اقتصاد بلدانه، وهي كالتالي:

- الجزائر: تمتلك اكبر اقتصاد في المنطقة والثاني افريقيا(بعد اقتصاد جنوب افريقيا)[2]، وتعتبر من اكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات. كما تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العلم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط.[3]
- المغرب: تملك المغرب 70% من احتياطات الفوسفات العالمي، ويعتمد اقتصادها على السياحة الاجنبية، وتصدير المواد كالحوامض، البطاطس، الاسماك والنسيج الى اوروبا

[1]- **المغرب العربي الكبير**، نقلا عن الموقع: http://www.tribunaldz.com/forum/t1592.
[2]- **المغرب العربي الكبير وحدة جغرافيةمشتركة**، نقلا عن الموقع: http://www.startimes.com/?t=31441993، تاريخ الاطلاع: 2016/06/16.
[3]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق**، ص.95-96.

والولايات المتحدة الامريكية، اما في الصناعة فهي تهتم بتصدير المواد النصف مصنعة.[1]

- تونس: يعتمد اقتصادها على السياحة، الصناعة مثل صناعة الملابس، زيت الزيتون من صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر المصدر الثالث عالميا، كما تمتلك احتياطي من المحروقات يصل انتاجها 5 مليو طن، وتمتلك ايضا 600 متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتعد 25% من صادراتها من الناتج المحلي الاجمالي.
- ليبيا: يعتمد اقتصادها على الصناعات البيتروكيماوية.
- موريتانيا: اصبحت موريتانيا بلد مصدر للبترول، كما يقوم اقتصادها على تصدير الحديد والاسماك.

ثالثا: الملاحة

ان الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الابيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا اطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وافريقيا، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم في الممرات البحرية المؤدية الى مضيق صقلية، وتقوم تونس بدور المراقب للحركة الملاحية، والمغرب حارسا على جبل طارق، وفي اقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي مجال النظر الاستراتيجي للسواحل الليبية 1900 كلم جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط. كما يعتبر الشريط البحري لحوض البحر الابيض المتوسط، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، حيث ان 65% من واردات النفط والغاز الاوروبية تمر عبر البحر الابيض المتوسط.[2]

[1]- **المغرب العربي الكبير وحدة جغرافية مشتركة، مرجع سابق.**

[2]- فاطمة حموته، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية الاوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،(بسكرة: جامعة الحاج لخضر، 2010)، ص.24.

المطلب الثاني: الاهتمام الفرنسي بمنطقة المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي آلية استراتيجية بالنسبة لفرنسا، فالمنطقة كانت خلال الحرب الباردة تستمد اهميتها المتوسطية ضمن اطار الصراع بين الشرق والغرب، وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبحت دول لمغرب العربي منطقة للتنافس الذي تخوضه اوروبا مع الهيمنة الاستراتيجية الامريكية في البحر الابيض المتوسط، وحوضه الغربي بالخصوص.[1]

يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بدرجة اولى بالقرب الجغرافي، حيث لا يفصل جنوب غرب اوروبا سوى 15 كلم عن طنجة المغربية، و160 كلم عن تونس، فيما لا تستغرق الرحلة الجوية بين الجزائر ومارسيليا الا ساعة واحد من الزمن.[2]

وتبرز اهمية المغرب العربي بالنسبة لفرنسا في التصريح الذي قدمه خبير القضايا الاستراتيجية الفرنسي "MARC BOUNEFOUS"، الذي قال:

"يوجد اقليم واسع قريب من اوروبا يسمى المغرب العربي، هذا الاقليم يجعلنا دائما امام حقيقة مهمة، وهي انه يجب على الاقل الا ياتي تهديد لاوروبا من هذه المنطقة الجنوبية، فالامن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يميلها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز اساسا على التنبه، والاخذ في الحسبان اي خطر او تهديد قد يؤدي الى عدم الاستقرار، او توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما الى اخلال التوازن الاقليمي في المنطقة، ومن ثم فان النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الضفتين قصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة المغاربية ودعم الانظمة الحاكمة فيها من الرباط الى طرابلس، حتى ولو كان موضع انتقادات".[3]

[1]- الحاج اسماعيل رعون، **المغرب العربي والصراع الدولي**، (غرداية: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.9،2010)، ص.231.
[2]- ابراهيم تيقمونين، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية،(الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2005)، ص.60-61.
[3]- الحاج اسماعيل رعون، **مرجع سابق**، ص.231-232.

تزداد اهمية البعد الجغرافي للاهتمام الفرنسي بالمنطقة المغاربية، الى العلاقة التي تجمع بين هذه الدول، حيث تاريخيا حكمت هذه العلاقة الروابط الاستعمارية طيلة اكثر من قرن، مما تعطي للبعد الانساني والثقافي اهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب المكاسب وتفادي المخاطر.[1]

وياتي ايضا اهتمام فرنسا بالمنطقة المغاربية كونه موقعا استراتيجيا متميز، اذ يعتبر جسر بين اوروبا وشمال افريقيا، فهي منطقة ذات اهمية استراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، كما ان المنطقة لديها بعد جيو استراتيجي بالنسبة للدول الاقليمية والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية.[2]

محددات اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي:

هناك ثلاث محددات اساسية تبرز اهتمام فرنسا الشديد بالمنطقة المغاربية، وهي كالاتي:[3]

- المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية: حيث يعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ اقتصادية فرنسية منذ 1830، وتنظر فرنسا الى المنطقة على انها خط احمر في نفوذها الدولي، مستعدة لخوض الصراع من اجله، حتى لو كان منافسها في حجم الولايات المتحدة الامريكية.

استطاعت فرنسا(بعد استقلال الدول المغاربي) على ابقاء كل من تونس، الجزائر والمغرب في فلكها الاقتصادي، من خلال اليات تعرف بالاستعمار الجديد، حيث تمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في المغرب العربي، في مقدمتها المصالح

[1]- ابراهيم تيقمونين، **مرجع سابق**، ص.61.
[2]- امين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية،(الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014)، ص.34.**
[3]- امين البار، **مرجع نفسه**، ص.**36.**

الاقتصادية حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين بنسبة تتجاوز 30% في ارقام المبادلات والاستثمارات.

- الفرانكفونية: تسعى فرنسا دائما على الحفاظ على هيمنة النخب الناطقة بالفرنسية على مراكز القرار في الدول المغاربية، حيث ترى ان العنصر الثقافي والاجتماعي لديه دور مهم في تدعيم مصالح فرنسا في المنطقة المغاربية.
- المهاجرون: تعتبر ازمة المهاجرون التي تعاني منها فرنسا من ابرز المحددات التي تجعلها تهتم بالمنطقة المغاربية، حيث يبدي الكثير من السياسيين الفرنسيين انزعاحهم خاصة من المهاجرين المسلمين، خصوصا مع ظهور ظاهرة الارهاب التي يربطها العديد بالاسلام.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي

المطلب الاول: السياسة المغاربية الفرنسية في فترة الإحتلال

تعد منطقة المغرب العربي من احدى المناطق التي عمدت فرنسا على محاولة احتوائها خاصة، بعد تراجع الهيبة العثمانية في المنطقة المتوسطية، الشيء الذي اضعف المغرب العربي في تركيبته العسكرية والاقتصادية المتوسطية، ثم اتى "نابوليون" في 1807 بالتفكير في التوسع جنوب المتوسط لاحتلال الجزائر، تونس وليبيا، وذلك رغبة في تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى بحيرة فرنسية مسيحية، انتقلت هذه الفكرة التوسعية الى "الملك شارل ال10"، حيث كانت فكرة التوسع الاستعماري احدى اساليب صرف النظر عن الازمات الداخلية التي تواجهها فرنسا، وذلك بالتجنيد الطوعي للشباب الفرنسيين في الحملات الاستعمارية.[1]

كانت اول دولة مغاربية تقع تحت ايدي الاستعمار الفرنسي هي الجزائر سنة 1830، ثم تونس بفرض الحماية عليها سنة 1881، والمغرب سنة 1912.

اولا: الاحتلال الفرنسي للجزائر

يندرج الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 في اطار التوسع الاستعماري الأوروبي الذي اظهر خطره بعد الثورة الصناعية وتزايد الحاجة الى الموارد الاولية والأسواق التجارية، ومجالات استغلال الاموال، لذا اتجهت دول اوروبا الى احتلال دول افريقية وأسيوية لتحقيق اهدافها.[2]

[1]-سالم برقوق، **الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**،(الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص.48.

[2]- **الاحتلال الفرنسي للجزائر: اسبابه**، نقلا عن الموقع: http://www.algeriagate.info/2014/03/blog-post.html?m=1، تاريخ الاطلاع: 23.06.2016.

يعود سبب الاحتلال الفرنسي للجزائر الى المطامع الفرنسية في السيطرة على بلد يزخر بالثروات الطبيعية، الى جانب العداء التاريخي الفرنسي– العثماني الذين كانوا يسيطرون على الجزائر ضمن الدولة العثمانية، وقد كان البعد الديني سببا رئيسيا في الصراع، حيث تشكل هوية الجزائريين الاسلامية عقدة للفرنسيين، وعلى الرغم من ان الفرنسيين قد حددوا سببا لاحتلال الجزائر، وهو هجوم اهالي عنابة في الجزائر على سفينة فرنسية في حادثة سميت **بحادثة المروحة**، الا ان هذا السبب لا يعدو كونه قناع اخفت فيه فرنسا وجهها الاستعماري ومطامعها في السيطرة على الجزائر.[1]

شنت فرنسا حربها على الجزائر باكثر من 600 سفينة شراعية حربية و7 بواخر تنقل حوالي 30000 مقاتل تحت قيادة وزير الحرب الفرنسي " دي بورمون"، فتحركت الحملة العسكرية يوم 25 ماي 1830 ووصلت يوم 14 جوان 1830 الى شواطئ سيدي فرج. قوبلت هذه الحملة بمقاومة الجزائريين والجيش النظامي للداي حسين، قبل ان تسقط العاصمة يوم 05 جويلية 1830 (وذلك بتوقيع الداي حسين على معاهدة الاستسلام).[2]

بعد سقوط العاصمة باشر المستعمر الفرنسي بتحطيم معالم الدولة الجزائرية ومحوها من خريطة العالم، عن طريق محاولة تغيير المجتمع المحلي وذلك بطمس الشخصية الوطنية والغاء النظام القضائي الاسلامي، وفرض نظام تعليمي فرنسي للنخبة بغية تكوين قوى سياسية واجتماعية تابعة للمستعمر، رغبة في جعل الجزائر جزءا لا يتجزا من فرنسا عن طريق قانون الاندماج.[3]

في المجال الاقتصادي عمدت فرنسا على جعل اقتصاد الجزائر تابعا لاقتصادها، وذلك بتفكيك الاقتصاد الجزائري خاصة الانتاج الزراعي وتربية المواشي، وكذا تحطيم الصناعة

---

[1]- ظلال مشعل، **مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر**، نقلا عن الموقع:http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%B1.html، تاريخ الاطلاع: 2016/06/23.

[2]- سالم برقوق، **مرجع سابق**، ص.49.

[3]- سمير امين، **المغرب العربي الحديث**، تر: كميل داغر،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1971)، ص.121.

الحرفية ، وفي المقابل يصبح الزراعة في الجزائر تقوم على زراعة الحمضيات ، الكروم، تصنيع الخمور وانتاج الحبوب، وفي الصناعة تقوم على بناء السكك الحديدية، الموانئ، الطرق والمطارات، وذلك بغية لتسهيل التوسع ونهب الثورات واستغلالها.[1]

اما في المجال الاجتماعي فقد حاولة فرنسا بمحو اللغة العربية بشتى الطرق ومراقبة النشاط الديني في المساجد والزوايا، كما قامت بمصادرة املاك الجزائريين، وفرضت الضرائب عليهم، مما اضطرهم الى بيعها للمعمرين، واتياع سياسة الاراضي المحروقة كمحاولة لصد اي كفاح مسلح، كما اعتمدت على سياسة فرق تسد بين السكان في المنطقة الواحدة وعبر كل مناطق البلاد.[2]

ادت الاوضاع التي كان يعيشها الجزائريين من فقر، جهل ومرض، الى ظهور بوادر حركة وطنية، وعرفت هذه الحركة الوطنية مرحلتين: **مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية** والتي تميزت بمطالبة فرنسا بالتنازل حقوق الجزائريين، اذ ابتداءا من العشرينيات من القرن الماضي ظهرت حركة "نجم شمال افريقيا" كحزب في المهجر، وكانت من اهم اعماله هي رفع مطالب المغاربة المتواجدين في فرنسا. وفي نهاية الثلاثينات تحول الى " حزب الشعب الجزائري" تحت رئاسة " مصالي الحاج"، واصبح هذا الحزب ينادي الى ضرورة استقلال الجزائر، بعد الحرب العالمية تحول الى "حركة انتصار الحريات الديمقراطية".[3] كما برزت ايضا في 1931 "جمعية العلماء المسلمين" التي تحت زعامة ابن باديس، تأسست هذه الجمعية تحت شعار "**الاسلام ديننا، الجزائر بلادنا، العربية لغتنا**"، وقامت هذه الجمعية ببناء مدارس لتعليم الناشئين المسلمين وتعليم اللغة العربية.

[1]- يحي بوعزيز، **الاستعمار الاوروبي الحديث في اسيا وافريقيا وجزر المحيطات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،،1988)، ص.31-32.
[2]- عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1، 1994)، ص.92.
[3]- يحيى بوعزيز، **مرجع سابق**، ص.32.

اما **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية** اتجهت فيها الاراء الى توحيد الجهود للمطالبة باستقلال الجزائر، وذلك بعد مجازر 8 ماي 1945 بقالمة، سطيف وخراطة حيث سقط خلالها مايزيد عن 45.000 شهيد. وهنا ادرك الشعب الجزائري والحركات الوطنية بان فرنسا لن تفي بوعدها باعطاء استقلالها للجزائر، وادركوا ان الاستقلال لن يتحقق الا بالكفاح المسلح، ولهذا السبب قامت "حركة الانتصار والحريات الديمقراطية" بانشاء المنظمة السرية التي كانت تنظم الى تنظيم الهجومات وتامين الاموال لشراء الاسلحة، و بعد الانشقاق الذي حدث في "حركة الانتصار الحريات الديمقراطية" وفشل المنظمة السرية في احتواء هذا الخلاف، قامت هذه الاخيرة بتاسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وذلك للتحضير للجهاد المسلح، حيث تم تعيين لجنة مكونة من 22 عضو حضرت للكفاح، وانبثقت منها لجنة قيادية تضم 6 زعماء حددوا تاريخ 1 نوفمبر 1954 موعد لانطلاق الثورة التحريرية.[1]

شهدت الثورة الجزائرية خلال السنوات الاولى من اندلاعها تصاعدا معتبرا الى تكثيف المحاولات العسكرية من طرف الاستعمار الفرنسي لاخماد المقاومة بشتى الوسائل، والتي تمثلت في محاولات القمع للجماهير في الارياف والمدن، لكن عزيمة الشعب الجزائري وجهود التنظيمات والهيئات السياسية اثمرت في قيام **الجمهورية الجزائرية المؤقتة** في 19 سبتمبر 1958، والتي اصبحت الممثل الوحيد للشعب الجزائري ومدعمة للعمل المسلح في الداخل وممثلة ديبلوماسية في الخارج لحشد المساعدة العالمية لتحقيق حق الجزائر في تقرير مصيرها.[2]

وامام تصاعد الدعم المعنوي والمادي العالمي، وارتفاع وتيرة الثورة وصعوبة احتوائها من طرف فرنسا، اعترفت هذه الاخيرة بعد مجيئ "ديغول" الى الحكم سنة 1958 بحق الجزائر

[1]- **تاريخ الجزائر من 1830-1962**، نقلا عن الموقع:http://elboidhsidcheikh.alafdal.net/t188-topic.html ، تاريخ الاطلاع: 24.06.2016.

[2]- **مرجع نفسه.**

في تقرير مصيرها والانفصال عن فرنسا، ومن اجل تكريس هذه الوعود دخلت الحكومة الفرنسية في مفاوضات مع قيادات الثورة الجزائرية، والتي انتهت بالاعلان عن وقف اطلاق النار ابتداءا من 19 مارس 1962، وابرام اتفاقية الاستقلال في "ايفيان"، والتي قضت بانشاء دولة جزائرية مستقلة، دخلت حيز التنفيذ يوم 05 جويلية 1962.[1]

ثانيا: فرض الحماية الفرنسية على تونس

تعود الاطماع الفرنسية في تونس الى عهد بعيد، ففي عام 1270 قاد ملك فرنسا "لويس ال9" حملة عسكرية للسيطرة على تونس لكنها باءت بالفشل، بعدها تمكنت فرنسا في عام 1685 من فرض معاهدة على تونس تخولها احقية الامتياز على بقية الدول الاخرى.

بعد احتلال فرنسا للجزائر 1830، اولت فرنسا اهتماما خاصا لتونس التي اعتبرتها كامتداد للجزائر من الجهة الشرقية، واخذت فرنسا تختلق الذرائع لاحتلال تونس.

لقد بدأ فرض الحماية الفرنسية على تونس عند تعرض هذه الاخيرة بعد استقلالها من الامبراطورية العثمانية سنة 1835 الى ازمات متعاقبة ساهمت في افلاس الخزانة واضطراب الاحوال الاقتصادية، وانتشرت اثر ذلك المجاعة والفقر، وترتب على هذه الاوضاع تدني الايراد السنوي للبلاد الذي اصبح لا يكفي لسد حاجة الشعب والادارة ولم يعد يكفي ايضا لسد فوائد الديون، وهذا مادى بالحكومة الى الاستدانة، واضطرت في النهاية الى اعلان عجزها عن دفع فوائد القروض.[2]

وقد وصل مبلغ القروض الفرنسية سنة 1836 الى 35 مليون فرنك فرنسي وبمعدل فائدة سنوية 8% على فترة 15 سنة، مما جعل المجموع الاجمالي 65,1 مليون فرنك، وازدادت الامور

[1]- سالم برقوق، **مرجع سابق**، ص.67-71.
[2]- شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر)**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط.1، 1977)، ص.296-297.

تعقيدا واعلنت الافلاس سنة 1870 حيث بلغ مقدار ديونها 160 مليون فرنك فرنسي، مما اجبر الداي الى قبول المراقبة الفرنسية على المالية العمومية التونسية هذه من جهة.[1]

ومن جهة اخرى قام ابناء الجالية الفرنسية المتواجدة في فرنسا برفع مذكرة الى حكومتها في 14 اذار 1881، تشكو فيها حكومة تونس وتطالب بالتدخل لحماية حقوقهم واموالهم وكرامتهم، وكانت مشاكل الحدود التونسية– الجزائرية هي احسن وسيلة يمكن ان تتخذها فرنسا كذريعة للتدخل في شؤون تونس الداخلية، وفي 30 اذار 1881 حدثت اشتباكات على الحدود، توغلت فيها القبائل تونسية داخل حدود الجزائر مما اعطى لفرنسا الحجة في التدخل في الشان التونسي.[2]

من هنا جاءت بوادر الحماية الفرنسية على تونس، والتي تكرست بموجب توقيع اتفاقية "**باردو**" في 12 ماي 1881، التي تحقق اتفاق بين استقلالية تونس وتبعيتها لفرنسا، فهذه الاخيرة اعترفت من خلال هذه المعاهدة بسلطة الداي على تونس وقامت بتحديد صلاحياته، فاعطت له السلطة في الشؤون المالية والرمزية البروتوكولية مع الخارج.[3]

رغم سقوط تونس تحت يد فرنسا، الا ان الشعب التونسي لم يتوقف في مقاومته المسلحة ضد القوات الفرنسية، حيث انتشرت العمليات المسلحة في الشرق والجنوب الشرقي للبلاد (الحمامة، القيروان، صفاقص)، خاصة بعد تصاعد سيطرة الثورة التونسية التي قادها "علي بن خليفة" والتي استطاعت ان تلحق فرنسا بخسائر كبيرة، مما ارغم فرنسا في اعادة نشرها لجيشها لاحتلال الاقليم برمته والتحكم في المدن خاصة تونس والقيروان.[4]

[1]- عبد الحميد براهمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.55-56.
[2]- Mouhamed Asfour Salman, **French garrison on Tunisia in 1881 and the ottomans and European attitude, daily magazine**, article 56, 2012, p.12.
[3]- سالم برقوق، **مرجع سابق**، ص.51.
[4]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق**، ص.105.

في فيفري 1907 ظهرت " جماعة الشباب التونسي" من ابرز معالمها " على باش"،كانت هذه الجماعة تندد من السلطة الحامية اصلاحات خاصة في قطاع التعليم، لكن النظام الاستعماري لم يستجب الى رغباتهم، وبقيت هذه الجماعة تدافع عن مطالب الشعب التونسي حتى سنة 1919، حيث قامت فرنسا بتفكيك هذه الجماعة.

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى عرفت الحركة الوطنية تجربتين: التجربة الاولى تمثلت في انشاء "الحزب الحر الدستوري التونسي" سنة 1920 تحت قيادة "عبد العزيز الثعالبي"، كان هذا الحزب يطالب بدستور يضمن تمثيلا ديمقراطيا للمتساكنين من تونسيين وفرنسيين والقيام بحكومة مسؤولة امام البرلمان، ويضمن ايضا الفصل بين السلطات ومساوات الجميع امام القانون. لكن هذه المطالب لم تتحقق بسبب تخوف فرنسا من مساندة الشعب التونسي للحزب.[1]

اما التجربة الثانية فتمثلت في انشاء " الحزب الدستوري الجديد" بقيادة " الحبيب بورغيبة" سنة 1931، ولقد قدم هذا الحزب برنامجا اصلاحيا لسلطات الحماية الفرنسية التي رفضته، مما اثار انشقاقات داخل القيادة الحزبية بفعل رغبة "بورغيبة" وبعض اتباعه في التصعيد في ادوات المطالبة السياسية خاصة بعد الاتهامات التي وجهة للحزب من طرف جماعات الاعيان الاهلية والدينية، بانه متعاون مع سلطات الاحتلال، وكرد فعل على هذه الاستراتيجية النضالية اصدرت فرنسا قرار حل هذا الحزب واعتقال كوادره في 3 سبتمبر 1934، وقامت بنفيهم الى جنوب تونس ومنعتهم عن اي نشاط سياسي.[2] ومع الحرب العالمية الثانية والتوتر العالمي، وكذا القمع الشديد الذي مارسته السلطات الفرنسية، برزت نشاطات وطنية بقيادة "الباهي الادغم" و"الحبيب ثامر" في كنف السرية، المتمثلة في المنشورات السرية واعمال التخريب مثل: العمل الذي استهدف سو ثكنة القصبة يوم 25 اكتوبر 1939.

[1]- محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الاستقلال**،(تونس: دار سراس للنشر، ط.3، 1993)، ص.112-113.
[2]- سالم برقوق، **مرجع سابق**، ص.60-61.

وعند اعتلاء "المنتصب باي" العرش في 19 جوان 1942، قام بجملة من الاصلاحات تمثلت في تقديم مذكرة الى الحكومة الفرنسية في 2 اوت 1942، تضمنت 16 نقطة من اهمها: تكوين مجلس استشاري تونسي واطلاق صراح المعتقلين السياسيين، وتم القبول على هذه الاصلاحات، وانتقل السياسيين الى الخارج لتكملة العمل الدعائي وتمكن بعضهم من انشاء "مكتب المغرب العربي" ببرلين في جان 1943 للتعريف بالقضية التونسية، كما قاموا بتدويل القضية في المحافل الدولية خاصة بعد تاسيس جامعة الدول العربية 1945، اما في تونس فلقد طلب الجنرال "جوان" من "المنصف باي" الاستقالة والتخلي عن الحكم، حيث تم عزله الى الجزائر عند رفضه للاستقالة، ومن ثم تنازل عن الحكم وتم نفيه الى مدينة "بو" الفرنسية الى ان توفي سنة 1948.

وامام السياسة القمعية الممارسة في تونس، اندلعت معركة التحرير في 5 ديسمبر 1952، والتي اعتمدت استراتيجية تعبئة الجبهة الوطنية وكسب تاييد الراي العلمي، مع ازدواج العمل السياسي والنضال حسب ما تتطلبه المعركة وميزان القوة وظروف المقاومة الشعبية.[1]

وامام هذه الاوضاع المتفاقمة، قررت السلطات الفرنسية ان تقوم بحل قضايا الاستعمار الفرنسي على اسس سلمية عادلة وقامت بعرض تنازلات تمثلت باعلان "ماندیس فرانس" عن الاستقلال الذاتي لتونس، وفي اوت 1954 تشكلت حكومة جديدة في تونس برئاسة "طاهر بن عمار" والتي قامت باجراء مفاوضات مع فرنسا، ونتج عنها توقيع اتفاقية الاستقلال الذاتي التي اقتضت الاعتراف العلني والرسمي بتونس كدولة مستقلة ذاتيا في ادارة شؤونها الداخلية، بينما جعلت امور السياسة الخارجية والدفاعية من اختصاص الدولة الفرنسية. ومع الازمات التي عانت منها الجمهورية الرابعة، توصلت الحكومة الفرنسية في 20 مارس 1956 الى اصدار بروتوكول يعترف باستقلال تونس والغاء نظام الحماية والقوانين الناتجة عنه.

[1]- مجلة الابتسامة، **تونس من الاستعمار الفرنسي الى الاستقلال**، نقلا عن الموقع: -**http://www.ibtisamah.com/showthread t=265620.html**

وفي 25 جوان 1957 تم الغاء الملكية في النظام التونسي، واصبحت جمهورية تونسية برئاسة "الحبيب بورغيبة".[1]

ثالثا: الحماية الفرنسية على المغرب

تعرضت المغرب الى عدة محاولات للاحتلال من طرف عدة دول منها اسبانيا، البرتغال وفرنسا، حيث نجحت اسبانيا في التوغل الى الصحراء الغربية ومدن سبتة ومليلة واصبحت كمقاطعات سياسية لها، اما المناطق الداخلية للمغرب فقد حافظت على استقلالها حتى اتجاه الامبراطورية العثمانية، لكن بدات سادتها تضعف ابتداءا من القرن 19 مع احتلال فرنسا للجزائر، حيث ازداد اهتمام فرنسا بالمغرب وذلك عائد الى رغبته في التوسع غربا بعدما فرض حمايته على تونس شرقا لكي يحتل على شمال افريقيا.

بدات بوادر الازمة بين فرنسا والمغرب خلال عهد "السلطان عبد الرحمان"، حيث طلب هذا الاخير من اهالي تلمسان بالانضمام الى المغرب هربا من الاحتلال الفرنسي، وكان رد فعل فرنسا في انذارها "السلطان" بقصف طنجة، لذا سحب هذا الاخير قواته من تلمسان. لكن عادت الازمة من جديد عندما دعم "السلطان عبد الرحمان" حركة جهاد "الامير عبد القادر" ضد فرنسا، وقام بتدعيمه بالمال والاسلحة، كما لجا "الامير عبد القادر" الى المغرب بعد تزايد الضغوطات عليه، راغبا في اكمال مقاومته من هناك، عندئذ شنت فرنسا غارات عسكرية على منطقة "وجدة" واقاموا مركزا عسكريا في "لالا مغنية"، ونتيجة لهذا نشبت معركة بين القوات الفرنسية والقوات المغربية، انتهت بهزيمة الجيش المغربي بوجدة في 14 اوت 1844، كما قامت فرنسا بمهاجمة ميناء طنجة بعد عدة اشهر.[2] وانتهت هذه الحرب بعقد اتفاقية طنجة في 10 اكتوبر 1844، تقتضي بمنع الامير عبد القادر من استعمال الاراضي المغربية كقاعدة خلفية للمقاومة الجزائرية ضد فرنسا، ثم تم عقد معاهدة لالا مغنية في 18 مارس 1845،

[1]- سالم برقوق، **مرجع سابق**، ص.64.
[2]- فادية عبد العزيز القطعاني، **الحركة الوطنية المغربية 1912-1937**، **المجلة الجامعة**، ع.16، م.1، ليبيا، فيفري 2014، ص.42-44.

لتكريس تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية للمغرب، عن طريق جعل المغرب يعترف بالغزو العسكري الفرنسي على الجزائر، والقبول بحق القوات الفرنسية بمتابعة المقاومين الجزائريين في تراب المغرب.[1]

شهد عام 1907 مزيدا من التدخل الفرنسي في المغرب، وذلك اثر مقتل الطبيب الفرنسي "موشامب Mushamb"، الذي كان جاسوسا فرنسيا متواجد بمراكش، فاتخذت فرنسا من هذه الحادثة سببا في التدخل العسكري ب"وجدة" واحتلالها ومن ثم احتلت "الدار البيضاء" في نفس السنة. كما تفاقمت الازمة المالية الناتجة عن القروض من البنوك الفرنسية بمبلغ 62,5 مليون فرنك فرنسي بمعدل فائدة 5% ابتداء من 1904.[2] كل هذه الدوافع عجلت في تكريس الوصاية السياسية والعسكرية لفرنسا على المغرب، وذلك بتوقيع الاتفاقية الفرنسية– المغاربية في "فاس" 30 مارس 1912، والتي وضعت بموجبها المملكة المغربية تحت الحماية الفرنسية.

بعد توقيع "مولاي عبد الحفيظ"على معاهدة الحماية، استمرت المواجهة الشعبية للاستعمار، ولتهدئة الاوضاع عزلت السلطات الفرنسية السلطان، وسارعت في تعيين اخيه "مولاي يوسف"، وقامت فرنسا في نفس السنة بتحديد مناطق النفوذ مع اسبانيا، واستعمل المستعمرون احدث الوسائل العسكرية لاحتلال المغرب.[3]

لكن رغم كل هذا، واحه المستعمر مقاومة شديدة في الجنوب، الاطلس المتوسط والريف:

1. **المقاومة في الجنوب:** تكتلت قبائل الجنوب والصحراء حول "احمد الهيبة" لتزعم الجهاد ضد المستعمرين، لكنها انهزمت في معركة "سيدي بوعثمان" يوم 7 سبتمبر 1912، بسبب تخاذل القادات الكبار للحركة الذين تضاهروا بمناصرته خوفا على مصالحهم،

[1]- Laroui Abdellah, **l'histoire du Maghreb: un essai de synthése, paris, maspéro,1970, p.295-299.**
[2] - Opcit, p.299.
[3]- فادية عبد العزيز القطعاني، **مرجع سابق**، ص. 43.

ثم انسحب " احمد الهيبة" الى الجنوب وتابع المقاومة حتى توفي سنة 1919، ومن ثم خلفه اخوه "مربيه ربه" الذي استمر في مقاومة الاحتلال الى غاية 1934.[1]

2. **المقاومة في الاطلس المتوسط:** ابرز مقاومة عرفتها المنطقة، هي المقاومة التي قادها "محا احمو الزياني" خاصة في واقعة "الهري" في نوفمبر 1914، التي انتهت بهزيمة الجيش الفرنسي، لكن هذا الخير استرجع سيطرته على المدينة، فاعتصم "الزياني" واتباعه بالجبال الى ان قتل سنة 1921.[2]

3. **المقاومة في الريف:** تزعم "محمد بن عبد الكريم الخطابي" حركة المقاومة في الشمال ضد الاسبان،حيث حقق انتصارا كبيرا عليها في معركة "انوال" سنة 1921، وفي 1924 نظم "محمد عبد الكريم" المناطق المحررة وفرض التجنيد، ونتيجة لهذا تحالفت اسبانيا مع فرنسا، واستمرت المواجهة العسكرية من 1924 الى 1926، حيث سلم قائد الثورة نفسه للقوات الفرنسية ونفي الى جزيرة La Réunion لمدة 20 سنة.[3]

عرفت سنة 1930 بلورة الحركة الوطنية المغربية، عندما اصدرت السلطات الفرنسية ظهير 16 ماي 1930 المعروف ب" الظهير البربري" الهادف الى تفكيك المجتمع المغربي، وذلك بفصل الامازيغ عن العرب على مستوى المحاكم، فاندلعت الاحتجاجات والمظاهرات المنددة بالسياسة الاستعمارية، وتحول بعض المثقفين الى سياسيين ك"علال الفاسي" "عبد الخالق الطريس"، ونتج عن ذلك تكوين "حزب الاصلاح الوطني" في المنطقة الخليفية سنة 1933، و"حزب كتلة العمل الوطني" في المنطقة السلطانية سنة 1934.[4]

---

[1]- رشيد احمامي، **المغرب تحت نظام الحماية**، نقلا عن الموقع: **http://www.khayma.com/rachidgeo/regime%20de%20protectorat%20maroce.html**

[2]- **مرجع نفسه.**

[3]- **الاستعمار الفرنسي للمغرب**، نقلا عن الموقع: **http://www.arabic-military.com/t31449-topic**

[4]- رشيد احمامي، **الكفاح من اجل الاستقلال واستكمال الوحدة الترابية**، نقلا عن الموقع: **http://edourous.com/841.html**

تلخصت مطالب الحركة الوطنية المغربية في دعوة الحماية الفرنسية الى الوفاء بما التزمت به في عقد الحماية الموقع مع سلطان المغرب، الذي يقتضي بادخال جملة من الاصلاحات الادارية والمالية، مع المحافظة على النظام السياسي القائم في البلاد ومراعاة احوال المجتمع المغربي.[1]

ولقد طورت الحركة الوطنية المغربية عملها خلال الأربعينيات مستفيدة في ظروف داخلية متمثلة في: اشتداد حملات القمع والاعتقال في صفوف الوطنيين المغربيين، وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال. وظروف خارجية تمثلت في: اندلاع الحرب العالمية الثانية والاجتياح النازي لفرنسا، وتطور حركة التحرر في العالم وكذا اعلان الميثاق الاطلسي الذي ينص على حق الشعوب فب تقرير مصيرها. استغلت الحركة الوطنية المغربية هذه الاوضاع وطالبت باستقلال المغرب، حيث اقدم "حزب الاستقلال" بدعم من "السلطان محمد الخامس" على تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 جانفي 1944، فكان رد فعل السلطات الفرنسية بقمع ونفي المواطنين.

عمل السلطان "محمد الخامس" على الاعتراف بالضية المغربية في المحافل الدولية، لكن قامت فرنسا بنفيه، ولهذا السبب اندلعت عمليات فدائية عمت كل ارجاء البلاد، والتي ادت الى استجابة فرنسا واسبانيا لمطالب المغرب الاستقلالية، وفتحت مفاوضات من اجل ذلك، كانت اهم هذه المفاوضات هي مفاوضة "ايكس ليبان" 22-27 اوت 1955 التي انتهت بتشكيل حكومة مغربية مؤقتة وعودة "محمد الخامس الى المغرب، واجريت مفاوضات نهائية في مدينة Saint Cloud الفرنسية حيث انتهت بالتاكيد على استقلال المغرب في 2 مارس 1956، كما اعترفت اسبانيا باسترجاع المغرب للقسم الشمالي في 17 افريل 1956.[2]

[1]- سعيد بن سعيد العلوي، **الحركة الوطنية المغربية، جريدة الشرق الاوسط**، ع.12932، نقلا عن الموقع: **http://archive.aawsat.com/leader.asp ?section=3&issuno= 12932&article=769619**,

[2]- رشيد احمامي، **مرجع سابق.**

وبهذه المفاوضات استرجع المغرب جزئه الشمالي لكن ظل يطالب باستعادة الاقاليم الجنوبية، والتي تم استرجاعها تدريجيا، بداية من اقليم "طرفاية" الذي استرجعته في افريل 1958، وفي 30 جويلية 1969 استرجعت اقليم "سيدي افني"، وفي سنة 1975 استرجعت "الصحراء المغربية"، اما في 1979 استرجعت "وادي الذهب" وبهذا تم استكمال تحرير المغرب.[1]

[1] **مرجع نفسه.**

المطلب الثاني : السياسة المغاربية الفرنسية بعد إنتهاء فترة الإحتلال.

أولا: السياسة المغاربية الفرنسية في عهد فرانسوا ميتران

وصل "فرانسوا ميتران" الى الحكم عام1981، دام حكمه حتى سنة 1995، تميز فرنسوا بالإختلاف فكريا عن توجهات السياسية الفرنسية للرؤساء الذين سبقوه (شارل ديغول، جورج بومبيدو، جيسكار ديستان)، لكن خلال فترة حكمه لم يغير كثيرا في ثوابت السياسة الفرنسية في العالم العربي (خاصة مع المغرب العربي)، التي سعت الديغولية الى ترسيخها بقوة كونها تترجم مصالح فرنسا الدائمة في المنطقة.[1]

ويظهر هذا التوجه في إقتراحه في خطاب له " بالرباط 27 جانفي 1987، لإقامة ندوة غربية متوسطية تضم دول شمال وجنوب غرب حوض البحر الابيض المتوسط، لبعث شراكة منتظمة ودائمة بين دول جنوب اوروبا ودول لمغرب العربي، والتي انطلقت بصيغة 3+3 (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا+ الجزائر، تونس والمغرب)، التي تنطلق من خلفيات فرانكفونية بحكم الروابط التارخية الاستعمارية التي جمعتها بالدول المغاربية، وكذا نظرا للقرب الجغرافي[2].

ثم تلى هذا الطرح الفرنسي مبادرة ايطاليا للشراكة بمعادلة 4+5، وذلك بانضمام البرتغال من الجانب الاوروبي، وليبيا وموريتانيا من الجانب المغاربي، ثم انضمت مالطا الى المسار في 1991 لتصبح الصيغة 5+5.

[1]-Isabelle le Breton-Falezan, **Dimensions internationals des champagne présidentielles sous la 5éme république, annuaire de francais de relations internationals, vol 2, 2001, dans: www.diplomatie-gov.fr/fr/img/pdf/fd 0012363.html.**

[2]- Hayat chergui, **le Maghreb et machrek dans la politique étrangere de la france depuis la guerre de golf, le bonquet n°11, 2 éme semester, paris, 1997, p.53-58.**

كان اول اجتماع لهذه المجموعة يوم 10 اكتوبر 1990 بروما، واتفق وزراء الخارجية في هذا الاتفاق على مجموعة من النقاط، وهي كالأتي:[1]

- أعرب وزراء الخارجية عن التزام بلدانهم لمبادئ شمولية وعدم قابليتها لتجزئة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وافقت على العمل ككتلة من اجل تعزيز السلام والتعاون والاستقرار في المنطقة.
- اخذ وزراء الخارجية خصائص منطقة غرب المتوسط بعين الاعتبار، وقررت على إعطاء قيمة لهذه المنطقة بغية جعلها فضاء للسلام والتعاون والاستقرار. عن طريق تنميتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- وشددوا على أن عملية الاندماج التي يتبعها اتحاد المغرب العربي هي عوامل من شأنها أن تساعد في الحد من التوتر، وتعزيز حسن الجوار وتوسيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اعتبر الوزراء أن الاختلافات الرئيسية في مستويات التنمية بين الشمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، يشكل خطر لاستقلالية ورفاهية المنطقة.
- وافق الوزراء على وضع إطار مناسب لتعزيز الحوار السياسي وتعزيز الحوار والانخراط في جهد جماعي لتعزيز التنمية على المستوى الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي لغرب البحر الأبيض المتوسط.

[1]-**Déclaration commune des neufs pays de la Méditerranée occidetale, sur la coopération et le dialogue en méditerranée occidentale entre les pays de l'union du maghreb arabe et les pays de l'europe du sud**, Rome, 10 octobre 1990, dans : **http://discours.vie-public.fr/notice/902028900.html**.

وتمحور هذا الحوار حول ثلاث مجالات أساسية، وهي كالتالي:

1- الهجرة الغير شرعية:

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة ينتقل فيها الفرد او الجماعة من مكان لاخر، تاركا وطنه لوطن جديد سعيا وراء الرزق، سواء كان ذلك بإرادته او لظروف خارجة عن ارادته.[1] كما تعرف على انها الاغتراب او الخروج من ارض الى أخرى، او الانتقال من ارض الى أخرى سعيا وراء الرزق او العلم او العلاج او أي منفعة أخرى.[2]

لكن هذا المفهوم تغير من كونه ظاهرة عادة الى ظاهرة تهدد الاستقرار، وأصبحت تحديا حقيقيا مطروحا امام المجموعة الدولية نظرا للمخاطر الناجمة عنها.

يعتبر بعض الباحثين الهجرة الغير شرعية كجريمة، بينما يعتبرها اخرون انتهاكا للقانون بدو ضحايا، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة الغير شرعية ضعف سيطرة الدولة على أسباب الهجرة الغير شرعية.

ان ظاهرة الهجرة الغير شرعية منتشرة في معظم دول العالم الثالث (افريقيا، اسيا)، لكنها أكثر حدة في شمال افريقيا وذلك عائد الى تردي الأوضاع في الدول المغاربية من جهة، والقرب الجغرافي من جهة أخرى، وسياسة الحدود المغلقة التي تنتهجها الدول الأوروبية من جهة ثالثة. ان كل هذه العوامل علت من المنطقة المغاربية منطقة مصدرة للهرة الغير شرعية، وكذا منطقة عبور للافارقة المهاجرون بطريقة غير شرعية الى أوروبا.[3]

تعد أوروبا الغربية هي الوجهة الأساسية للمهاجريين الغير شرعيين، حيث تشير احصائيات سنة 2000 الى وجود حوالي 20,5 مليون مهاجر غير شرعي بها. وتعتبر اسبانيا الوجهة الأولى للمهاجرين الغير شرعيين من الدول المغاربية، اذ تم توقيف اكثر من 20 الف مهاجر

[1]- عمر الاخضر الديهي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير شرعية: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د.س.ن) ص.02.

[2]- مساعد عبد العاطي شتيوي، **التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة الهجرة الغير شرعية**، ورقة مقدمة في ندوة حول **الهجرة الغير شرعية الابعاد الانسانية والامنية**،(السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2014)، ص.07.

[3]- مساعد عبد العاطي شتيوي، **مرجع سابق**، ص.25.

في مضيق بل طارق في الفترة الممتدة بين 1992و1997، واكثر من 11 الفا سنة 2000، اما إيطاليا فهي الوجهة الثانية للمهاجريين الغير شرعيين، حيث ضمت إيطاليا حوالي 253 الف مهاجر غير شرعي سنة 1998.[1]

جاء حوار 5+5 أساسا للتصدي للهجرة الغير شرعية وذلك عن طريق:[2]

- تطوير إجراءات محاربة الفروع التي تنظم الهجرة السرية وتقديم المساعدات لضحايا هذه السلوكات، بالإضافة الى دعم التعاون التقني لتعزيز الإمكانيات الخاصة بالمراقبة على حدود دول نوب المتوسط.
- تطوير التعاون الفعلي بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية لدول المتوسط الغربي، والعمل على محاربة المنظمات الإجرامية التي تدعم الهرة السرية والإرهاب.
- فحص أسباب تدفقات الهرة الغير شرعية، وذلك من ال اتخاذ إجراءات تنموية لدعم المجهودات التنموية في نوب المتوسط.
- دعم الادخار والاستثمار لدفع التنمية في البلدان الاصلية للمهاجريين.
- دراسة وسائل التدخل في المناطق الذي ينتشر فيها الفقر والتهميش.

ان التعاون المغاربي الأوروبي إطار حوار 5+5، فانه لم يؤدي الى اي نتائج فعالة لإيقاف ظاهرة الهجرة الغير شرعية، ويعود ذلك لعدة أسباب، وهي:[3]

- غياب سياسة إقليمية مشتركة ومحكمة تعالج المشكلة بعمق.
- ميل بلدان المغرب العربي الى معالة المشكلة بشكل قطري ودون التنسيق مع بقية البلدان المغاربية.

[1]- صايش عبد المالك، **التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة الغير قانونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية،(عنابة: جامعة باجي مختار، 2007)، ص.44.

[2]- رتيبة برد، **مرجع سابق، ص.196.**

[3]- **مرجع نفسه**، ص.197.

- ميل الدول الأوروبية الى معالجة المشكلة بطريقتها الخاصة، التي تتماشى مع مصالحها الوطنية الحيوية في المنطقة.
- عدم تحقق ما كان منتظرا من التعاون حول المسألة، وذلك رغم كل المؤتمرات واللقاءات بين بلدان الضفتين، او لقاءات الاتحاد الأوروبي وبلدان الاتحاد المغاربي.

2-الإرهاب:

يأتي الإرهاب في اللغة العربية من الفعل (رَهب , يُرهب, رَهبةً) أي خاف, ورهبه أي خافه. والرهبة هي الخوف والفرع وهو راهب من الله أي خائف من عقابه ,وترهبه أي توعده، أما في القرآن الكريم فينصرف معنى الإرهاب الى ما ورد في الآيات القرآنية التي تأتي بمعنى الفزع والخوف، والخشية، والرهبة من عقاب الله تعالى، فقد ورد في قوله تعالى: "وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون". وجاء أيضا:"إنما هو اله واحد فإياي فارهبون"، وورد: "إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً".[1]

ويمكن إعطاء تعريف مختصر للارهاب وهو: "أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لاتجيزها القوانين المحلية أو الدولية.

تشكل ظاهرة الإرهاب رهانا امنيا كبيرا في منطقة شمال افريقيا والمتوسط، بغض النظر عن أسبابها وأهدافها، فهي تشكل مصدر تهديد ولا استقرار لكل المنطقة، وتداعياتها خطيرة على الامن العسكري وكذا على امن الدول والمجتمعا

عرف تعامل الدول الأوروبية مع الظاهرة الإرهابية مرحلتين أساسيتين: تتمثل **المرحلة الأولى** في رفض الاعتراف والتعامل مع الظاهرة باعتبارها ظاهرة بعيدة عنها وابعاد الملف من مفاوضات الشراكة الاورومتوسطية، ويعود أيضا السبب الى عدم وجود اجماع حول هذه المسالة، والى غياب سياسة امنية موحدة لمواجهة هذه الظاهرة. اما **المرحلة الثانية** فتتمثل في

[1]- كريم مرعل شي، **مفهوم الارهاب: دراسة في القانون الدولي والداخلي، مجلة اهل البيت**، العراق، ع.2، ص.32.

دعوة الدول الأوروبية الى ضرورة معالجة المسالة الإرهابية، ويعود هذا التغيير في الموقف الى تعرض الدول الأوروبية الى الخطر الارهابي كاختطاف الطائرة الفرنسية وهجومات "مدريد"، ويكون هذا التعاون عن طريق اتفاقيات ثنائية، وتنشيط اللقاءات المتوسطية لمكافحة الإرهاب.[1]

لم يزد اهتمام الدول الأوروبية تجاه ظاهرة الإرهاب الا بعد **احداث 11 سبتمبر 2001**، والتي تعد مرحلة تاريخية بالنسبة للعلاقات الدولية، حيث انها لم تمس فقط الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها المسرح الذي جرت فيه العمليات، بل ان تداعياتها لحقت جل أعضاء المجتمع الدولي بشماله وجنوبه بما فيه "الحلف الأطلسي"، وايضا لحقت معظم القضايا والأزمات والمفاهيم الدولية، وهو امر طبيعي بالنظر الى الثقل الأمريكي في الساحة الدولية، على المستوى الاقتصادي، العسكري والديبلوماسي.[2] لذى تبنت الدول الأوروبية فكرة القضاء نهائيا على الإرهاب في منطقة المتوسط، تخوفا من ان يطالها هذا الزحف.

3-الجريمة المنظمة:

الجريمة لغة مشتقة من كلمة جرم أي اجرم وهي بذلك الجرم والذنب، وهي تعبير عن مخالفة القواعد القانونية المنصوص عليها في القانون، والمقرر لها عقوبات.[3]

اما اصطلاحا فهي المخالفة القانونية التي يقرر لها القانون عقابا ماديا او عقابا معنويا، والجرم هو التعدي على العلاقات والروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة، سواء القانونية او الاجتماعية والإنسانية.

---

[1]- رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص. 204.

[2]- العلمي حفيظة، **الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص: دراسات دولية،(خميس مليانة: جامعة الجلالي، 2015)، ص.11.

[3]- معطوف لويس، **المنجد في اللغة والاداب والعلوم**، ط.18، بيروت: المطبعة الكاثلوكية، د.س.ن)، ص.88.

ويقصد بالجريمة المنظمة التي تتضمن نشاطا اجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه على حساب المجتمع وافراده، وهي غالبا ما ترتكب افعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال وترتبط في معظم الاحيان بالفساد السياسي.[1]

كما تعرف على انها مشروع اجرامي قائم على اشخاص يوحدون صفوفهم من اجل القيام بأنشطة إجرامية، على أساس دائم ومستمر، من خلال كيان او تنظيم عصابي، ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخلية صارمة، تضبط إيقاع العمل داخله، ويستخدم لتحقيق أغراض العنف والتهديد والابتزاز، لإفساد مسؤولي القانون واجهزة العدالة، وفرض سيطرتهم عليهم لتحقيق اعلى استفادة من القيام بهذا النشاط.[2]

تعتبر منطقة شمال افريقيا من المناطق التي تعم فيها الجريمة المنظمة، والمتمثلة في التجارة بالمخدرات، تبييض الأموال، بيع الأسلحة، التجارة بالاعضاء...الخ، مثلا: تعتبر المملكة المغربية من اكبر المنتجين للمخدرات التي تروج على نطاق واسع في شمال افريقيا وأوروبا، كما أصبحت المغرب العربي منطقة عبور هام للكوكايين والهيروبين الى أوروبا والقادمة عبر دول الساحل، حيث يستفيد المهربون بها من عوامل جيو–امنية للمنطقة، نظرا لاتساعها وقلة السكان فيها، ومازاد الامر سوءا هو ضعف الاجهزة الأمنية للبلدان وكذا كثرة الرشوة والعمولة.[3]

ثانيا: السياسة المغاربية الفرنسية في فترة حكم الرئيس جاك شيراك

مع وصول "جاك شيراك" الى الحكم سنة 1995، بدأت مرحلة جديدة في النهج الديغولي امتازت باستقلالية القرار الفرنسي[4]. كان هناك بعد عربي في السياسة الخارجية "لجاك شيراك"،

---

[1]- ماروك نصر الدين، **الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية اصول الدين**، ع.3، 2000، ص.13.

[2]- احمد ابراهيم مصطفى سليمان، **الارهاب والجريمة المنظمة،**(القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2006) ص.110-111.

[3]- الياسين بن سعدون، **الحوارات الامنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5**(باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012)، ص.73.

[4]-محمد نجيب السعد، **اشتراكيو فرنسا والقضايا العربية...هل من جديد**، نقلا من الموقع:
www.alwatan.com/graphics/2012/08/AUG/30.8/dailyhtml/qadaia2.html، تاريخ الإطلاع: 16-09-2016.

ان كان ذلك في منطقة الخليج او المشرق العربي او المغرب العربي، فلقد ساند القضية الفلسطينية، كما دافع عن لبنان وعمل من اجل الحفاظ عليها كونه بلد حر ومستقل[1].

تعتبر مرحلة حكم "جاك شيرك **Jaques chirac** " مرحلة جديدة في النهج الديجولي، حيث أكد على الحفاظ على السياسة الخارجية التي أنتهجها ديجول، ولقد إمتازات سياسته بالإستقلالية في جملة من المواقف إزاء عدد من القضايا الدولية كالتدخل الأمريكي في العراق، ولقد كان يعتبر أوروبا تشكل ثقلا موازيا للولايات المتحدة الامريكية[2]، ورفض الهيمنة الأمريكية وأصر على دور هيئة الأمم المتحدة في إدارة شؤون العالم و رفض الأحادية الأمريكية[3]، وركز في سياسته على الإرتقاء بأوروبا إلى مستوى القطب العالمي ليشغل الفراغ الذي تركه الإتحاد السوفياتي، و كان يعمل من أجل وضع إستراتيجيات تجعل من العالم متعدد الأقطاب.[4]

امتازت ايضا سياسة "جاك شيراك" باتباعه خطى الرئيس الذي سبقه " فرانسوا ميتران" اتجاه منطقة المغرب العربي، حيث عمل على ضمان بقاء الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) في إطار يسمح لفرنسا بالتأثير على مواقفها فيما يتعلق بالقضايا الدولية، وفي مقدمتها قضية الحرب ضد الإرهاب، كما عمل على ضمان استقرار هذه الدول، باعتبار أن هذا الاستقرار جزء لا يتجزأ من استقرار فرنسا[5].

وفي 1 و2 سبتمبر 2001 قام جاك شيراك بزيارة دول المغرب العربي، وكان الهدف وراء هذه الزيارة، هو الدفاع عن المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية، والحفاظ عليها من غزو الولايات المتحدة الأمريكية لها.

---

[1]- وداعا جاكشيراك، نقلا عن الموقع: www.alghd.net/m/articles/547469.html، تاريخ الإطلاع: 19-09-2016

[2]خالد سعد زغلول،**"ساركوزي و سياسة فرنسا الخارجية"**، مجلة السياسة الدولية، م.42، ع.169، (سبتمبر 2008)، ص ص. 194-197

[3]ميشال أبو نجم، **"شيراك: سياسة فرنسا لن تتغيرطالما أنا موجود في الحكم في الرئاسة..و تغير وزير الخارجية لم يكون رسالة لأحد"**، الشرق الأوسط، ع. 9258.(أفريل 2004)، ص ص. 21-25.

[4] خالد سعد زغلول،**مرجع سابق الذكر**، ص ص. 194.

[5]- **مرجع نفسه.**

عمل "جاك شيراك" في فترة حكمه على تفعيل المشاركة الفرنسية في ندوة برشلونة 1995، الذي كان تحت راية الإتحاد الأوروبي، بحيث انبثق عن هذه الندوة "مشروع الشراكة الأورومتوسطية".

ويتمثل هذا المشروع في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995، والذي تم الموافقة عنه من قبل الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين دول الإتحاد الأوروبي من جهة، و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المتمثلة في: مصر ، تونس ، الجزائر ، المغرب، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، اليونان[1]، وهو مشروع أوروبي يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين في ضوء المتطلبات السياسة و الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي.[2]

ركز مسار برشلونة في وثائقها على ثلاث مجالات أساسية، وهي كالتالي:

أ- المجال السياسي والأمني:

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي تتضمن تبادل المعلومات الأمنية و التعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك وتشترط على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان الحريات الأساسية وتنمية دولة القانون والديمقراطية، وحل المنازعات حلا سلميا، و محاربة المخدرات والجريمة المنظمة،من أجل إنشاء فضاء مشترك للسلم و الأمن، وهذا ما أكده أكثر المؤتمر الوزاري في **شتوتغارت** 1999[3].

[1]- عابد شريط،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة، ع. 21، جوان 2004، ص 109.

[2]- بخوش مصطفى ، **مجرع سابق** ، ص 93.

[3]- بخوش مصطفى، **مرجع سابق**، ص.83.

ب- المجال الاقتصادي والمالي:

حدد اعلان برشلونة عدة اليات واهداف، اهمها:[1]

- انشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، تزال من خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية.
- الرفع من المساعدات المالية ترقية الاستثمار، بحيث تؤكد الوثيقة على ضرورة زيادة المساعدات المالية، خاصة تلك الموجهة للبنايات التحتية وهذا خلال السنوات الخمس التي تلي انعقاد المؤتمر.

ومن الادوات المالية التي استخدمت في هذا المجال هو **برنامج ميدا** الذي يعد الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية ، يبلغ حجم البرنامج 3,425 مليارات وحدة نقدية اوروبية، من موازنة اوروبية تبلغ 4,685 مليارات وحدة نقد اوروبية، مخصصة لتمويل التعاون بين الاتحاد الاوروبي وشركائه المتوسطيين.[2]

امتد هذا البرنامج في الفترة بين 1996-2006، حيث تم انشاء وفق هذه الالية برنامجين هما: برنامج ميدا 1 خلال المدة 1995-1999، ثم بعدها عوضه برنامج ميدا 2 خلال فترة 2000-2006.[3] (أنظر الملحق: 05)

ج- المجال الثقافي الانساني:

ضمن هذا السياق اقترحت الوثيقة انشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية، تقوم على:[4]

- الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والاديان، شرط اساي للتقارب بين شعوب المنطقة.

---

[1]- رتيبة برد، **مرجع سابق، ص.**89.
[2]- **برنامج ميدا**، نقلا عن الموقع: **www.almustaqubal.com/v4/article-aspx?type=np&articleid=10857**.
[3]- **مرجع نفسه.**
[4]- رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص.94.

- تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.
- اشراك المجتمع المدني في مسار التنمية والتفاهم بين الشعوب

تطرح كذلك الوثيقة المشكلة الديمغرافية، وتعترف في هذا الاطار بان التطور الديمغرافي في شكله الحالي يشكل تحدي يجب مواجهته، وذلك عن طريق سياسات تضمن تسريع الانطلاق الاقتصادي، كما تطالب الوثيقة بضرورة التعاون لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة[1].

[1]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.84.

المبحث الثاني:السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة المغاربية 2007-2015

تمهيد:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 طرأت العديد من التغييرات الجديدة على المسرح الدولي كظهور مايعرف " بالإرهاب الدولي"، ومصطلح "الحرب على الإرهاب"، الذي يشير إلى تلك الحملات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستهدف دولا وأفرادا وجماعات، ترى فيها تهديدا للمصالح الأمريكية خاصة الدول الإسلامية و المسلمين[1].

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة حكم "نيكولا ساركوزي"

تختلف السياسة الخارجية "لنيكولا ساركوزي" عن سياسة سابقه "جاك شيراك"، حيث ان "نيكولا ساركوزي" قام في فترة حكمه بالتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم سياسة إسرائيل في فلسطين، وعمل على استعادة فرنسا دورها في الشرق الأوسط.

كانت سياسته الخارجية أطلسية بامتياز، ولقد قدم أيضا الأولوية للبيت الأوروبي، ولقد قال في هذا الصدد في خطاب رسمي للأمة عند فوزه في الانتخابات ما يلي: «أريد ان أوجه دعوة لشركائنا الأوروبيين الذين يرتبط مصيرنا بهم ارتباطا عميق أُقول لهم فيها إنني كنت أوروبيا طوال حياتي، الليلية عادت فرنسا إلى أوروبا»[2]. ويظهر ذلك في أول زيارة قام بها إلى ألمانيا أين تم توحيد المواقف اتجاه بعض القضايا منها قضية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، والملف النووي إيران وصياغة علاقة جديدة مع واشنطن[3]، ولقد كانت سياسته الخارجية: إعادة الانتشار إلى المعمورة، سد العديد من الثغرات من خلال التواجد في العديد من نقاط العالم، العودة إلى الفضاءات التقليدية في إفريقيا، والعمل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية

[1] فاطمة لكعص، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.
[2] خالد سعد زغلول، **مرجع سابق الذكر**، ص ص، 196.
[3] **المرجع نفسه**، ص197.

وبريطانيا للبحث في العديد من الملفات الدولية، ولقد قام بإعادة عضوية فرنسا إلى الحلف الأطلسي. ولقد لعب دورا في تعزيز الشراكة الاورومتوسطية، عن طريق طرحه للمشروع إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، كما قام بالتدخل العسكري في ليبيا 2011.

اما بخصوص سياسته الخارجية تجاه المغرب العربي فهي نفس السياسة المعتمد عليها من طرف الرؤساء السابقين، وقد ركزت هذه السياسة على قضية الهجرة الغير شرعية وكيفية القضاء عليها، كما اعطى الأولوية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وتظهر الجهود التي بذلها في مشروع الإتحاد من اجل المتوسط.

انطلقت فكرة هذا المشروع في مؤتمر روما الثلاثي بين إيطاليا، فرنسا، إسبانيا في 20 سبتمبر 2007 ، و لقد دعا الرئيس الفرنسي رؤساء دول و حكومات دول حوض البحر المتوسط للاجتماع في فرنسا خلال شهر جويلية 2008، لوضع لبنـات اتحاد سياسي و اقتصادي و ثقافي قائم على المساواة بين الأمم تقتصر عضويته من الجانب الأوروبي على دول الاتحاد الأوروبي، ومن جانب الجنوب المتوسطي على دول الضفة الجنوبية، وتم الإعلان عنه رسميا في 13 جويلية 2008 في قمته التأسيسية بباريس بحضور 43 رئيس دولة وحكومة[1].

يعتبر هذا المشروع كردة فعل المشروع الذي اتت به الولايات المتحدة الأمريكية (مشروع الشرق الأوسط) بعد احداث 11 سبتمبر 2001، حيث بعد هذه الأحداث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه سياستها الخارجية نحو المنطقة المغاربية للسيطرة على مواردها ،ولهذا السبب قام "تيكولا ساركوزي" بإعطاء فكرة هذا المشروع بغية للحفاظ على مصالحها في المنطقة.

[1]- مناعي ليديا، **الاتحاد المتوسطي: نحو جماعة أمنية متوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010)، ص 79.

يمكن تقسيم الدول المعنية بمشروع الاتحاد من اجل المتوسط، والذي يضم 44 دولة، وهي كالتالي:[1]

الدول المتوسطية الشمالية: والتي تنقسم الى ثلاث

- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: وهي اسبانيا، فرنسا، ايطاليل، اليونان، قبرص.
- الدول المرشحة للانضمام في التحاد الأوروبي: تركيا، كرواتيا.
- الدول الغير عضوة في الاتحاد الأوروبي: البسنة، مونتنيقرو، البانيا.

الدول المتوسطية الجنوبية: المغرب، الصحراء الغربية، اجزائر، تونس، ليبيا، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، لبنان وسوريا.

الدول الغير متوسطية: موريطانيا، الأردن، البرتغال، ايرلاندا، إنجلترا، بلجيكا، لوكسمبورغ، الدنمارك، السويد، فنلندا، استوانيا، ليتوانيا، بولونيا، جمهورية الشيك، بولونيا، سلوفاكيا، النمسا، سلوفينيا، رومانيا، بلغاريا، المجر.

اهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:

اتى مشروع الاتحاد من اجل المتوسط بعدة اهداف، والمتمثلة في:[2]

- تشكيل مجلس منتظم تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الاتحاد الأوروبي، من اجل معالجة قضايا الطاقة، الامن، الهجرة، ومكافحة الإرهاب.
- مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال افريقيا.
- التطلع الى جعل الاتحاد المتوسطي محركا للتعاون في منطقة المتوسط.

ولتحقيق هذه الأهداف، سعت أعضاء الاتحاد الى:

[1]- رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص.229.
[2]- جعفر عدالة، **مرجع سابق**، ص.09.

- انشاء "بنك متوسطي للاستثمار" مشابه لنموذج "البنك الأوروبي للاستثمار"، ومن مهامه تقديم المساعدات لتنمية المنطقة المتوسطية.
- وضع "امانة عامة" للاتحاد لتحضير القمم القادمة، والتي ستكون على شاكلة "مجموعة الثمانية".
- القيام بتزويد الاتحاد بنظام للأمن المشترك، وكذا مجلس رئاسي، تتناوب رئاسته على مستوى قمم دورية على شاكلة قمم الاتحاد الأوروبي.

مزايا الاتحاد من اجل المتوسط:

هنالك ثلاث ميزات أساسية لهذا المشروع، وهي:[1]

❖ عودة المتوسط الى قلب الاهتمام، وهنا يجب الإشارة الى أهمية الرهان المتوسطي، خاصة بالنسبة الى فرنسا، وعلى الأخص وضعها في المغرب العربي، فالامر ليس رهانا للسياسة الخارجية فقط، بل هو موضوع يتعدى الى ليصل الى رهان تشكل المجتمع الفرنسي اثناء مراحل مهمة من التاريخ.

❖خروج الاتحاد الاوروبي من موقفه المتحفظ تجاه نجاح المشاريع المتوسطية.

❖ الاتحاد من اجل المتوسط هي الفكرة البراغماتية المعلن عنها من خلال التدرج في عملية الاتحاد، وعدم الخلط بين المحاور ولاسيما الثقافية، الاقتصادية والسياسية.

تقييم مشروع الإتحاد من اجل المتوسط:

هذه المبادرة الفرنسية غير ناجحة، وهذا لإعتبارات عديدة، منها:

[1]- سمارة فيصل، **البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط: 1995-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، تخصص: تنظيم سياسي وعلاقات دولية،(تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013)، ص.52-53.

- عدم وجود رغبة لفرنسا في إنتاج تنمية واستقرار في جنوب المتوسط اثناء تطبيق بنود المبادرة.
- تنظر فرنسا الى دول المغرب العربي على أنها دول متخلفة، لذى تسعى الى ابقائها على حالها، بحيث أن اذى تطورت الدول المغاربية فهذا سوف يشكل تهديدا على أوروبا عامة وفرنسا خاصة.
- عدم وجود تكافئ بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث دول الشمال تمتلك التكنلوجيا ولا تمتلك الموارد، اما دول الجنوب فهي تمتلك الموارد لكنها لا تمتلك التكنلوجيا.
- تبعية الجنوب للشمال وذلك في شتى المجالات، وذلك راجع الى الخلفية التاريخية، حيث ان الدول المغاربية كانت مستعمرة من طرف فرنسا.

المطلب الثاني: السياسة المغاربية الفرنسية في فترة حكم فرانسوا هولاند

تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية للرئيس الحالي " فرانسوا هولاند FRANCOIS HOLLANDE"، سياسة اقل حيوية من سياسة سابقه "نيكولا ساركوزي"، حيث اتسمت سياسة هولاند بالجمود والبرودة، حيث منذ فترة وصوله الى الحكم كانت ابرز مواقف السياسة الخارجية الفرنسية تتمثل في التدخل العسكري في المالي "عملية سرفال"، وعملية "سانقاري" في افريقيا الوسطى، وهناك ايضا محولة التدخل في سوريا[1].

ويعود سبب جمود السياسة الخارجية الفرنسية الى الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها فرنسا، وكذا محاولة هولاند تصليح ما افسده نيكولا ساركوزي في عهدته(كانقطاع العلاقات مع تركيا)، حيث ان في الحملة الإنتخابية التي قام به فرانسوا هولاند، لم تاخذ السياسة الخارجية

[1]- Olivier Schmitt , **la politique étrangère de François Hollande : un bilan, 15-07-2015, dans : http://tempspresents.com/2016/07/15/lapolitiqueétrangère hollande/amp.html.**

حيزا كبيرا في برنامجه[1]، بل كان برنامجه معتمدا على كيفية إخراج فرنسا من الأزمة الإقتصادية "أزمة اليورو"، وإيجاد الحلول للمشاكل الداخلية التي كانت تواجه البلاد.

لقد عملت إدارة فرانسوا هولاند على توضيف قضايا وسياسة محاربة الإرهاب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف تصدير أزمات فرنسا الداخلية، وتحويل الرأي العام الفرنسي عن المشاكل التي اصبح يتخبط بها المواطن الفرنسي بسبب الأزمة الإقتصادية.

يصف المحللون والمختصون بالشأن الفرنسي الوجهة الدبلوماسية لرئيس "فرانسوا هولاند FRANCOIS HOLLANDE" منذ توليه الرئاسة بأنها دبلوماسية المصلحة المتحررة من اي التزامات اخلاقية اشتراكية، تمتاز بالتبعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة إتجاه الأزمة السورية، حيث إستفاد الرئيس الفرنسي من هذه الأزمة لكي يوقع إتفاقية مع قطر ، تقدر ب 6,3 مليار أورو، تتضمن هذه الإتفاقية بيع 24 طائرة رافال في 4 ماي 2015[2].

وكانت سياسة داخلية بإمتياز، فلقد كان صاحب القرار في التدخل العسكري على مالي، ولقد حاول إعطاء الشرعية لهذا التدخل من خلال مجلس الأمن الذي أصدرا قرارا بالتدخل العسكري. ولقد كانت سياسته الخارجية تنظر إلى الأزمة السورية من منظار ضد ارئيس بشار الأسد ولكن بعد التفجيرات الإرهابية التي شهدتها الساحة الفرنسية، أصبحت تنادي بمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط ولقد أعلنت مشاركتها في الحرب على الإرهاب في 13 جانفي 2015م.

أما فيما يخص دول المغرب العربي، فلقد خص الرئيس فرانسوا هولاند الجزائر بأول زيارة له بعد توليه الحكم، ، في19 و20 ديسمبر 2012 ، خلافا لما قام به الرئيسين السابقين

[1]- ديدييه بيليون: **السياسة الخارجية لفرانسوا هولاند**، نقلا من الموقع:
www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=18705، تاريخ الإطلاع: 19-09-2016.

[2] -Franz olivier, **la politique extérieur de François Hollande, 17-05-2015, dans : www.franceculture.fr/emission/l-esprit-public/la politique extérieur de François hollande- la situation poltique de la France.html.**

ساركوزي وشيراك اللذان خصا المغرب بأول زيارة لهما، خارج بلدان الاتحاد الأوروبي[1]، كان الهدف من هذه الزيارة هو إقامة مشروع تعاوني بين فرنسا والجزائر، ويشمل هذا المشروع عدو جوانب وهي كالتالي:[2]

- **التعاون السياسي والدبلوماسي** وتنسيق المواقف في المحافل الدولية والإقليمية.
- **التعاون الاقتصادي** وهو الملف الأكثر أهمية والأكثر إلحاحا ودافعية للزيارة، هذا الملف استوقف الكثير من الخبراء الاقتصاديين واعتبروه الدافع الأساسي لزيارة الرئيس الفرنسي إلى الجزائر.
- **التعاون الأمني:** يشمل هذا التعاون مجال مكافحة الإرهاب ليس فقط في الجزائر وإنما في محيطها دول الساحل والصحراء وعلى الأخص مالي.

بعد تخصيص فرانسوا هولاند اول زيارة له للجزائر، واجهت فرنسا توترا كبيرا مع المغرب لكن مع زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب عادت العلاقات الى سابق عهدها أي عادت الى علاقات صداقة وتبادل المصالح، نتج عن هذه الزيارة التوقيع على اتفاقية ثنائية تتعلق بتكوين الأئمة الفرنسيين في المغرب، كما أشرفا على تدشين ورشة صيانة القطارات فائقة السرعة[3].

كان الهدف الرئيسي من هذه الزيارة هو الحفاظ على المصالح الاقتصادية التي تملكها فرنسا في المغرب، حيث بعد التوتر الذي شهدته العلاقة بين الطرفين فقدت فرنسا مركزها كالشريك الأول للمغرب في منطقة المغرب العربي، حيث أخذ مكانها اسبانيا الذي اصبح

---

[1]- محمد ياسين، **زيارة هولاند الى المغرب لاعادة التوازن الى العلاقة مع الدول المغاربية**، 03-04-2013، نقلا عن الموقع: **a6369.html/http://www.wikimaroc.com**

[2]- مروان حسين، **زيارة الرئيس فرانسوا هولاند الى الجزائر الأهداف والنتائج**، نقلا عن الموقع: http://natourcenter.info/portal/2013/01/07.html، تاريخ الإطلاع: 19-09-2016.

[3]- **هولاند يذيب جليد العلاقات المغربية الفرنسية، 23-09-2015**، نقلا عن الموقع: **www.noonpost.org/**، تاريخ الإطلاع: **16-09-2016**

الشريك الإستراتيجي الأول للمغرب، ولهذا سعى الرئيس الفرنسي تصليح علاقاتها مع المغرب بغية استرجاع مكانتها في المنطقة[1].

وبخصوص تونس فلقد قام الرئيس فرانسوا هولاند في 4 و5 جولية 2013 بزيارتها، وهو اول زيارة يقوم بها الى تونس بعد نهاية الثورة، وعبر من خلال هذه الزيارة عن تشجيعه للتحول الديمقراطي الذي انتهجته تونس بعد الأنقلاب على الرئيس الأسبق "زين الدين العابدين بن علي"، وتم خلال هذه الزيارة ابرام عدة اتفاقيات تعاون، منها اتفاقيات تعاون في مجال النقل، وكذا اتفاقية حول التكوين المهني في الإدارة بتونس. كما تم التطرق في هذه الزيارة الى تغلغل الاسلاميين الرادكاليين "LES DJIHADIST" من ليبيا الى تونس وكيفية الحد من هذا التغلغل[2].

وفي الأخير يمكن الإستنتاج ان السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي لم تتغير عبر فترات حكم الرؤساء، فهي تسعى دائما الى رعاية مصالحها في المنطقة المغاربية، التي لا تزال تعتبرها كمجالها الحيوي الخاص وكصاحبة الوصاية عليها والأكثر أولوية في الإستثمار فيها.

كما يمكن ان نستنتج أن السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد احداث سبتمبر تميزت ب:

- تأثر السياسة الخارجية الفرنسية بالنفوذ الإسرئيلي، حيث تراجع دعم فرنسا للقضية الفلسطينية.

[1]-kader Abderrahim, **visite de François Hollande au Maroc : quels enjeux ?, 21-09-2015, dans : http://www.iris-france.org/63153-visite-de-francois-hollande-au-maroc-quels-enjeux-2/**

[2] - **François Hollande en tunisie: apercu sur la composition de la delegation qui l'accompagne, 03-07-2013, dans : http://www.huffpostmaghreb.com/2013/07/02/francois-hollande-tunisie_n_3534999.html**.

- السعي للحفاظ على نفوذه في أسيا وإفريقيا، وذلك بتشكيل تحالفات قد تلعب دورا في تفتت هذه الدول من أجل الحفاظ على مصالحها الأستراتيتجية.
- السعي للبقاء كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد قامت في هذه المرحلة بالعديد من التدخلات بدعوى مكافحة الإرهاب، وكان الهدف منها الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية خاصة المناطق التي تملك الموارد الطبيعية، ولقد كان في السياسة الخارجية الفرنسية في هذه المرحلة نوعا من التصدير، حيث تسعى لتوجيه أنظار الشعب الفرنسي الذي يتخبط في أزمة اقتصادية إلى تحقيق الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب، خاصة بعد التفجيرات التي شهدتها فرنسا في السنة الماضية.

الفصل الرابع:
التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: التحديات التي توجهها فرنسا في المنطقة المغاربية:

إن القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا....الخ، تسعى لتعزيز مكانتها في مناطق ترى نفسها أولى بها، إما لأسباب تاريخية أو جغرافيا، فتحول التنافس إلى الحرب على المواقع الإقتصادية وأسواق تجارية في إطار تنافس مصلحي، خاصة مع ظهور الصين كقوة عالمية لا يستاهن بها، ومن بين المناطق التي يتم التنافس عليها في العالم منطقة المغرب العربي التي تملك موارد طبيعية جد مهمة.

المطلب الأول: تحدي منافسة الولايات المتحدة الأمريكية

لقد بدأت واشنطن تدرك الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث وفر هذا الفضاء القواعد المثلى للجبهة الجنوبية للقتال، بعد أن تحالفت إسبانيا مع النازية والفاشية وازدادت صعوبة الجبهة الشرقية .[1]

ولقد ازدادت أهمية المنطقة المغاربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أثناء مرحلة الحرب الباردة، والتنافس الحاد بينها وبين الإتحاد السوفياتي حول مناطق النفوذ، ومن عوامل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مايلي[2] :

-خلال مرحلة الحرب الباردة تغلغل الإتحاد السوفياتي في المنطقة، حيث سجل العديد من النجاحات، وهذا ما شكل تهديدا على المصالح الأوروبية، والذي يعتبرون الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية.

-قلق واشنطن من سياسة "هواري بومدين" في الجزائر، خاصة على الصعيد القاري في منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى صعيد العالم في حركة عدم الانحياز، وعلى مستوى منظمة الأوبك ومسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتعاون السياسي العسكري الجزائري الليبي السوفياتي.

[1]-أمين البار، **مرجع سابق الذكر**، ص36,

[2]-**مرجع نفسه**،37.

-العداء الأمريكي لليبيا، خاصة دورها في محيطها الإقليمي العربي والإفريقي ،ورعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية.....إلخ، الذي نجم عنه حصار لوكرابي 1995.

-علاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي، في سبيل إقامة سلام شامل مع إسرائيل، وقد نتج عن هذا التشجيع، نجاح المغرب في إقناع مصر بالذهاب إلى مفاوضات كامب ديفيد.

وبعد نهاية الحرب الباردة، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة القادرة على قيادة العالم، وهي مؤهلة لقيادته في القرن المقبل بقوة عسكرية مهيمنة، إلى جانب صلابة القاعدة الاقتصادية[1]. لذلك تسعى للسيطرة على أهم المناطق الحيوية في العالم، إما التي تملك موارد طبيعية، أو التي تطل على الممرات المهمة، كمنطقة المغرب العربي الذي تنظر إليه على أنه فراغ إستراتيجي يجب ملأه، وذلك لتأمين المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

وتكمن أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة في مايلي[2]:

-يعتبر الأمريكيون سواحل إفريقيا إمتدد لسواحل أوروبا الأطلسية وبإفريقيا المتوسطية، لذلك فهم يرون المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية، يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا يجب أن تكون تحت سيطرة قوة معادية لهم.

-تعتبر المنطقة من أهم خطوط الموصلات البحرية والجوية فهي طريق وممر لأهم سلعة إستراتيجية وهي« النفط»، لذلك ترى الولايات الأمريكية أن وقوع هذه المنطقة تحت قوة معادية لهم سيعرض أمنهم للخطر، وسيضعف مركزهم التفاوضي بشأن مستقبل حوض المتوسط.

[1] أمينة رباحي، **"نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي، مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي**،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ع.4، (ديسمبر 2015)، ص .34.

[2] محمد أمين لعجال، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط** ، الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق 29-30 أفريل2008. ص ص 5-10.

أما من الناحية الإقتصاية فمنطقة المغرب العربي تعتبر سوقا ترويجيا للبضائع الأمريكية لحوالي 150 مليون شخص، ويمكن إدماجها بسهولة في الاقتصاد الأمريكي.

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الآليات في سبيل الحفاظ على مصالحها في المنطقة المغاربية[1]، وهي كالتالي:

- **الآليات العسكرية:**

و تكمن هذه الآليات في:

الحلف الأطلسيNATO :الذي تأسس عام 1994م[2]، ولقد كان الهدف من إنشائه الحد من الخطر الشيوعي، وبعد سقوط جدار برلين1989م والإتحاد السوفياتي1990، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على هذا الحلف، عن طريق إيجاد ادوار جديدة متعلقة أكثر بحفظ السلم عبر العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات أو التحديات الأمنية البارزة، وقد استطاع الأمين العام الجديد للحلف "ويلي كلايس" الإقرار علنية بأنه مع نهاية الحرب الباردة و زوال القطبية الثنائية وانتهاء التهديد الشيوعي، فان اكبر تهديد للأمن الدولي عموما، وأمن الحلف الأطلسي هو تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية خاصة مع انتشار الحركات والجماعات الإرهابية في الجزائر ومصر بالخصوص، وهذا بالاضافة إلى احتمال سقوط بعض الأنظمة السياسية في فوضى "اسلاموية"، قد تهدر الأمة برمتها، أو إمكانية امتلاك ليبيا لأسلحة الدمار الشامل أو امتلاكها لقوة باليستية قد تهدد العواصم الأوروبية[3]

أطلق الحلف الأطلسي مبادرة للحوار في المتوسط MD مع 05 دول و هي (موريتانيا، المغرب، تونس، مصر، إسرائيل)[4]، ثم انضمت الأردن في 1995، ثم الجزائر 2000[5]، في

---

[1] **نفس المرجع.** ص.10.

[2] جاسم محمد زكريا، **امن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأرومتوسطية**، دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي "الجزائر و الامن في المتوسط واقع و أفاق قسنطينة، 29-30 ابريل 2008، ص ص 12.

[3] أمحند برقوق، الإشكالية الجديدة للأمن في المتوسط، دراسة مقدمة إلى قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية و المعهد الديبلوماسي الجزائري، ص ص. 1-7.

[4] **نفس المرجع**، ص. 7.

[5] نيكولا دي سانتيس، **"الإتصال و التعاون بين حلف الشمال الأطلسي و البلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي"** جوردي باديلا، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (عمان: دار فضاءات لنشر و التوزيع، 2010)،ص ص. 147-150.

إطار المادة الرابعة من ميثاق واشنطن 1949، والخاصة بالتعاون العسكري والمرتبط بأمن الدول الأعضاء، بهدف بناء الثقة العملياتية بين دول الضفتين للمتوسط، عن طريق الحوار السياسي و تبادل الزيارات العسكرية، وتكوين الإطارات العسكرية لدول الجنوب في الحلف، والمناورات المشتركة الهادفة لخلق توافق عملياتي بين الجيوش، خاصة مع تنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر: كقتل الرعايا الأجانب، واختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، وإحداث عدد من التفجيرات في باريس من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية.

تزايدت الدعوة لخلق اطر عملية للتحكم في الظاهرة الإرهابية قبل أن تتفلت[1]. وهذا ما أكده قائد عسكري في الحلف "مارتوال جيتما" حين قال:"**مهمتنا محددة في منحى معين، لكن لن أخفي أن الجزائر ودول أخرى تشارك في الحوار المتوسطي، وتتعاون مع الحلف بشكل معمق في مجال تبادل المعلومات، وهذا المستوى من التعاون كان وسيكون له من التأثير على الصعيد السياسي و الديبلوماسي بين الدول المجاورة**".[2] وفي 2004 طرحت فكرة تحويلها إلى شركة متوسطية.[3]

الأسطول السادس: تأسس في فبراير 1950م، مقره مدينة نابولي الإيطالية، ومهمته تكمن في حفظ السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي معظم الدول الإفريقية والدول الأوروبية، ويعتبر الحليف الأول للحلف الأطلسي، ولقد شارك في العديد من الحروب مثل الحرب على العراق وأفغانستان.....إلخ، ولقد لعبا دورا في شن الهجمات الجوية على ليبيا لإسقاط نظام القذافي 2011.

أفريكوم: لقد جاءت هذه الآلية بعد نهاية مشروع الرد على الإرهاب العابر للصحراء، والذي تدخل ضمن عضويته كافة دول المغرب العربي.

---

[1] أمحند برقوق،"**الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (الجزائر)، ع.2، ص.45.

[2] بنون مصطفى، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، دراسة مقدمة إلى كلية العلوم السياسة و الإعلام (جامعة الجزائر)، ص ص. 1-19.

[3] نيكولا دي سانتيس، **مرجع سابق الذكر**،ص .147.

تأسست القيادة العسكرية الأمريكية بإفريقيا في 01 أكتوبر 2007، وهي وحدة مكونة من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، ومسئولة عن العمليات العسكرية الامريكية في إفريقيا، والعلاقات العسكرية مع الدول الإفريقية ما عدى مصر. ومن أسباب إنشائه:

-تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في القارة الإفريقية.

_ تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الإفريقية.

-بروز الصين في المنطقة و تهديدها للمصالح الامريكية في المنطقة.

- **الآليات الاقتصادية :**

مشروع مينا MENA: أو القمة الاقتصادية لشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي جاءت نتيجة لعملية السلام، التي بدأت مع مؤتمر مدريد 1991، ولقد جاءت لتحل المشاكل الاقتصادية المتشابكة بين دول المنطقة، ودعم مسار السلام بين إسرئيل والبلدان العربية، والتعاون الاقتصادي والأمني بين دول الإقليم، ولقد تلته مجموعة من المؤتمرات منها:

-مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي أكتوبر 1994.

-مؤتمر قمة عمان الاقتصادي 1995م.

- مؤتمر القاهرة1996.

-مؤتمر الدوحة الاقتصادي 1997م.

مشروع إيزنستات: مبادرة اقتصادية أمريكية تم طرحها من قبل كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعية، أطلقت في تونس عام 1998م، ويهدف إلى خلق مجال الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، والدول المغاربية من ناحية أخرى، حول السياسة الاقتصادية وتحقيق الاندماج المغاربيي، و لقد جاءت كرد فعل على مسار برشلونة 1995م. وتقوم هذه المبادرة على تدعيم الشراكة بين الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر،

المغرب) مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ولقد كانت تقدر المساعدات المالية ب 4 ملايير دولار مقسمة كما يلي: الجزائر2 مليار دولار، تونس 1مليار دولار، المغرب 1مليار دولار.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ساهمت هذه الأخيرة في ترقية الدور الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لتنفيذ الرزنامة الإستراتجية الأمريكية الجديدة لهذه المرحلة، وذلك في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب. وتجلى ذلك في **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، والذي يشمل بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا وإسرائيل[2]. والذي تم الإعلان عنه لأول مرة في خطاب للرئيس الأمريكي "جورج دابليو بوش" يوم 6 نوفمبر 2003، ويقوم هذا المشروع على دعم منطقة الشرق الأوسط الكبير من خلال معونات واتفاقيات[3]. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرحه على الدول الثماني الكبار ولديه أربعة أبعاد[4]، و هي كالتالي:

-**البعد السياسي**: تشجيع التنمية في المجتمعات الشرق أوسطية، وبناء الديمقراطية، والتعددية السياسة بكل أشكالها.

-**البعد الاقتصادي**: إجراء إصلاحات اقتصادية، وإشراك المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فيها، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

-**البعد الاجتماعي**: تحرير المرأة من القيود ومساواتها مع الرجل.

-**البعد الثقافي**: تغير المناهج التعليمية والثقافية الإعلامية.

لا يمكن لأي دولة أن تمد يد العون لدولة أخرى ما لم يكن لها مصلحة في ذلك[5]، و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" الدليل على ذلك، لأنه أتى بمجموعة من الأهداف المعلنة

---

[1] أمين البار، **مرجع سابق**، ص47.

[2] نعيم الأشهب، مازن الحسيني، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**،(عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،ط.1، 2005)، ص.9.

[3] أحمد أحمد الموفى، **تحقيق الديمقراطية و الشأن الداخلي(مشروع الشرق الأوسط الكبير)**،(أسيوط: دار النهضة العربية، 2005)، ص.13.

[4] رايق سليم البرايزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية(الأهداف، الأدوات، المعوقات)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الشرق الأوسط:كلية العلوم الإنسانية، 2008)، ص ص.28-35.

[5] أحمد أحمد الموفى، **مرجع سابق**، ص. 32.

والخفية، التي تخدم مصالح الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وإسرئيل، وهذه الأهداف الخفية [1] هي:

أ-**اقتصاديا:** تحويل المنطقة إلى أسواق استهلاكية للمنتجات الأمريكية لسد الطريق أمام السوق الأوروبية المشتركة.

ب-إستراتيجيا: رغبة الولايات المتحدة الأمريكية منذ سقوط الإتحاد السوفياتي في السيطرة على العالم العربي والإسلامي ضمن مشروع القرن الأمريكي، حيث وعد المحافظون الجدد والمرتبطون فكريا بإسرائيل فرصتهم التاريخية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و احتلال العراق كخطوة أولى لتحقيق المشروع.

-تحقيق مصلحة الدول الثماني الكبار(أمريكا، روسيا، ألمانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا) في منع التطرف، الجريمة الدولية ، الإرهاب والهجرة الغير الشرعية.

تعتبر إسرائيل المستفيدة الأولى من المشروع وذلك سيسرع من الدول العربية تطبيع العلاقات معها، حفاظا على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

-التعامل مع الدول العربية فردى وتذويبها في الشرق الأوسط الكبير، وبالتالي القضاء على المشروع الوحدوي العربي.

ولقد قامت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية الأمريكية المكلفة بمبادرة السلام في الشرق الأوسط "ألينا رومانوفسكي" بزيارة منطقة المغرب العربي في عام 2004م، ولقد تم إختيار ستة دول للاستفادة بتمويل خاص مقدر بحوالي 18،5 مليار دولار، ومن بين هذه الدول الجزائر، تونس والمغرب.

العلاقات الجزائرية الأمريكية: لقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل الذي قام به الجيش في الانتخابات التي جرت عام 1991م في الجزائر، وأما في عهد الرئيس "بيل كلنتون" إهتم كثيرا بالجانب الإقتصادي، أما في عهد جورج دابليو بوش" وخاصة بعد أحداث 11

[1] **نفس المرجع**، ص ص.32-33 .

سبتمبر 2001م، تطورت العلاقات الجزائرية الأمريكية خاصة في الجانب الأمني، وشهدت تعاون في مجال مكافحة الإرهاب[1]، كما تجمعها علاقات تجارية، والتي تشمل خاصة المعدات الصناعية، الأدوية والمواد الخام.

أما العلاقات المغربية الأمريكية، فلقد كانت خاصة في المجال التجاري، كتوقيع اتفاقية لتبادل الحر بين الدولتين، التي تم الإعلان عنها في 23 جانفي 2002[2]. والتي تشمل الخدمات، الزراعة، المواد الخام، خاصة الفوسفات.

أما العلاقات الأمريكية–التونسية فكانت خاصة في الجانب الإقتصادي، القطاع الزراعي، السياحة، الخدمات.

اما في عهد الرئيس الأمريكي الحالي "بارك أوباما"، فلقد شهدت منطقة المغرب العربي نوعا من الركود، نظرا لتوجه سياسة الرئيس نحو الخليج العربي، وإيران، لكنه وجه خطابا للعالم الإسلامي في القاهرة، أين أدرج فيه المنطقة المغاربية ودعا إلى ضرورة دعم المنطقة[3].

ويمكن القول أن من اسباب إهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة المغاربية، نظرا لما تملكه من موقع جغرافي جد مهم، يسمح من التغلغل في العديد من المناطق. وخاصة ما تملكه المنطقة من موارد طبيعية جد مهمة كالبترول و الغاز الطبيعي.

المطلب الثاني:تحدي المنافسة الصينية

لقد كانت الثورة الثقافية الصينية في عام 1978[4]، الدافع وراء بداية الصين لإصلاحاتها الاقتصادية[5]، على يد الرئيس "بيانج شياو بينج" الذي إنتهج سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وهذا ما دفع بعجلة التنمية في الصين، محققة بذلك معدل نمو

[1] أمين البار، **مرجع سابق الذكر**،ص ص 65-68.
[2] نفس مرجع،ص.73..
[3] ستوارت إيزنستات،"**السياسة الخارجية الأمريكية: الحاجة إلى بداية جديدة**" **جوري بديلا**، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (عمان:دار فضاءات لنشر و التوزيع،2010) ص 17.
[4] جعفر كرار أحمد **"البلوماسية الشعبية و العلاقات العربية -الصينية"**، مجلة السياسة الدولية، م.42، ع.167 (جانفي 2007)، ص ص.82-89.
[5] علي حسين باكر،**التنافس الإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة** (بيروت: دار المنهل اللبناني. ط، 1. 2010)، ص6.

سنوي يتراوح مابين 8و10%، ويعتبر بذلك أكبر مسار تنموي في العالم[1], ومنذ سنة 2011 إعتبرت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بمعيار الناتج المحلي الإجمالي، وهو الآن أسرع الإقتصاديات الكبرى نموا، بمتوسط معدل نمو بلغ نحو 10% في العقود الثلاثة الأخيرة، واعتبرت أكبر مصدر السلع في العالم بحجم صادرات على نحو 1،9 تريليون دولار عام2011، وثاني المستوردين بحجم واردات بلغ 1،7تريليون دولار، وتعد من بين الدول الصناعية الأولى[2]. وتدل العديد من المؤشرات على أن الصين في طريقها على أن تكون قوة هائلة وذلك :

-لتطور التكنولوجي والعلمي الذي تملكه، حيث أطلقت ثاني قمر صناعي من أقمارها الصناعية في مجال البحث العلمي، ونجحت في إرسال رجل إلى الفضاء.

-وتملك وسائل القوة ، حيث أنها تملك قوة إقتصادية هائلة، ومن أهم مركز التصنيع في العالم.

ومن أجل أن يحافظ الصين على وتيرة عمل اقتصاده، فإنه يحتاج إلى أن تكون له مصادر طاقة أمنة إلى جانب موارد و مصادر أساسية أخرى[3]. حيث تحتل الصين المرتبة الثانية من حيث إستهلاك الطاقة عالميا[4]، ويتوقع أن يزيد الطلب الصيني على النفط بنسبة 150% في حدود 2020م[5].

ولذلك انتهجت الصين سياسة تقوم على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع البلدان المصدرة للنفط، وليس بالاعتماد على السوق النفطية، للحصول على عقود تزويد طويلة الأمد للاستثمارات للشركات النفطية الصينية في الحقول النفطية[6]. وتتمثل إستراتيجية الصين الحالية لجذب الدول النامية والنفاذ إلى ثروتها بشكل ثابت من خلال اتفاقيات مع دول أخرى،

---

[1] إيو خينيو أويدولس،**"تأثير الصين على منطقة البحر الأبيض المتوسط"جوري بديلا**،الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (عمان: دار فضاءلت لنشر و التوزيع،2010)، ص23.

[2] مدحت أيوب، **"استعادة التوازن.....الثورات العربية و إعادة تعريف نمط العقود الصينية"** ملحق السياسة الدولية، ع.أكتوبر2012، ص 25

[3] كريس ألدن، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس**، تر:عثمان الخيالي المسلوشي (أبو ظبي: الدار العربية للعلوم، ط.1. 2009)، ص 24.

[4] علي حسين باكر، **مرجع سابق الذكر**، ص66.

[5] **نفس المرجع**، ص73

[6] **نفس المرجع**، ص91.

إلى جانب إدراكها لمخاطر عدم الاستقرار السياسي المرتبطة بمصادر الشرق الأوسط، كالتدخل العسكري في العراق واحتلاله بقيادة أمريكا عام 2003، الخلافات النووية حول لملف النووي الإيراني.[1]

لقد حظيت الدول النامية عموما والدول المغاربية مع الصين، بتدعيم هذه الأخيرة لحركات التحرر لدول المغرب العربي[2]، بوضع متميز في الأجندة السياسة والاقتصادية الصينية ويظهر ذلك في:

الأول: إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية في عام 1997م، بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة، لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول المغاربية وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة، والإدارات القائمة لتشغيل كافة الأطر من أجل التعاون المشتركة، كما قامت بتسير وإنشاء عدد من مراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني الصيني– الإفريقي[3].

الثاني: تشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، حيث توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام 2000 إلى إتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى التعاون الثنائي وتعميق التفاهم، وفي فترة 10 إلى 12 أكتوبر 2000 عقد إجتماع وزاري أول لأعضاء المنتدى في العاصمة الصينية بكين، ألتقى فيه "جيانج زيغين" الرئيس الصيني و"جنتاو" نائب الرئيس الصيني والرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، فاتفق الطرفان على إقامة شراكة مستقرة وطويلة الأجل[4].

---

[1] عثمان الحيالي المشلوشي، **مرجع سابق الذكر**، ص24

[2] سعد حقي تزفيق،**مرجع سابق الذكر**، ص224

[3] رضا محمد هلال،"**الوجود الاقتصادي في إفريقيا: الفرص و التحديات**"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسة و الإستراتيجية،م41 ،ع 163، يناير 2006، ص. 142

[4] **نفس المرجع**، ص143.

تشمل التبادلات التجارية بين الصين ودول المغرب العربي على ثلاثة مجالات، وهي:

المجال الأول: تم عقد مجموعة من الاتفاقات التجارية بين الصين ومجموعة من الدول الإفريقية من بينها دول المغرب العربي حيث وصلت صادرات الصين إلى هذه الدول 2005 26،7 مليار دولار.

المجال الثاني: الاستثمارات حيث بلغت الاستثمارات الصينية مع عدد من الدول الإفريقية سنة 2006 11،7 مليار دولار.

المجال الثالث: أكدت الصين أنها تحترم سيادة الدول الإفريقية، و لا تهتم بأساليب الحكم فيها.

المبادلات التجارية الجزائرية الصينية:

لقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والصين خلال العام 2015 نحو 4.46مليار دولار العام أي بارتفاع بنسبة 8.8 %مقارنة بعام 2008، وتعتبر الصين ثالث ممول للجزائر، وقد بلغ حجم المبادلات بين الجزائر والصين خلال سنة 2008 حوالي 4.5 مليار دولار، ووفقا لإحصاءات وزارة التجارة الصينية، بلغت قيمة التجارة الثنائية 3.828 مليار دولار في عام 2007، وتنشط في السوق الجزائرية حوالي 40 شركة صينية كبيرة، تسعى إلى توسيع رقعة نشاطها في السوق الإفريقية خاصة في مجال البناء، تشييد الطرقات، قطاع الاتصالات، الطاقة، النقل وحتى قطاع الري. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الجزائرية الصينية الاقتصادية انطلقت عام 1979، ووقّع البلدان إلى غاية عام 2010 نحو 200 اتفاقية، تقدّر قيمتها المالية بـ 18935 مليار دولار أمريكي، وقيمة أعمالها نحو 902.48 مليون دولار أمريكي[1].

المبادلات الصينية المغربية

ومع المغرب تقوم شركة صينية بناءا على طلب من الحكومة المغربية، أن تقدم لها هذه الشركات 18 سفينة صيد إضافية، كذلك تم توقيع خلال نهاية عام 1991 على إتفاقية ثنائية بين الصين و المغرب تنص على إستيراد الصين 150 أف طن من الفوسفات المغربي سنويا،

[1] **قيمة الاستثمارات الصينية بالجزائر"**،نقلا من الموقع: www.al-fadjr.com /ar/inedex .phpnews :160 153% 3Fpront (2016/05/25)

و حوالي 365 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية[1]. و تشمل العلاقات التجارية المغربية الصينية أيضا المقاولات، المواد الخام، أما التونسية فتشمل الجانب الاقتصادي بصفة أكبر.

جدول المبادلات التونسية الصينية بيان التبادل التجاري يبن الصين و الدول المغاربية عامي 2007،2008م (القيمة بمليون يورو)

	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الجزائر	2700	1160	3751	849
المغرب	2700	1160	3751	849
تونس	481	30	696	90

المصدر: إعداد المكتب الوطني للإحصاء في الصين نقلا عن الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط.

يمكن القول أن من أسباب إهتمام الصين بالمنطقة المغاربية يعود لما تملكه من موارد طبيعية، جد مهمة خاصة الجزائر، و لكونها سوق إستهلاكية غيرمنتجة جد مهمة.

[1] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق الذكر**،ص.226.

المبحث الثاني: تأثير الربيع العربي على العلاقات الفرنسية المغاربية

المطلب الأول: التعريف بالربيع العربي

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي، مما أدى إلى حدوث تغيرات داخلية و خارجية[1]، والتي بداءات عام 2011م، بحركات شعبية قوية تهدف إلى التغير الجذري في أوضاع عدد من الدول العربية[2].

الربيع العربي أو الثورات العربية هي: حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م، ومطلع 2011، بداءت الثورة في تونس وإنتقلت إلى الدول الأخرى كمصر، ليبيا[3]. وتكمن أسباب إندلاع هذه الثورات في عدة عوامل، وهي كالتالي[4]:

أ-عوامل داخلية:

- **الطفرة الشبابية:** يمثل الشباب أكثر من ثلثي عدد السكان في المنطقة العربية، وتعاني هذه الفئة من إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، مما جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغير والمحركة له، ولقد لعبت وسائل الإعلام خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، دورا في كسر حاجز الخوف لدى هذه الفئة مما دفعها إلى الثورة على الأنظمة.
- **التهميش الاقتصادي والاجتماعي:** بالرغم من الثروات المادية والبشرية التي تمتلكها الشعوب العربية، إلا أنها لا تزال تعاني من الأمية، الفقر والبطالة.

[1] حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات النيل على شهادة الماجستير (جامعة محمد خضير: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015)، ص. 84.

[2] وفاء لطفي، **الثورة و الربيع العربي إطلالة نظرية**، (القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، د.س.ن)، ص 9.

[3] ريم محمد موسى، **الثورات العربية و مستقبل التغير السياسي**، مؤتمر فيلادلفيا السابع،(جامعة فلاديفيا: كلية الآداب و الفنون، د.س.ن)

[4] دنيا شحاتة،مريم وحيد،**"محركات التغير في العالم العربي"**، السياسة الدولية ،م 46،ع 184، (أبريل 2011)، ص. 10.

- **غياب الحريات السياسية:** تعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسة وديمقراطية حقيقة تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسة المدنية.[1]
- **تراجع عوامل الإنتاج الوطني:** إن أغلب الدول العربية، لديها تنوع إيثني عرقي، وغالبا ما تعاني هذه الفئات من التهميش، مما دفعها عن الانسلاخ من الجماعات الوطنية، والالتفاف حول هويتها الفرعية، واتجاهاتها إلى الانفصال عن الدولة.

ب-عوامل خارجية:

العامل الخارجي الأساسي لإندلاع الثورات العربية، يعود الى التدخل الأجنبي في شؤون الداخلية للدول، مثلما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية، تحت راية التدخل الإنساني.

من الإيجابيات حركات الإحتجاج المسماة بالربيع العربي[2] مايلي:

- كسر حاجز الخوف لدى الناس من السلطة، لا سيما لدى الشباب العربي وهذا ما أثبتت عدم دقة حسابات السلطة المتعلقة، ببقاء شخص أو أسرته أو عائلته أو حزبه.
- حركات احتجاجية قامت بها خرجت من القاع، وليس من النخب الحاكمة في الحكم دون خشية التغير.
- شكلت صرخة قوية على مظاهر البطالة، والفساد، والمحسوبية، وعدم العدالة في توزيع الدخل.

[1] **مرجع نفسه**، ص ص 11-12

[2] خالد عليوي العرداوي، **الربيع العربي: ثورات لم تكتمل**، (العراق: جامعة كربلاء، د.س.ن)، .ص ص 1-2.

المطلب الثاني: موقف فرنسا من الثورة التونسية والليبية

أ-الثورة التونسية: بدأت الشرارة الأولى لثورة التونسية من مدينة سيدي بوزيد 2011[1]، نتيجة إحراق "محمد البوعزيزي" جسمه بالنار[2]، أما الجيش فلقد لعب دورا مفصليا في إنجاحها حيث إلتزام الحياد إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري، لم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون إنهيار الدولة بعد تعطيل مظاهر الحياة فيها[3].

وفي اللحظات الأخيرة من حكم "بن علي" تحول موقف الجيش إلى الإنحياز للثورة خاصة مع موقف قائد الجيش البري الجنرال "رشيد بوعمار"، الذي حاصر بدباباته قصر قرطاج مما أجبر الرئيس على مغادرة البلاد[4]، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام و نخبته في أيام قليلة[5].

كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس، عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية وهي: النمو غير المتكافئ، إرتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب المتعلم، حيث بدء هذه العدد يسجل إرتفاعا ملحوظا منذ 1994 بنسبة 10،9بالمئة ليصل في حدود 2008 إلى 18،4%، ورغم هذه الإحصائية أكدت إرتفاع مستوى المعيشي لدى المواطن التونسي، وأسطورة المعجزة الاقتصادية بدأت في الذوبان أمام واقع الغلاء المتزايد في أسعار المواد الأساسية والمحروقات، والارتفاع المشط في مستوى المعيشة ومصاريف النقل، واستهلاك الكهرباء والغاز والماء،[6] وغياب الحريات السياسية و أخيرا الفساد.

ب-التدخل في ليبيا:

لقد بداءت الثورة في ليبيا باحتجاجات يوم الغضب، بدعوة من مجموعة من الشباب الذي يوافق السابع عشر من فبراير 2011، وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية و ناشطون

---

[1] السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير يوميات من مشهد متواصل**،(لبنان:جداول لنشر و التوزيع، ط. 1، 2011)، ص.11.
[2] **نفس المرجع**، ص، 21.
[3] بشير عبد الفتاح،**"الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية"**، **السياسة الدولية**،ع.أفريل 2011، ص7.
[4] **نفس الرجع**، ص.8.
[5] وفاء لطفي، **مرجع سابق الذكر**، ص 9.
[6] لطفي طرشونة، **منظومة الحكم التسلطي و الإنحراف الإستبدادب: الثورة و الإصلاح و التحول الديمقرطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**،(الدوحة:المركز العربي لدراسات السياسيات)، ص. 10.

ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبي، ثم ساند الثورة عدد من القبائل وصلا إلى قبيلة "القذافي"، التي شهدت انقسامات حول موقفها اتجاه الثورة، ولم يستطيع الجيش القيام بأي مهام لإيقاف الثورة، نظرا للإهمال الذي كان يعاني منه من قبل الرئيس "معمر القذافي"[1]، ولقد انتهى حكم القذافي فعلا بدخول قوات الثوار الليبيين طرابلس.

ولقد ادانت محكمة الجناية الدولية الأعمال التي قام بها "معمر القذافي" اتجاه المعارضة، وأعلن مجلس الأمن[2]الذي أصدر قرارين بشأن حالة الليبية مضمونهما: إحالة "معمر القذافي" إلى المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأرصدة الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية[3]، وحماية المدنين والمناطق التي يقطنها المدنيون المهدودن بالهجمات[4]، وذلك وفق قرارها رقم 7298 في في مارس 2011[5].

إن التدخل العسكري للحلف الناتو في ليبيا ضد نظام "القذافي" لإحتواء الثورة الليبية، نتج زيادة الاعمال الإرهابية و الإجرامية حيث اعتبر وزير خارجية النيجر أن الأزمة الليبية لعبت دورا في تفاقم المشاكل في المنطقة، وأن الوضع في المنطقة شهدا تدهورا شاملا، منذ إجتماع قيادات أركان الدولة الجزائرية ومالي وموريتنيا والنيجر في باماكو، وأن الأزمة الليبية حولت المنطقة إلى مخزن بارود حقيقي بسبب إنتشار السلاح و المتفجرات، وإذا بقي الوضع على ما هو عليه، فإن ليبيا تتجه لان تكون حاضنة إرهاب في المنطقة، وهو ما سيؤثر على دول الجوار، خاصة وأنها تتقاسم جزءا كبيرا من حدودها مع دول تعيش هي الأخرى توترات سياسية وأمنية.

[1] السيد ولد أباه، **مرجع سابق الذكر**، ص، 32.
[2] حنان لبدي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص83-84.
[3] محمد كرمك، **"حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"**،السياسة الدولية،ع 185. يوليو 2011، ص20.
[4] حنان لبدي،**نفس المرجع السابق**، 83-84
[5] محمد كرمك، **نفس المرجع السابق**،ص 20.

لقد كانت السياسة الفرنسية اتجاه الربيع العربي في البداية مؤيدة للأنظمة الحاكمة، خاصة في تونس نظرا للعلاقات الودية بين البلدين، وكذا في مصر، ولكنها سرعان ماغيرت رأيها، وذلك بعدما أصبحت ثورات شعبية، على عكس ما حدث في ليبيا، حيث هي الدولة الاولى التي نددت بالتدخل العسكري لحماية المدنين، وبعد قرار مجلس الامن بالتدخل في ليبيا، قامت فرنسا هي أيض بتدخل عسكري على ليبيا في 2011.

أما الموقف الأوروبي من الربيع العربي فهو موقف مرتبط بالرؤى الامريكية، إلا أنه متأن بعض الشيء، فكما يتردد فإن السياسة الخارجية الأوروبية هي السياسة الخارجية الامريكية بعد نصف ساعة.[1]

المطلب الثالث: التدخل في مالي

في الثالث من جانفي 2013 أعلنت حركة أنصار الدين تراجعهم عن قرار وقف الأعمال القتالية في مالي، لإعطاء فرصة للحكومة المالية لتفاوض. ولكن في الثامن من نفس الشهر بدأ مسلحون يتجهون نحو العاصمة. ولذلك قرار الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" المشاركة في الدفاع عن حكومة البلاد الشرعية[2]. ولقد قال في هذا الصدد:«**اتخذت قرارا جريئا بالتدخل في مالي، لأنه كان من المهم أن نحارب الإرهاب في مالي...**»[3] ولقد جاءت سرعة القرار الفرنسي نتيجة المعطيات المستجدة، حيث حاولت الجماعات المسلحة الزحف جنوبا بإتجاه العاصمة المالية، وهو ما يدل على رغبة هذه الجماعات في السيطرة على كل أراضي الدولة المالية، ما قد يهدد بانتقال العدوى إلى دول الساحل الأخرى، وهو ما يهدد أيضا المصالح الفرنسية في المنطقة.[4]

---

[1] سامر مؤيد، **متغيرات مابعد الربيع و الطريق على الحكم الرشيد**' مشارك في الندوات (تداعيات الديكتاتورية في دول الربيع العربي)، ص11.

[2] **نظرة على الأسباب والأهداف و التدعيات**، نقلا عن الموقع: WWW.ALSKINNA.COM.

[3] توفيق رواية، **"السياسة الفرنسية في إفريقيا....الأداة العسكرية في خدمة المصالح الإقتصادية و دعاوى المهمة الحضارية"**،قراءات إفريقية (السعودية)، ص ص. 36-47.

[4] شريف شعبان مبروك ، **أهداف التدخل العسكري في مالي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، مصر 2013م،على الموقع التالي:

http :www.ar.qawim. net/index. Php option=com –contententtask-view=8353

ومن أجل أن تحافظ على مصالحها، قامت بإقناع مجلس الأمن في شهر أكتوبر 2012، بتبني الخيار العسكري بإصدار القرار2085 ودفعت أيضا دول الإيكواس للمشاركة والمساندة العسكرية لدعم قوات الدفاع المالية، و لقد حثت أيضا الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة والتعاون بفاعلية لمواجهة الإرهاب في المنطقة[1]، من أجل الحفاظ على المصالح الفرنسية ، التي تتمثل في تأمين موارد الطاقة لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، وفي هذا الصدد قال "فرنسوا ميتران"« **إن فرنسا بدون إفريقيا لن يكون لها تاريخ في القرن الحادي و العشرون.**»، وبالإضافة إلى تحقيق مكاسب استثمارية و سوق للمنتجات الأوروبية، ومصالح سياسية والسعي للحفاظ على أمن المنطقة، والاستفادة من علاقات قوية مع هذه الدول، والسعي لتحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى تجمع سياسي مناهض للتيار الأنجلوساكسوني[2].

لقد شمل التدخل الفرنسي في مالي عمليتين وهما:

1-**التدخل من خلال عملية سيرفال "Serval:** في11 جانفي 2013، بتعبئة وصلت إلي 4500 عسكري فرنسي علي تراب دولة مالي، لمواجهة تقدم قوات الجهاديين الذين احتلوا شمال البلاد، وكذا ضمان أمن نحو خمسة آلاف مواطن فرنسي كانوا موجودين في مالي. وصوت البرلمان الفرنسي في 22 أبريل 2013 لصالح تمديد العملية.[3]

2-**التدخل من خلال عملية "بارخان Barkhane:** بقيادة الجيوش الفرنسية في1 أوت 2014، وما يميز هذه العملية هو منطق الضم والتقاسم للوسائل التي كانت الغاية من هذا التاريخ موجهة لعمليتين منفصلتين، هما عملية "**سيرفال**" في مالي و عملية "**إيبرفيي**" في تشاد، التي انطلقت في فبراير1986، لتصبح هذه الوسائل من هذا التاريخ فصاعدا مشتركة مع البلدان الرئيسية للشريط الساحلي الصحراوي La bande sahlo-saharienne، الذي يضم كلا من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، وبوركينا فاسو، والمجتمعة منذ فبراير2014 في نطاق إطار مؤسسي يطلق عليه اسم "مجموعة 5الساحل "، وهي مجموعة قررت التنسيق فيما بينها

[1] **جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية**، نقلا عن الموقع: http :www.almokate.com.

[2] حنان لبدي، مرجع سابق الذكر،ص ص 147-148.

[3] - la Direction de l'Information Légale et Administrative**, Du Tchad l'Irak: les interventions extérieures de l'arme française depuis1981**, http://www.vie-publique.fr/chronologie/, mis jour le 25 Septembre, 2014.

لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، بما فيها تهديدات الجماعات المسلحة الإرهابية، قبل أن تدخل في شراكة إستراتيجية مع فرنسا. حيث تحتفظ فرنسا من خلال هذه الشراكة بوجود قواتها العسكرية في مالي[1].

[1]- حنان لبدي، مرجع سابق الذكر،ص ص 147-148.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الفرنسية– المغاربية

تمهيد:

عرفت العلاقات الفرنسية–المغاربية العديد من المراحل، تميزت بتغير الاستراتيجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي وذلك حسب تغير النظام الدولي، ففي مرحلة أولى كانت الاستراتيجية الفرنسية "استراتيجية استعمارية"، قامت من خلالها فرنسا بإحتلال دول المغرب العربي وقامت باستغلالها ونهب ثرواتها. وفي مرحلة اخرى تميزت الاستراتيجية الفرنسية بالإنفتاح اتجاه الدول المغاربية، وذلك من خلال اقتراح بعض المشاريع التعاونية والتكاملية، بداية ب"**حوار 5+5**"، مرورا ب "**مسار برشلونة**"، وصولا الى "**مشروع الإتحاد من اجل المتوسط**".

من خلال نتائج هذه المشاريع، ستقوم الدراسة بإعطاء ثلاث سيناريوهات محتملة للعلاقات الفرنسية– المغاربية: **السيناريو الأول** هو سيناريو يتحدث عن العمل على انجاح العلاقة الفرنسية–المغاربية، **السيناريو الثاني** هو سيناريو يتحدث عن بقاء اوضاع هذه العلاقة على حالها، **السيناريو الثالث** هو سيناريو يتحدث عن تدهور العلاقات بين الطرفين.

المطلب الأول: سيناريو محاولة انجاح العلاقة الفرنسية–المغاربية

يعبر هذا السيناريو عن حدوث مجموعة من التوقعات الإيجابية والتفاؤلية في العلاقات الفرنسية–المغاربية، حيث يركز على فكرة اساسية وهي: محاولة فرنسا تجاوز التحديات التي تواجهها في المنطقة المغاربية، والتي تتمثل في ظاهرة الهجرة الغير شرعية، الإرهاب، وتنافس القوى الكبرى حول المنطقة، ويكون ذلك عن طريق خلق نوع جديد من العلاقات، بتجاوز احقاد الماضي (الإستعمار الفرنسي لدول المغرب العربي)، وتكثيف ترابطاتها فيما بينها في شتى المجالات (الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية).[1]

بحيث ان هناك العديد من المؤشرات الإيجابية، التي من خلالها يمكن للطرفين الفرنسي والمغاربي بلورة مشروع تعاوني يخدم كلا الطرفين، وحتى يتمكن هذا المشروع التبلور يقتضي على الطرفين وضع التعاون الجماعي والمصلحة العامة وكذا المتبادلة، من خلال الاستناد على: المساواة، العدالة، التكافؤ بين الطرفين، مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية، ومختلف القيم الحضارية وعادات وتقاليد الشعوب، وكذا يجب توفير رؤوس الأموال من اجل انجاح المشروع، وضرور التكافؤ العلمي والتكنلوجي، وهذا ما يتطلب من فرنسا نقل التكنلوجيا الى دول الغرب العربي، وكذا نقل تجاربها في المجالات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية بغية في تطوير وتنمية دول المغرب العربي.[2]

وبالعلم ان فرنسا ترغب في لعب دور كبير في المنطقة المغاربية، في التأثير على مجريات الأحداث الحاصلة فيها، راغبة في تعزيز إقتصادها، يمكن لهذا المشروع الجديد ان يعكس حجم الإسهام الذي يمكن ان تقدمه فرنسا لبناء علاقة مستقرة ومتكافئة في المنطقة.[3]

---

[1]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**، ص.223.

[2]- سليمان المنذري، **السوق العربية في عصر العولمة**،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.2، 2004)، ص.255.

[3]- قلواز ابراهيم، **مستقبل الشراكة الاوروموتوسطية**، نقلا عن الموقع:

.2016-09-16 تاريخ الاطلاع: ،http// :www.alwatanalarabi.com/news.php ?extend.dpuf.rbwri2TH.hashst=350.

يمكن القول ان هذه السيناريو قائم على اساس الإعتماد المتبادل والتعاون في شتى المجالات، وهذا هو الخيار الوحيد اذا ما اراد الطرفين التقدم نحو الاتجاه الصحيح للتعاون.[1]

المطلب الثاني: سيناريو بقاء الوضع القائم بين فرنسا ودول المغرب العربي

يتضمن هذا السيناريو فكرة اساسية، والمتمثلة في استمرار جمود وبرودة العلاقة بين فرنسا والدول المغاربية، حيث ان الأوضاع التي كانت سائدة في فترة سابقة لم تتغير رغم وجود محاولات لتغيير الوضع لكنها لم تنجح، وهذا ظاهر في مجموعة المشاريع والمبادرات المقدمة من طرف فرنسا من اجل تحسين العلاقات وإحلال الاستقرار في المنطقة.

يرجع عدم تغير الاوضاع في العلاقات الفرنسية– المغاربية الى عدة اسباب، وهي كالتالي:

- من جهة البيئة الداخلية للدول المغاربية، حيث ان دول المنطقة لم تستطع النجاح تحولها الديمقراطي حيث طغت الديكتاتورية، وبقيت دولا نامية لديها تبعية للدول المتطورة، ومن جهة أخرى البيئة الداخلية لفرنسا والتي تواجه أزمة إقتصادية.
- تخوف فرنسا من التهديدات التي يمكن ان تاتي من دول المغرب العربي (الهجرة الغير شرعية، اللإستقرار، الربيع العربي...الخ).
- رغبة فرنسا في ابقاء إمتيازاتها الإقتصادية، السياسية والثقافية في المنطقة المغاربية على حالها، علما ان فرنسا هو الشريك التجاري الأول في المنطقة، والمتعامل الأول مع دول الغرب العربي في بقية المجالات الأخرى.[2]

من خلال هذه الأسباب يمكن الإستنتاج أن فرنسا ستسعى دائما الى إبقاء الوضع على حاله، لأن هذه الأوضاع تكون لصالح فرنسا، التي تريد إبقاء سيطرتها على المنطقة رغم وجود ضغوطات كالتنافس الدولي حول المنطقة أو الأزمة الإقتصادية.

[1]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.136.
[2]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 220.

المطلب الثالث: سيناريو تدهور العلاقات الفرنسية– المغاربية

يركز هذا السيناريو على ركيزة اساسية وهي: انهيار وتدهور العلاقات بين فرنسا والدول المغاربية، بحيث يستند هذا السيناريو على مجموعة من الظروف التي هي السبب الذي سيجعل من العلاقات الفرنسية المغاربية تتباعد، والذي ممكن ان يؤدي الى القطيعة مابين الطرفين، وهي كالتالي:

- عدم التكافؤ ما بين فرنسا ودول المغرب العربي في شتى المجالات، الشيء الذي جعل من فرنسا تسيطر على مجمل هذه العلاقة، فدول المغرب العربي تلعب دورا ثانويا في صياغة هذه العلاقة، حيث ان معظم المبادرات والاقتراحات التعاونية تأتي من قبل فرنسا أو الاتحاد الاوروبي، وذلك بموازات تطور استراتيجيتها الإقليمية والعالمية.[1]
- تصاعد ظاهرة الارهاب بشكل كبير، حيث تعرضت فرنسا الى هجومات ارهابية "أحداث شارل ابدو وأحداث 13 نوفمبر 2015 بباريس، والتي جعلت من فرنسا تتخوف من هذا التهديد، حيث أن بعد التفجيرات أخذت احتياطات أمنية كبيرة (حالة الطوارئ لمدة 3 أشهر)، كما قامت بطريقة تعسفية التعامل مع الجالية المغاربية المتواجدة بفرنسا (سواء من طرف الحكومة او من طرف الشعب)، وكذا فرض القيود على الحريات الدينية للمسلمين في الاراضي الفرنسية.
- التنافس الدولي حول المنطقة، حيث شهدت المنطقة المغاربية دخول قوي للقوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الامريكية (خصوصا بعد احداث 11 سبتمبر 2001)، كما هدت تنافسا قويا بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، الشيء الذي اثر على العلاقات الفرنسية – المغاربية، حيث ان الولايات المتحدة الامريكية استطاعت التغلغل الى السوق المغاربية، اما فرنسا فلم تستطع منع ذلك، مادى الى بداية فقدانها لسيطرتها على

[1]- بيرم فاطمة، **مرجع سابق الذكر**، ص.227

المنطقة المغاربية، حيث ان ازدادت المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والدول المغاربية، وايضا شركات النفط الأمريكية اصبحت تسيطر على عملية التنقيب، التسويق والاحتكار في المنطقة.[1]

اذن من خلال هذا التوقع، يمكن الاستنتاج ان العلاقات الفرنسية– المغاربية هي امام استحالة التعاون بين الطرفين، حيث ان الدول المغاربية لا تمتلك نفس الاجهزة الامنية والسياسية كالتي تمتلكها فرنسا، اما فرنسا فهي تقوم باستغلال الاوضاع السائدة في الدول المغاربية لكي تفرض سيطرتها على المنطقة.

[1]- **مرجع نفسه**، ص.228.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة بعد استعراض فصولها الثلاث لمختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، واتجاه المنطقة المغاربية بصفة خاصة، الى الإجابة عن المشكلة البحثية "**فيما تتمثل اهم ملامح السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد احداث 11 سبتمبر 2001؟**" ، حيث يمكن القول ان السياسة الخارجية في المنطقة المغاربية عرفت ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإستعمار الفرنسي لدول المغرب العربي والتي انتهت في الستينات، حيث مارست فرنسا خلال هذه المدة أبشع الجرائم واستغلت الموارد الموجودة في المنطقة.

المرحلة الثانية: اتسمت هذه المرحلة بتحول السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة من سياسة استعمارية الى سياسة تعاونية، حيث قامت بتقديم عدة مبادرات ومشاريع تعاونية منها: "حوار 5+5"، "مسار برشلونة" وبالعلم ان هذه المشاريع هي مشاريع جاءت للحفاظ على المصالح الفرنسية في المغرب العربي.

المرحلة الثالثة: وتمثلت هذه المرحلة في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تعرضت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الى هجومات إرهابية، بحيث غيرت هذه الأحداث توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك باهتمامها بالمنطقة المغاربية تحت شعار مكافحة الإرهاب وذلك من خلال مشروع "الشرق الأوسط الكبير" "وأفريكوم"، الشيء الذي جعل من فرنسا تتخوف من فقدان سيطرتها على المنطقة المغاربية بإعتبارها الشريك الأول لدول المنطقة المغاربية، لذى جاءت بمشروع "الإتحاد من أجل المتوسط".

تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية من السياسات التي تتغير حسب الأوضاع الإقليمية والعالمية السائدة فهي تتسم بالواقعية، فقد عرفت السياسة الخارجية الفرنسية عدة تغيرات منذ إنشاء الدولة مرورا بالحربين العالميتين الأولى والثانية وكذا الحرب الباردة، وصولا الى أحداث 11 سبتمبر 2001. ويعد رئيس الجمهورية هو صانع السياسة الخارجية في فرنسا، حيث قدم له دستور 1958 كل الصلاحيات لصنع السياسة الخارجية، اما رئيس الحكومة

فهو لا يمتلك صلاحيات كثيرة إلا تلك المخولة له من طرف رئيس الجمهورية، أما وزير الخارجية فيعتبر الوزير الوحيد المكلف بالسياسة الخارجية، وهناك البرلمان الذي لا يتدخل في السياسة الخارجية إلا في حالة إعلان الحرب.

يعود إهتمام السياسة الخارجية الفرنسية بالمنطقة المغاربية الى فترة بعيدة، حيث تعتبر فرنسا المنطقة المغاربية كإمتداد جغرافي لها، كما يرجع الإهتمام الفرنسي بالمنطقة الى العلاقة التي تجمع بين هذه الدول، حيث تارخيا حكمت هذه العلاقة الروابط الاستعمارية طيلة اكثر من قرن، وياتي ايضا اهتمام فرنسا بالمنطقة المغاربية كونه موقعا استراتيجيا متميز، اذ يعتبر جسر بين اوروبا وشمال افريقيا، فهي منطقة ذات اهمية استراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، كما ان المنطقة لديها بعد جيو استراتيجي بالنسبة للدول الاقليمية والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول بالنسبة لسياسات الخارجية للدول عامة، وبالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية خاصة، فبعد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الهجومات، قامت هذه الأخيرة بتوجيه سياستها نحو دول المنطقة المغاربية باعتبارها منطقة غير مستقرة يأتي منها الإرهاب (خاصة بعد العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر)، وبإعتبار أن المنطقة المغاربية منطقة تمتلك الموارد الأولية، أرادت الولايات المتحدة الامريكية من خلال المشاريع التي قدمتها من أجل دمقرطة الشرق الأوسط الكبير (بيما فيهم المنطقة المغاربية) –او مايعرف ب "مشروع الشرق الاوسط الكبير–، ان تدخل الى السوق المغاربية. وتعتبر الولايات الأمريكية المنافس الأول لفرنسا في المنطقة المغاربية ثم يأتي بعدها الصين التي أتت الى المنطقة المغاربية لأنها تعتبر النفط فيها امنا على غرار نفط الخليج.

إن التوغل الأمريكي في المنطقة المغاربية لم يكن في صالح فرنسا، لأن بوجود الولايات الأمريكية فيها، أصبحت (اي فرنسا) تفقد سيطرتها على نفوذها في دول المغرب العربي،

الشيء الذي جعلها تتحرك لكي تستعيد نفوذها، وكان ذلك بإقتراح الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي NICOLAS SARKOZY " لمشروع "الإتحاد من أجل المتوسط"، الذي كان يهدف اقامة تكامل بين فرنسا ودول المغرب العربي.

يمكن إعطاء ثلاث سيناريوهات حول العلاقة بين فرنسا والدول المغاربية، وهي: **سيناريو نجاح العلاقة بين فرنسا والدول المغاربية**، وذلك عن طريق إقامة مشروع تعاوني يفيد مصالح كلا الطرفين. **سيناريو بقاء الأوضاع على حالها**، ويعني ذلك جمود العلاقة بين الطرفين وعدم تقدمها بأي خطوة وهذا يفيد فرنسا في أن تبقي سيطرتها على المنطقة. **سيناريو فشل العلاقات الفرنسية-المغاربية**، ويعني انقطاع العلاقات بين الطرفين، خاصة بعد الهجومات الإرهابية التي تعرضت اليها فرنسا في 2015.

ومن هنا يمكن القول ان السياسة الخارجية الفرنسية هي سياسة تتغير مع الاوضاع السائدة إقليميا وعالميا، وهذا ظاهر في سياستها مع دول المغرب العربي، فهي أولا كانت سياسة إستعمارية، ثم بعد نهاية الحرب الباردة اصبحت تعتمد على سياسة تعاونية مع دول هذه المنطقة، أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد اصبحت سياستها في المنطقة تقوم على هدف واحد وهو القدرة على إبقاء سيطرتها في المنطقة.كما يمكن القول ان رغم اختلاف ايديولوجية الرؤساء الفرنسيين، إلا أن منطقة المغرب العربي تبقى ذات اهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية.

الملاحق

ملحق رقم 01: الموقع الجغرافي لفرنسا

المصدر : WWW.WIKIPIDEA.ORG

ملحق رقم 02: الموقع الجغرافي لدول المغرب العربي

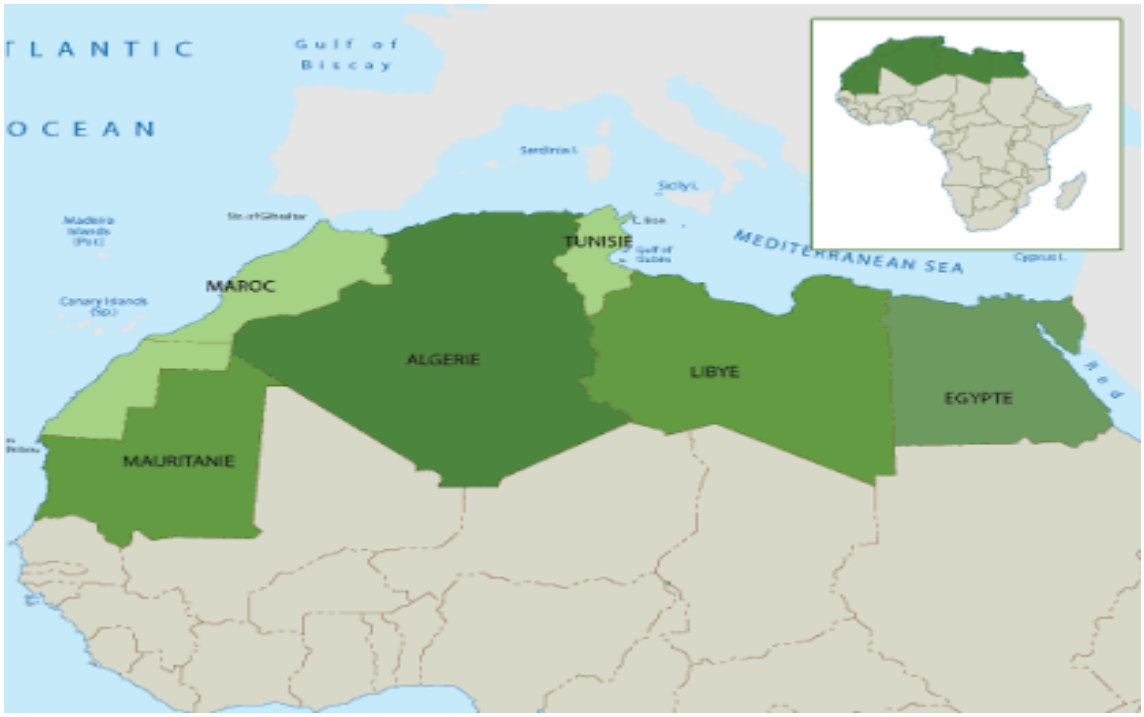

المصدر : www.wikipedea.org

الملحق رقم 03: موقع فرنسا والدول المغاربية في المنطقة المتوسطية

المصدر: www.wikipedia.org

ملحق رقم 04: خريطة توجهات الهجرة الغير شرعية من المغرب العربي نحو الدول الأوروبية

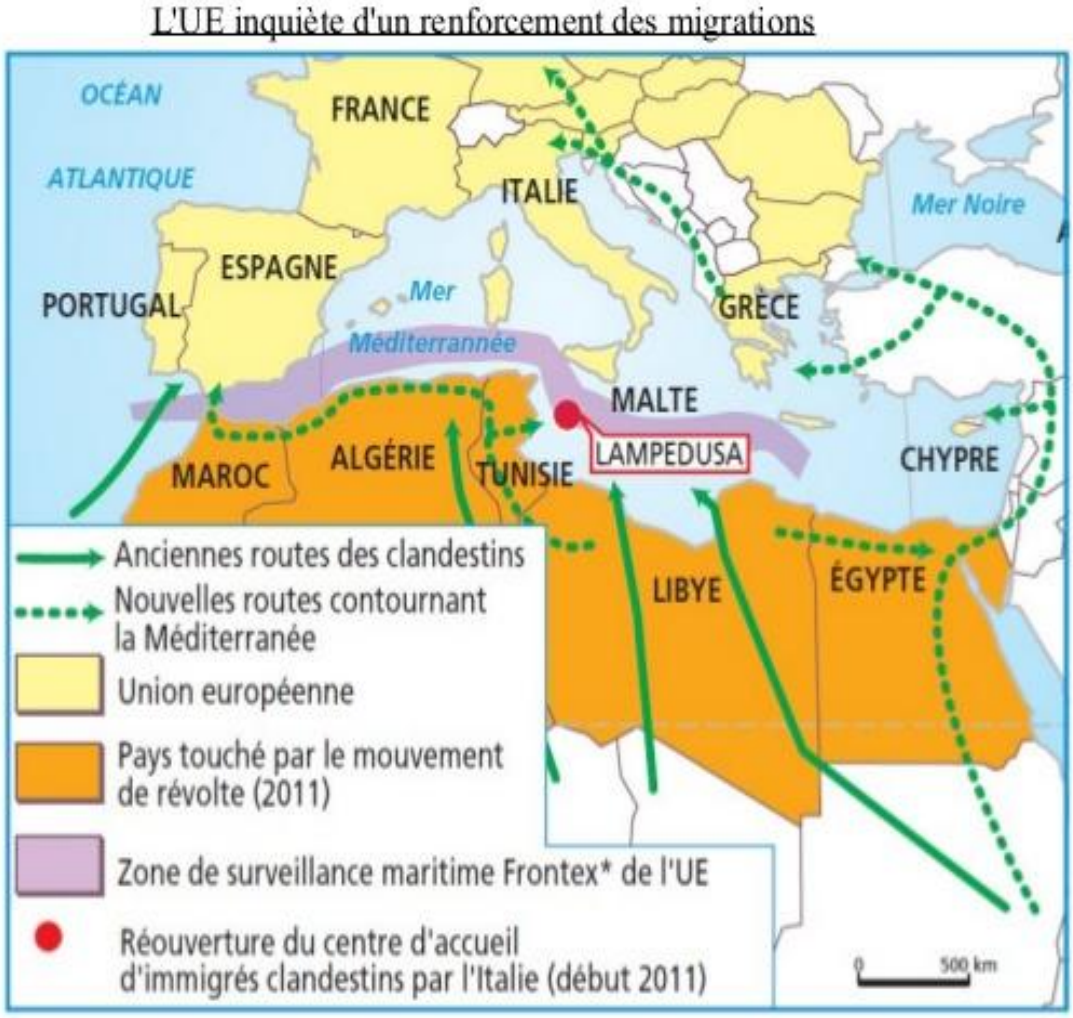

المصدر: www. Wikipidea.org

ملحق رقم 05: خريطة تحدد محاولة انخراط دول الإتحاد الأوروبي و المغرب العربي في مشروع تكاملي حوار 5+5 و الإتحاد من أجل المتوسط

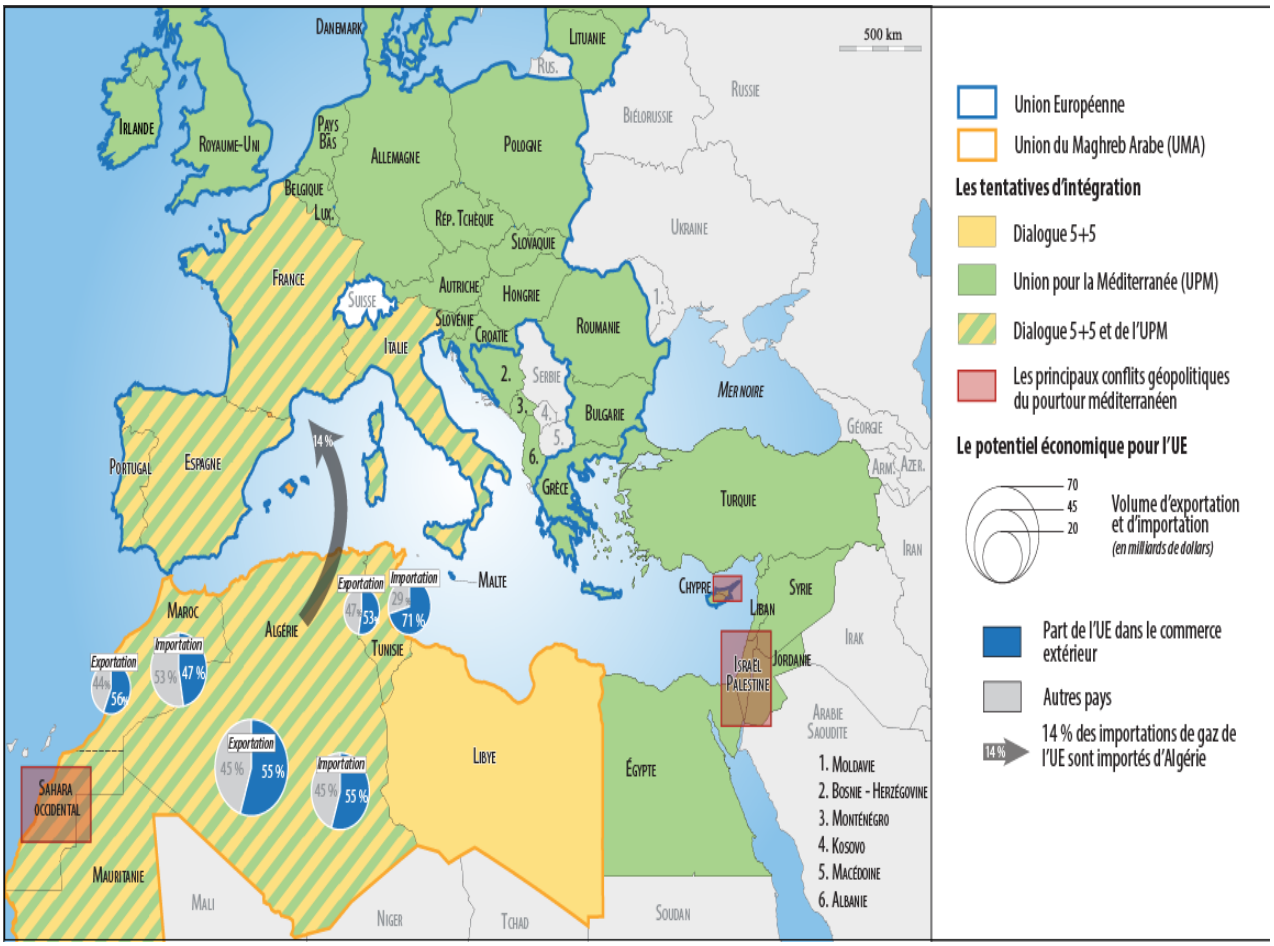

المصدر: www.wikipidea.org

ملحق رقم 06 :

Draft Joint Declaration of the Paris Summit for the Mediterranean

Paris, 13 July 2008

Euro-MediterraneanHeads of States and Governmentmeeting inParis on 13July 2008, inspired by the shared political will to revitalize efforts to transform the Mediterranean into an area of peace,democracy, cooperation and prosperity,agree to adopt the following joint declaration.

The Barcelona Process: Union for the Mediterranean, building on the Barcelona Declaration and its objectives of achieving peace,stability and security, as well as the acquis of the Barcelona Process,is a multilateral partnership with a view to increasing the potential for regional integration and cohesion. Heads of State and Government also reassert the central importance of the Mediterranean On the political agenda of all countries. They stress the need for better co-ownership by all

Participants and for more relevance and visibility for the citizens.

They share the conviction that this initiative can play an important role in addressing common challenges facing the Euro-Mediterranean region, such as economic and social development; world food ;security crisis; degradation of the environment, including climate change and desertification,

With the view of promoting sustainable development; energy; migration; terrorism and extremism; as well as promoting dialogue between cultures.

It will encompass all EU Member States and the European Commission, together with the other States (members and observers) of the Barcelona Process. The Arab League shall be invited to the Meetings of the Barcelona Process: Union for the Mediterranean, in pursuance of its participation in the Barcelona Process. Barcelona Process: Union for the Mediterranean welcomes Bosnia and Herzegovina, Croatia, Monaco and Montenegro which have accepted the acquis of the Barcelona Process.

A strategic ambition for the Mediterranean

1. Europe and the Mediterranean countries are bound by history, geography and culture. More importantly, they are united by a common ambition: to build together a future of peace ,democracy, prosperity and human, social and cultural understanding. To achieve these common objectives participants agree to continue with renewed dynamism the quest for peace and cooperation, to explore their joint problems and transform these good intentions into actions in a renewed partnership for progress.

2.Heads of State and Government underline the important role played by the Barcelona Process since 1995. The Barcelona Process has been the central instrument for Euro-Mediterranean relations. Representing a partnership of 39 governments and over 700 million people, it has provided a framework for continued engagement and development. The Barcelona Process is theonlyforum within which all Euro-Mediterranean partners exchange views and engage in constructive dialogue. It represents a strong commitment to peace, democracy, regional stability and security through regional cooperation and integration. The Barcelona Process: Union for the Mediterranean aims to build on that consensus to pursue cooperation, political and socio-economic reform and modernization on the basis of equality and mutual respect for each other's sovereignty.

3.Heads of State and Government underscore the importance of the active participation of civil society, local and regional authorities and the private sector in the implementation of the

Barcelona Process: Union for the Mediterranean.

4. To take advantage of the opportunities offered by an enhanced framework of multilateral cooperation, Heads of State and Government decide to launch a reinforced partnership &The Barcelona Process: Union for the Mediterranean.

5.This initiative is also the expression of a common aspiration to achieve peace as well as regional security according to the Barcelona Declaration of 1995, which, inter alia, promotes regional security by acting in favour of nuclear, chemical and biological non-proliferation through adherence to and compliance with a combination of international and regional non-

proliferation regimes and arms control and disarmament agreements such as NPT, CWC, BWC, CTBT and/or regional arrangements such as weapons-free zones, including their verification regimes, as well as by fulfilling in good faith their commitments under arms control, disarmament and Non-proliferation conventions.

10.The parties shall pursue a mutually and effectively verifiable Middle East Zone free of weapons of mass destruction, nuclear, chemical and biological, and their delivery systems. Furthermore the parties will consider practical steps to prevent the proliferation of nuclear, chemical and biological weapons as well as excessive accumulation of conventional arms; refrain from developing military capacity beyond their legitimate defence requirements, at the same time reaffirming their resolve to achieve the same degree of security and mutual confidence with the lowest possible levels of troops and weaponry and adherence to CCW; promote conditions likely to develop good-neighbourly relations among themselves and support processes aimed at stability, security, prosperity and regional and subregional cooperation; consider any confidence and security-building measures that could be taken between the parties with a view to the creation of an "area of peace and stability in the Mediterranean", including the long term possibility of establishing a Euro-Mediterranean pact to that end.

6.It shows the determination to favour human resource development and employment in line with theMillennium Development Goals, including alleviating poverty. Heads of State and Government underline their commitment to strengthen democracy and political pluralism by the expansion of participation in political life and the embracingof all human rights and fundamental freedoms. They also affirm their ambition to build a common future based on the full respect of democratic principles, human rights and fundamental freedoms, as enshrined in international human rights law, such as the promotion of economic, social, cultural, civil and political rights, strengthening the role of women in society, the respect of minorities, the fight against racism and xenophobia and the advancement of cultural dialogue and mutual understanding.

7.Heads of State and Government reaffirm their support for the Israeli-Palestinian Peace Process, as referred to in the Lisbon Euromed Ministerial Meeting (November 2007) and

according to the Annapolis process. They recall that peace in the Middle East requires a comprehensive solution and in this regard welcome the announcement that Syria and Israel have initiated

Indirect peace talks under the auspices of Turkey, in accordance with the Madrid Conference terms of reference for peace.

8.Heads of State and Government reiterate their condemnation of terrorism in all its forms and manifestations and their determination to eradicate it and to combat its sponsors and they reaffirm their commitment to fully implement the Code of Conduct on Countering Terrorism in order to enhance the security of all citizens within a framework that ensures respect of the rule of law and human rights, particularly through more effective counter-terrorism policies and deeper co-operation to dismantle all terrorist activities, to protect potential targets and to manage the consequences of attacks. They emphasise the need to address the conditions conducive to the spread of terrorism in all its forms and manifestations without qualification,

Committed by whomever, wherever and for whatever purposes. They also reiterate the complete rejection of attempts to associate any religion or culture with terrorism and confirm their commitment to do their utmost effort with a view to resolving conflict, ending occupation,

confronting oppression, reducing poverty, promoting human rights and good governance, improving intercultural understanding and ensuring respect for all religions and beliefs. Such actions serve directly the interests of the people of the Euro-Med region and work against the interests of the terrorists and the networks.

Scope and main objectives

9.Heads of State and Government agree that the challenge of the Barcelona Process: Union for the Mediterranean is to enhance multilateral relations, increase co-ownership of the process, set governance on the basis of equal footing and translate it into concrete

projects, more visible to citizens. Now is the time to inject a new and continuing momentum into the Barcelona Process. More engagement and new catalysts are now needed to translate the objectives of the Barcelona Declaration into tangible results.

10. The Euro-Mediterranean partnership continues to be an inclusive process driven in all its aspects by the principle of consensus, for which the modalities in terms of projects will be

Decided by the next Foreign Affairs Ministerial meeting in November 2008.

11.TheBarcelona Process: Union for the Mediterranean will build on the acquis and reinforce the achievements and successful lements of the Barcelona Process.TheBarcelona Declaration,its

Goals and its cooperation areas remain valid and its three chapters of cooperation(Political Dialogue,Economic Cooperation and Free Trade ,and Human ,Social and Cultural Dialogue) will continue to remain central in Euro-Mediterranean relations.The Five-Year Work programme adopted by the 10^{th} Anniversary Euro-Mediterranean Summit held in Barcelona in 2005(including the fourth chapter of cooperation on"Migration, Social Integration ,Justice and Security "introduce dethatch stage)and the conclusions of all ministerial meetings will remain in force. Heads of State and Government acknowledge the progress and economic benefits of the creation of a deep Free Trade Area in the Euromed region by 2010 and beyond, and the streng thening of regional economic integration in all its dimensions.They support the main lines of the Euromed Trade Roadmap till2010 and beyond, and ,in particular ,to study the

Establishment of a smooth, efficient and business-friendly trade facilitation mechanism which would bring further transparency and trade and investment opportunities.

12. Heads of State and Government under line that the Barcelona Process:Union for the Mediterranean aims to achieve a future of peace and shared prosperity in the entire region by

Implementing projects that will enhance the flow of exchanges among the people of the whole region. In this regard they acknowledge the human and cultural dimension of this initiative.

They underline the commitment of facilitate legal movement of individuals.They stress that promoting orderly managed legal migration in the interest of all parties concerned,fighting illegal migration and fostering links between migration and development are issues of common interest which should be addressed through a comprehensive ,balanced and integrated approach.

13. The Barcelona Process: Union for the Mediterranean will be complementary to EU bilateral relations with these countries which will continue under existing policy frame works such as the Association Agreements, the European Neighbourhood Policy action plans, and, in the case of Mauritania, the African Caribbean Pacific frame work. It will also be coherent and complementary with the Joint Africa-EU Strategy. While complementing activities concerning its regional dimension, the Barcelona Process: Union for the Mediterranean will be independent from the EU enlargement policy, accession negotiations and the pre-accession process.

14.The Barcelona Process :Union for the Mediterranean gives a new impulse to the Barcelona Process in at least three very important ways:

- By upgrading the political level of the EU's relationship with its Mediterranean partners.
- By providing for further co-ownership to our multilateral relations; and by making these relations more concrete and visible through additional regional and sub-regional projects ,relevant for the citizens of the region.

Upgrading of relations:

15.Heads of State and Government agree to hold biennial summits. The summits should result in a political declaration and a short list of concrete regional projects to be set in motion.The conclusions should endorse abroad two-year work programme for the Barcelona Process: Union for the Mediterranean. Annual Foreign Affairs Ministerial meetings will review

progress in the implementation of the summit conclusions and prepare the next summit meeting sand, if necessary ,approve new projects.

16.The summit meetings should take place alternately in the EU and in Mediterranean partner countries.The host country should be selected by consensus .All countries party to the initiative will be invited to Summits, Ministerials and other plenary meetings of the Barcelona Process: Union for the Mediterranean.

17.The Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly will be the legitimate parliamentary expression of the Barcelona Process: Union for the Mediterranean. Heads of State and Government strongly support the strengthening ot the role of the E M P A in its relations with Mediterranean partners.

18. The Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation for the Dialogue between Cultures as a Euro- Mediterranean institution will contribute in an effective manner to the cultural dimension of the initiative incooperation with the UNAlliance of Civilizations.

Increased co-ownership and institutional governance:

19. Heads of State and Government agree on the creation of a co-presidency and also decide that a joint secretariat will be established. Participation in the co-presidencies and the secretariat will be open to all members of the Barcelona Process: Union for the Mediterranean.

20.The current structures of the Barcelona Process should be preserved and adapted when new modalities are approved by the Euro-Mediterranean Foreign Affairs Ministers.

Co-Presidency:

21. Heads of State and Government establish a co-presidency in order to improve the balance and the joint ownership of their cooperation. One of the co-presidents will be from the EU and the other from the Mediterranean partne rcountries. The co-presidency shall

apply to Summits, all Ministerial meetings,Senior Officials meetings ,the Joint Permanent Committee and, when possible, experts/adhoc meetings with in the initiative.

22. The establishment of a co-presidency

- from the EU side must be compatible with the external representation of the European Union in accordance with the Treaty provisions in force;

- from the Mediterranean side, the co-president must be chosen by consensus for a non-renewable period of two years.

Institutional governance and Secretariat:

23. Heads of State and Government agree to establish new institutional structures which will contribute to achieving the political goals of this initiative, especially reinforcing co-ownership, upgrading the political level of EU-Mediterranean relations and achieving visibility through projects.

24.They agree that ajoint Secretariat for the Barcelona Process: Union for the Mediterranean will be established, with akey role within the institutional architecture. The Secretariat will give a

New impulse to this process in terms ofi dentification, follow-up, promotion of the projects and the search for partners. The funding and implementation of projects will be pursued on a case by Case basis. The Secretariat will work in operational liaison with all structures of the process, including by preparing working documents for the decision-making bodies. The Secretariat would have a separate legal personality with an autonomous status.

25. The mandate of the Secretariat is of a technical nature while the political mandate related to all aspects of the initiative remains there sponsibility of the Ministers of Foreign Affairs and Senior Officials.

26. The Joint Permanent Committee based in Brussels will assist and prepare the meetings of the Senior Officials and ensure the appropriate follow-up; it may also act as a mechanism

to react rapidly if an exceptional situation arises in the region that requires the consultation of Euro-Mediterranean partners.

27. The Senior Officials will continue to convene regularly in order to prepare the Ministerial meetings, including projects to be endorsed, take stock of andevaluate the progress of the

Barcelona Process:Union for the Mediterranean in all its components and submit theannual work programme to Ministers of Foreign Affairs.

28. Details of the mandate of the new institutional structure, the functioning of the co-presidency, as well as the composition, seat and funding of the Secretariat will be decided on the basis of consensus by the Foreign Affairs Ministers in November 2008, taking into account thorough discussions and proposals submitted by all partners.

Projects

29.The projects election process will be in conformity with the Barcelona Declaration objectives notably achieving peace, security and stability. The partners will set up a favourable Environment for the implementation of projects taking into account the regional, sub-regional and trans-national character of proposed projects as well as their size, relevance and interest for the parties involved ,in line with the scope and main objectives of the initiative .The potential to promote balanced and sustainable development, regional and sub-regional integration, cohesion and interconnections will be considered and their financial feasibility including the maximization of private sector financing and participation will be sought. Senior Officials will prepare the criteria for the selection of projects to be approved by Foreign Ministers.

30. Heads of State and Government under score the potential offered by the reinforced cooperation through the principle of variable geometry projects in line with the scope and main aims of the initiative.Such an approach will enable member countries with affinities, shared objectives and complementarities to give momentum to the process and reach the goals of the Barcelona

Declaration.

Funding:

31. The Barcelona Process :Union for the Mediterranean will mobilize additional funding for the region, mainly through regional and subregional projects. Its capacity to attract more financial resources for regional projects, with a high degree of donor coordination, will constitute its added value mainly through the following sources, inter alia: private sector participation; contributions from the EU budget and all partners; contributions from other countries, international financial institutions and regional entities; the Euro-Mediterranean Investment and Partnership Facility (FEMIP); the ENPI Euro-Med envelope, the Neighbourhood Investment Facility and the cross-border cooperation instrument with in the ENPI, as well as the other instruments applicable to the countries covered by the initiative, for which the usual selection and procedural rules will continue to apply.

Concluding points:

32. The Participant stress that the Barcelona Process: Union for the Mediterranean is an historic opportunity to revitalize the Euro-Mediterranean Partnership Process and upgrade it to a new level.The ultimate success of the initiative also rests in the hands of citizens, civils society and the active involvement of the private sector.

33. Heads of State and Government invite Ministers of Foreign Affairs to finalise, during their next meeting in November, the modalities for the institutional set-up of the initiative. The new structures for the initiative should be fully operational before the end of 2008. All participating countries and the European Commission will work in close coordination to achieve this objective.

ملحق رقم 07

Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Médite rranée occidentale ent re les pays de l'Union du Maghreb arabe et le s pays de l'Europe du Sud

Rome le 10 octobre 1990

Circonstances :

Première réunion le 10 octobre 1990 à Rome des ministres des affaires étrangères des neuf pays de la Méditerranée occidentale avec Malte

Les ministres des affaires étrangères de l'Algérie, l'Espagne, la France, l'Italie, la Jamahyria arabe libyenne, le Maroc, la Mauritanie, le Portugal et la Tunisie, ainsi que le ministre des affaires étrangères de Malte, en sa qualité de pays associé, se sont réunis le 10 octobre 1990 à Rome à l'invitation du gouvernement italien. La réunion des ministres des affaires étrangères a été précéd ée le 8 octobre d'une réunion préparatoire au niveau des hauts fonctionnaires.

- 1 - Les ministres des affaires étrangères des pays membres de l'UMA et des quatre pays européens,

membres de la CEE, ainsi que de Malte, se sont félicités de la tenue de cette première réunion qui constitue l'aboutissement d'un processus intense de concertations. Ils considèrent que les évolutions positives intervenues en Europe et au Maghreb ont directement contribué à l'aboutissement de leurs efforts communs. Ils ont estimé qu'il est d'une grande importance de mettre à prof it les potentialités offertes par le nouveau contexte régional en Méditerranée occidentale pour intensifier davantage leurs efforts pour asseoir un cadre de dialogue et de coopération sur des bases durables.

- 2 - Les ministres ont exprimé l'attachement de leurs pays aux principes de la globalité et de l'indivisibilité de la sécurité en Méditerranée et sont convenus d'inscrire leur action dans le cadre de la promotion de la paix et de la coopération dans toute la région. Ils estiment

que la question de la sécurité en Méditerranée doit être considérée dans le contexte plus large de la sécurité internationale et qu'elle est étroitement liée à celle de la région tout entière. Compte tenu des processus favorables en matière de sécurité et coopération qui se développent en Europe les pays méditerranéens devraient en bénéficier.

- 3 - Les ministres des affaires étrangères ont dûment pris en considération les caractéristiques et spécificités de la Méditerranée occidentale et ont décidé de les valoriser pour faire de cette région une aire de paix, de coopération et de stabilité . Ils sont convaincus que les avantages qui en résultent pour chaque pays et pour la sous-région de la Méditerranée occidentale en termes de stabilité politique et de progrès économique, social et culturel pourront contribuer à la transformation de la Méditerranée en une zone de paix et de coopération.

- 4 - Ils ont souligné que les processus d'intégration de l'Europe des Douze et celui engagé au sein de l'UMA constituent des facteurs de nature à contribuer à la réduction des tensions, au renforcement du bon voisinage et à l'expansion du progrès économique, social et culturel.

- 5 - Ils ont constaté que ces processus recèlent de grandes potentialités pour l' approfondissement des liens de coopération entre les pays de la Méditerranée occid entale d'une part et entre l'UMA et la CEE d'autre part. Dans cette perspective, ils ont été d'avis que le dialogue et la coopération qu'ils projettent au niveau de leur sous-région sont de nature à renforcer, mais sans s'y substituer, les futures relations CEE-UMA et le dialogue euro-arabe.

6 - Les ministres ont considéré que les grands écarts actuels dans les niveaux de développement entre le Nord et le Sud de la Méditerranée, y compris la Méditerranée occidentale, introduisaient des déséquilibres générateurs de graves dangers pour la stabilité et le bien-être de toute la région. A cet égard, ils ont fait montre d'une grande détermination pour créer une solidarité régionale en vue de résorber les disparités de développement. Les ministres ont exprimé leur conviction que cette solidarité régionale permettra d'éviter la marginalisation de cette région. Ils veilleront à cet effet à ce que les processus d'intégration

et de coopération entamés en Europe s'accompagnent d'un effort simultané et similaire en matière de coopération en direction de la région de la Méditerranée. Ils ont estimé à cet égar d que cette solidarité pourrait être réalisée à partir d'un noyau stable en Méditerranée occidentale.

- 7 - Dans cette perspective, ils ont exprimé leur conviction que, pour être effective, cette solidarité requerrait la mise en œuvre de moyens et d'instruments efficaces de dialogue et de coopération.

- 8 - Partant de ces convictions communes, les ministres des affaires étrangères des pays participants :

- conviennent de mettre en place un cadre approprié destiné à renforcer le dialogue politique et promouvoir la concertation et à engager un effort collectif de promotion du développement économique, culturel et social au niveau de la Méditerranée occidentale. Ce cadre est destiné à entretenir une dynamique de dialogue au niveau des ministres des affaires étrangères. Les ministres se rencontreront au moins une fois par an et plus s' il en était besoin, pour procéder à un échange de vues sur les questions d'intérêt commun notamment celle relative à la région. La présidence des réunions ministérielles sera tournante en suivant l'ordre alphabétique des pays. Des groupes de travail avec participation maltaise seront établis par un mécanisme de coordination des Neuf pour développer des actions de coopération dans des domaines d'intérêt commun.

- - Soulignent que la dynamique de dialogue, de concertation et de coopération qu'ils engagent revêtira un caractère global, intégrant les paramètres politique s, de sécurité, économiques, culturels, humains et écologiques.

- - Conviennent que la coopération économique reposera sur le concept de partenariat et complétera, sans s'y substituer, la coopération bilatérale et celle arrêtée dans le cadre de la CEE ainsi que le cadre des relations qui seront établies entre la CEE et l'UMA.

- Cette coopération se traduira par :

- A) L'adoption de programmes et projets méditerranéens spécifiques.

- B) L'encouragement du développement économique ai nsi que du dialogue culturel, politique et de

sécurité entre les dits pays.

- C) Des échanges de vues et d'in formations susceptibles de conduire à la concertation des politiques et des programmes de coopération afin d'en assurer une meilleure cohérence et efficacité.

9 - La coopération méditerranéenne fera appel à la participation active des entreprises, des partenaires sociaux, des investisseurs privés , des collectivités territoriales et des institutions culturelles, tandis que les gouvernements s'engageront à créer un climat polit ique favorable et à stimuler l'intérêt des milieux économiques, culturels, et scientifiques concernés.

- Une coopération entre les parlements des pays concernés pourra aussi être envisagée et encouragée.

- 10 - Les neuf pays ainsi que Malte ont décidé de promouvoir le dialogue et la concertation en vue de contribuer à la solution des questions politiques et de sécurité d'intérêt commun. Ils ont décidé en outre de développer leur coopération sur une base équilibrée mutuellement avantageuse dans les domaines prioritaires suivants :

- A) Economie : - Promotion des échanges commerciaux (dont la coopération en matière des normes de contrôle des produits et des systèmes de certifi cation). - Relations industrielles. Partenariat et investissements. Energie. Transport. Agriculture et autosuffisance alimentaire. Tourisme et artisanat. Transfert technologie.

- B) Ressources humaines : - Affaires sociales et en particulier l'immigration. Education et formation. Recherche scientifique. Communications. Affaires cultu relles et sauvegarde du patrimoine. Activités sportives.

- C) Ressources naturelles : - Environnement (et en particulier la lutte contre la pollution, la désertification et les fléaux naturels). Protection civile. Préservation et sauvegarde des ressources halieutiques.

- 11 - A cet effet, les ministres conviennent d'exploiter les possibilités offertes par la coopération régionale en adoptant les programmes et projets spécifiques suivants :

- A) Création d'une Banque de données méditerranéennes reliant leurs pays et permettant les échanges et la communication d'informations da ns tous les domaines d'intérêt commun notamment dans le domaine industriel et commercial.

- B) Coopération plus étroite dans les domaines social et humain : étude des questions migratoires en vue de favoriser la recherche des solutions mutuellement acceptables dans les cadres compétents, notamment en ce qui concerne les conditions de vie, de séjour, de circulation et de travail.

- C) Le développement de la solidarité régionale par une gestion commune des équilibres naturels dans le bassin occidental.

12 - Dans ce même esprit les ministres conviennent :

- A) De favoriser la création d'une institution multilatérale financière à vocation méditerranéenne.

- B) De promouvoir des solutions adéquates pour résoudre les problèmes de la dette extérieure des pays du Maghreb et d'inciter dans les cadres compétents la recherche des mécanismes pour résoudre ce problème en favorisant la création d'em plois et en prenant en considération les diverses initiatives récentes.

- C) De promouvoir par les cadres juridiques et les institutions financières appropriés la réalisation de projets dans les pays du Maghreb (promotion du partenariat, de la sous-traitance, du transfert de technologie, etc).

- D) D'enrichir le dialogue et la coopération culturelle, scientifique et technique entre les pays d'Europe du Sud et du Maghreb par des programmes d'action méditerranéens permettant le développement de la coopération entre les universités, les institutions scientifiques, culturelles et éducatives (formation de cadres, promotion des échanges de jeunes, sauvegarde et réhabilitation du patrimoine).

- 13 - Les ministres considèrent que le lancement effectif d'un tel processus de coopération régionale représentera une manifestation supplémentaire de l'intérêt de l'Europe méridionale vis-à-vis du Maghreb, sans pour autant que cette coopération prenne la forme de réunions ou de mécanismes de négociations préalables. Cette coopération permettra par ailleurs une projection quant aux futures relations CEE - UMA, que les quatre pays communautaires s'efforceront de promouvoir dans le cadre des Douze.

- 14 - Nonobstant la création de groupes sectoriels par le mécanisme de coordination des neuf, les ministres ont décidé d'ores et déjà la création de groupes de travail dans les domaines prioritaires suivants :

- Institution financière multilatérale à vocation méditerranéenne, Autosuffisance alimentaire et lutte contre la désertification, questions de la dette, questions migratoires, sauvegarde du patrimoine culturel.

- Ils ont aussi insisté sur l'importance de la création rapide d'une banque méditerranéenne de données, en tenant compte des banques de données existantes et notamment de celle du plan d'action méditerranéen.

- 15 - Les ministres ont décidé de tenir leur prochaine réunion à Alger en 1991 et ont remercié le gouvernement italien pour sa chaleureuse invitation et hospitalité.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ **القاموس:**

1. اسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، المكتبة الالكترونية، (د.د.ن، ذ.س.ن).في: www.alkoutoub-al3arabia.com.
2. معطوف لويس، **المنجد في اللغة والاداب والعلوم**، ط.18، بيروت: المطبعة الكاثلوكية، د.س.ن).

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم سليمان مصطفى أحمد، **الارهاب والجريمة المنظمة**،(القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، 2006).
2. أحمد أحمد الموفى، **تحقيق الديمقراطية و الشأن الداخلي(مشروع الشرق الأوسط الكبير)**،(أسيوط: دار النهضة العربية، 2005).
3. احمد، نور النعيمي، **السياسة الخارجية**،(الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2010).
4. إسماعيل صبري مقلد،**الإستراتيجية في السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق**،(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.2، 1985).
5. البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**،(**الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014**).
6. ألدن كريس، **الصين في إفريقيا شريك أم منافس**,، تر:عثمان الخيالي المسلوشي (أبو ظبي: الدار العربية للعلوم، ط.1. 2009).
7. الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .1، 2005).
8. العموش أحمد فلاح، **مستقبل الارهاب في هذا القرن**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006).
9. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998).
10. ايزنستات ستوارت، **السياسة الخارجية الأمريكية: الحاجة إلى بداية جديدة" جوري بديلا**، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (عمان:دار فضاءات لنشر و التوزيع،2010)
11. بخوش مصطفى، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الاهداف والرهانات**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
12. جاك شيرك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، تر: أنطوان الهاشم و أحمد عويدات،(بيروت:منشورات عويدات ،ط.1، 1996).

13. حسين باكر علي،،**التنافس الإستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة** (بيروت: دار المنهل اللبناني. ط، 1. 2010)،
14. حامد ربيع، **نظرية السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د.س.ن).
8- سالم برقوق، **الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**،(الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).
9- سليمان المنذري، **السوق العربية في عصر العولمة**،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.2، 2004).
10- سمير امين، **المغرب العربي الحديث**، تر: كميل داغر،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1971).
11- شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر)**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط.1، 1977).
12- طارق علي جماز، **العلاقات الدولية**،(الدنمارك: الاكادمية العربية المفتوحة، د.س.ن).
13- عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1، 1994).
14- عبد الفاتح مقلد الغنيمي، **موسوعة المغرب العربي**، (القاهرة : مكتبة مديوي، 1994).
15- عمر الاخضر الديهي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير شرعية: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د.س.ن).
16- لطفي وفاء، **الثورة و الربيع العربي إطلالة نظرية**، (القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، د.س.ن).
17- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بناحمد مفتي، محمد السيد سليم،(الرياض: عماد شؤون المكتبات، 1989).
18- محمد على العويني، **الاعلام الدولي بين النظرية والتطبيق**،(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط.1، 1987).
19- محمد ازهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**،(الاردن: دار الامل للنشر والتوزيع،1998).
20- مرسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر،(د.ب.ن: دار النشر جرس درس، ط,2، د.س.ن).
21- مرسي ليلى، وهبان أحمد، **حلف الشمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة**،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001).

22- محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الاستقلال**،(تونس: دار سراس للنشر، ط.3، 1993).

23- منصف ألسليمي، **القرار السياسي الأمريكي**، (باريس: مركز الدراسات الغربي الأوروبي،1997،ط.1).

24- نعيم الأشهب، مازن الحسيني، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**،(عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط.1، 2005).

25- نيكولا دي سانتيس، **"الإتصال و التعاون بين حلف الشمال الأطلسي و البلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي"** جوردي باديلا، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (عمان: دار فضاءات لنشر و التوزيع، 2010).

26- يحي بوعزيز، **الاستعمار الاوروبي الحديث في اسيا وافريقيا وجزر المحيطات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،،1988).

27- ولد أباه السيد، **الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير يوميات من مشهد متواصل**،(لبنان:جداول لنشر و التوزيع، ط. 1، 2011).

28- يوسف عبد الرحمان بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).

❖ **المقالات والمجلات:**

1. الحاج اسماعيل رعون، **المغرب العربي والصراع الدولي**، (غرداية: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع9، 2010).
2. أيوب مدحت، **"استعادة التوازن.....الثورات العربية و إعادة تعريف نمط العقود الصينية"** ملحق السياسة الدولية، ع.أكتوبر2012.
3. بدر عبد العاطي، **اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية**،ع.153 2003.
4. بطرس غالي بطرس،" **الدبلوماسية الديجولية و الجمهورية الخامسة**"، السياسة الدولية، ع،4، 1966.
5. بطرس غالي بطرس، **السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية للعلوم السياسية**، ع.18، (مصر: 1962).
6. جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة فيمنطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.19، ديسمبر 2014.
7. خالد سعد زغلول،**"ساركوزي و سياسة فرنسا الخارجية"**، مجلة السياسة الدولية، م.42، ع.169، (سبتمبر 2008).

8. رحون ماركو، "**اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الأوروبية**"، السياسة الدولية، م.37، ع.149، (سبتمبر2002).
9. شحاته دنيا، مريم وحيد،**"محركات التغير في العالم العربي"**، السياسة الدولية ،م 46،ع 184، (أبريل 2011).
10. شريط عابد،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة، ع. 21، جوان 2004.
11. عابد شريط،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة، ع. 21، جوان 2004.
12. عبد الفتاح بشير، **"الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية"، السياسة الدولية**،ع.أفريل 2011.
13. كرار أحمد جعفر، **"البلوماسية الشعبية و العلاقات العربية -الصينية"**، مجلة السياسة الدولية، م.42، ع.167 (جانفي 2007).
14. كريم مرعل شي، **مفهوم الارهاب: دراسة في القانون الدولي والداخلي، مجلة اهل البيت**، العراق، ع.2، د.س.ن.
15. فادية عبد العزيز القطعاني، **الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، المجلة الجامعة**، ع.16، م.1، ليبيا، فيفري 2014.
16. كرمك محمد، **"حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"**،السياسة الدولية،ع 185. يوليو 2011
17. ماروك نصر الدين، **الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية اصول الديد**، ع.3، 2000.
18. ميشال أبو نجم، **"شيراك: سياسة فرنسا لن تتغيرطالما أنا موجود في الحكم في الرئاسة..و تغير وزير الخارجية لم يكون رسالة لأحد"**، الشرق الأوسط، ع. 9258.(أفريل 2004).
19. محمد سالم صالح، **القوة والسياسة الخارجية، مجلة الكوفة**، ع.6، د.س.ن.
20. هلال محمد رضا، "**الوجود الاقتصادي في إفريقيا: الفرص و التحديات**"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسة و الإستراتيجية، م41، ع 163، يناير 2006.

❖ **دراسات غير المنشورة :**

1. أمين لعجال محمد، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط ،بسكرة:**جامعة محمد خضير، الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق 29-30 أفريل2008.

2. الحسن بوقنطار،**السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967م**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1986).
3. **الشرق الأوسط االجديد**، (لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات، د.ت.ن).
4. العطري الميلود، **الاطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، دراسة غير منشورة،(باتنة: جامعة العقيد لخضر، 2007).
5. العموش أحمد فلاح، **مستقبل الارهاب في هذا القرن**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006).
6. الياسين بن سعدون، **الحوارات الامنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5**(باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012).
7. برقوق أمحند، الإشكالية الجديدة للأمن في المتوسط، دراسة مقدمة إلى قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية و المعهد الديبلوماسي الجزائري.
8. برقوق أمحند،"**الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (الجزائر)، ع.2.
9. بنون مصطفى، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، دراسة مقدمة إلى كلية العلوم السياسة و الإعلام (جامعة الجزائر).
10. جاسم محمد زكريا، **امن المتوسط بين المفهوم الاوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأرومتوسطية**، دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي "الجزائر و الامن في المتوسط واقع و أفاق قسنطينة، 29-30 افريل 2008.
11. . حمدي شعبان، **الهجرة غير مشروعة**،(مصر: مركز الاعلام الامني، د.س.ن).
12. دريم محمد، **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي**، (السودان: جامعة الخرطوم، د.س.ن).
13. ريم محمد موسى، **الثورات العربية و مستقبل التغير السياسي**، مؤتمر فيلادلفيا السابع،(جامعة فلاديفيا: كلية الآداب و الفنون، د.س.ن).
14. رواية توفيق، **"السياسة الفرنسية في إفريقيا....الأداة العسكرية في خدمة المصالح الإقتصادية و دعاوى المهمة الحضارية"**،قراءات إفريقية (السعودية).
15. عادل ابوبكر الطلحي، **الشباب وظاهرة الهجرة الغير شرعية الى اوروبا**، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الشباب والهجرة، ليبيا، د.س.ن.
16. عبد الحميد براهمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
17. علوي خالد العرداوي، **الربيع العربي: ثورات لم تكتمل**، (العراق: جامعة كربلاء، د.س.ن).
18. طرشونة لطفي، **منظومة الحكم التسلطي و الإنحراف الإستبدادب: الثورة و الإصلاح و التحول الديمقرطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**،(الدوحة:المركز العربي لدراسات السياسيات).

19. قسم الدراسات والابحاث، **السياسة الخارجية**،(د.ب.ن: الاكادمية العربية المفتوحة، 2008).
20. مزوزي عبلة، **نظرية صنع واتخاذ القرار**، (باتنة: جامعة العقيد لخضر، 2007).
21. منصف ألسليمي، **القرار السياسي الأمريكي**، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط.،1 1997).
22. مساعد عبد العاطي شتيوي، **التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة الهجرة الغير شرعية**، ورقة مقدمة في ندوة حول **الهجرة الغير شرعية الابعاد الانسانية والامنية**،(السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2014).
23. سامر مؤيد، **متغيرات مابعد الربيع و الطريق على الحكم الرشيد**' مشارك في الندوات (تداعيات الديكتاتورية في دول الربيع العربي).

❖ **المذكرات:**

1. ابراهيم تيقمونين، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية،(الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2005).
2. العلمي حفيظة، **الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، نخصص: دراسات دولية،(خميس مليانة: جامعة الجلالي، 2015).
3. بولمكاحل ابراهيم، **تأثير التحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير،(الجزائر: جامعة باتنة،2009).
4. خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الامريكية–العربية دراسة حالة الجزائر 1990–2014**، مذكر لنيل شهادة الماجستير،(بسكرة:جامعة محمد خيضر،2014).
5. رايق سليم البرايزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية(الأهداف، الأدوات، المعوقات)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الشرق الأوسط:كلية العلوم الإنسانية، 2008).
6. رتيبة برد، **الحوار الاورومتوسطي: من برشلونة الى منتدى 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية،(الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2009).

7. سمارة فيصل، **البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط: 1995-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، تخصص: تنظيم سياسي وعلاقات دولية،(تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013).
8. صايش عبد المالك، **التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة الغير قانونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية،(عنابة: جامعة باجي مختار، 2007).
9. فاطمة حموته، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية الاوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،(بسكرة: جامعة الحاج لخضر، 2010).
10. فاطمة لكعص، **أحداث 11 سبتمبر و انعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية و الإسلامية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات النيل على شهادة الماجستير (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009/2008).
11. لبدي حنان، **التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات النيل على شهادة الماجستير (جامعة محمد خضير: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015.
12. مولاهم مريم، **السياسة المتوسطية الفرنسية- التطورات- الأبعاد- الإستراتيجيات**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات النيل على شهادة الماجستير،(جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2009-2010).
13. مناعي ليديا، **الاتحاد المتوسطي: نحو جماعة أمنية متوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010).

❖ **موقع الانترنيت:**

1. اشواق عباس، **السياسة الخارجية**، الحوار المتمدن، ع.1291، 2005، نقلا عن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art asp?aid=43455، تاريخ الاطلاع: 2016/05/20.
2. **التعداد السكاني في فرنسا"**، نقلا من الموقع: **maxdoo3 . com .** في: (2016/04/15).
3. **الاحتلال الفرنسي للجزائر: اسبابه**، نقلا عن الموقع: **http://www.algeriagate.info/2014/03/blog-post.html?m=1**، تاريخ الاطلاع: 23.06.2016.

4. **الأحزاب السياسية اليسارية الفرنسية** "، نقلا عن الموقع: **www. France-France politique.fr/ partie politique.htm.**

5. **الأحزاب السياسية في فرنسا و دورها في السياسة الخارجية**،"نقلا من الموقع: **www .amba France-eg .org/Spia.php/article** في:(2016/04/15).

6. **الاستعمار الفرنسي للمغرب**، نقلا عن الموقع: **http://www.arabic-military.com/t31449-topic**

7. الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، **مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها**، نقلا عن الموقع: http//sia-sy.net/sia/view-article/php ?id=7، تاريخ الاطلاع: 2016/03/18.

8. **الكثافة السكانية في فرنسا"** ، نقلا من الموقع: **www.startimes.com/ ?t.28495395**. في: (2016/04/15).

9. المرصد العربي للتطرف والارهاب، **تعريف الارهاب**، نقلا عن الموقع: http://www.arabobservatory.com/?page-id=3364.

10. **السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع: http://onlypoliticalscience.blogspot.com/2010/12/blog-post.html، تايخ الاطلاع: 2016/05/10.

11. **المغرب العربي الكبير**، نقلا عن الموقع: http://www.tribunaldz.com/forum/t1592.

12. **المغرب العربي الكبير وحدة جغرافية مشتركة**، نقلا عن الموقع:http://www.startimes.com/?t=31441993، تاريخ الاطلاع: 2016/06/16.

13. **برنامج ميدا**، نقلا عن الموقع: **www.almustaqubal.com/v4/article-aspx?type=np&articleid=10857.**

14. **تاريخ الجزائر من 1830-1962**، نقلا عن الموقع: http://elboidhsidcheikh.alafdal.net/t188-topic.html، تاريخ الاطلاع: 24.06.2016.

15. حسين عوض، **الترابط ما بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية**، الحوار المتمدن، ع.4021، 2013، نقلا عن الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show_art-asp?aid=348182، تاريخ الاطلاع: 2016/04/03.

16. مروان حسين، **زيارة الرئيس فرانسوا هولاند الى الجزائر الأهداف والنتائج**، نقلا عن الموقع: http://natourcenter.info/portal/2013/01/07.html، تاريخ الإطلاع: 19-09-2016.

17. **حهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية**، نقلا عن الموقع:http :www.almokate.com

18. خالد علي لورد، **فهم وتفسير السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع:http://www.sudaress.com /sudanile/32747، تاريخ الاطلاع: 2016/05/10.

19. ديدييه بيليون: **السياسة الخارجية لفرانسوا هولاند**، نقلا من الموقع: www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=18705 ، تاريخ الإطلاع: 19-09-2016.

20. رشيد احمامي، **الكفاح من اجل الاستقلال واستكمال الوحدة الترابية**، نقلا عن الموقع: **http://edourous.com/841.html**

21. رشيد احمامي، **المغرب تحت نظام الحماية**، نفلا عن الموقع: **http://www.khayma.com/rachidgeo/regime%20de%20protectorat%20maroce.html**

22. سعيد بن سعيد العلوي، **الحركة الوطنية المغربية، جريدة الشرق الاوسط**، ع.12932، نقلا عن الموقع: **http://archive .aawsat.com/leader.asp ?section=3&issuno= 12932&article=769619**

23. **صنع السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع: http://bv.arabsgate.com/showthread.php?t=492727، تاريخ الاطلاع: 2016/06/11

24. ظلال مشعل، **مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر**، نقلا عن الموقع: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%B1.html، تاريخ الاطلاع: 2016/06/23.

25. قلواز ابراهيم، **مستقبل الشراكة الاورومتوسطية**، نقلا عن الموقع: **http// :www.alwatanalarabi.com/news.php ?extend.dpuf.rbw ri2TH.hashst=350.**، **تاريخ الاطلاع: 16-09-2016.**

26. **قيمة الاستثمارات الصينية بالجزائر"**،نقلا من الموقع: www.al-fadjr.com /ar/inedex .phpnews :160 153% 3Fpront (2016/05/25)

27. شريف شعبان مبروك ، **أهداف التدخل العسكري في مالي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، مصر 2013م، على الموقع التالي:
http :www.ar.qawim. net/index. Phpoption=com–contententtask-view=8353

28. مجلة الابتسامة، **تونس من الاستعمار الفرنسي الى الاستقلال**، نقلا عن الموقع: **http://www.ibtisamah.com/showthread-t=265620.html**.

29. محمد مختار قنديل، **محددات السياسة الخارجية بالتطبيق على الولايات المتحدة الامريكية والمانيا**، الحوار المتمدن، ع.2011،3412، نقلا عن الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=265345، تاريخ الاطلاع: 2016/06/02.

30. محمد نصحي ابراهيم، **تطور مفهوم الاستراتيجية وتعريفها: تعريفها، وظائفها، انواعها واسس بنائها**، نقلا عن الموقع:http//kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419 ، تاريخ الاطلاع: 2016/04/10.

31. مركز صوت الجنوب العربي للاعلام والدراسات، **دراسة حول مفهوم الديبلوماسية**، نقلا عن الموقع: http//soutalganoub.net/index.php ?option=com.content &view=article&id=6699، تاريخ الاطلاع:03.04.2016.

32. مركز السلام للثقافة الديبلوماسية، **وسائل السياسة الخارجية**، نقلا عن الموقع: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html، تاريخ الاطلاع: 2016/05/10.

33. نصيرة زهواني واخرون، **الاستراتيجية: المفهوم والنظرية**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، نقلا عن الموقع: http//rachelcenter.ps/news/php ?action=view&id=10294، تاريخ الاطلاع: 2016/04/10.

34. **نظرة على الأسباب والأهداف و التدعيات**، نقلا عن الموقع: WWW.ALSKINNA.COM.

35. **هولاند يذيب جليد العلاقات المغربية الفرنسية، 2015-09-23**، نقلا عن الموقع: **www.noonpost.org/**، تاريخ الإطلاع: **2016-09-16**

36. وداعا جاكشيراك، نقلا عن الموقع: **www.alghd.net/m/articles/547469.html**، تاريخ الإطلاع: 19-09-2016

37. ياسين محمد، **زيارة هولاند الى المغرب لاعادة التوازن الى العلاقة مع الدول المغاربية**، 03-2013-04، نقلا عن الموقع: **a6369.html/http://www.wikimaroc.com**

38. يعقوب يوسف حبر الرفاعي، **التاثير المتبادل بين السياسة الخارجية والداخلية**، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، نقلا عن الموقع: http//www.alitthad.com/paper.php ?name :news&files=article&sid=66207، تاريخ الاطلاع: 2016/04/03.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

❖ الكتب:

1. Christian Reus-Smit," Construtivism," in Scott Burchill et al (Eds), **Theories of International Relations** (New York: Polgrave, 2nd.Ed, 2001).
2. Edgar S . Funiss , jr : ***France Ally, De Gaulle's heritage and prospects*** (new York: 1960).
3. Hayat chergui, **le Maghreb et machrek dans la politique étrangere de la france depuis la guerre de golf, le bonquet n°11, 2 éme semester, paris, 1997.**
4. Laroui Abdellah, **l'histoire du Maghreb: un essai de synthése, paris, maspéro,1970**
5. . Paul Henri Spaak , ***A new effort to builld Europe, foreign affaires,*** ,(janury, 1965)
6. **The American heritage dictionary of English language**,Anne Sanokhonov and others, third edition, New York: Houghton Mifflin company, 1992.

❖ المقالات والمجلات:

1. Mouhamed Asfour Salman, **French garrison on Tunisia in 1881 and the ottomans and European attitude, daily magazine**, article 56, 2012.

❖ موقع الانترنيت:

1. Abderrahim Kader, **visite de François Hollande au Maroc : quels enjeux ?, 21-09-2015, dans : http://www.iris-france.org/63153-visite-de-francois-hollande-au-maroc-quels-enjeux-2**
2. **A eropace industry of France**, dans: **http://www. bbfrenditranslation. Com**.
3. **Déclaration commune des neufs pays de la Méditerranée occidetale, sur la coopération et le dialogue en méditerranée**

occidentale entre les pays de l'union du maghreb arabe et les pays de l'europe du sud, Rome, 10 octobre 1990, dans : http://discours.vie-public.fr/notice/902028900.html.

4. **François Hollande en tunisie: apercu sur la composition de la delegation qui l'accompagne, 03-07-2013, dans : http://www.huffpostmaghreb.com/2013/07/02/francois-hollande-tunisie_n_3534999.html**.
5. Franz olivier, **la politique extérieur de François Hollande, 17-05-2015, dans : www.franceculture.fr/emission/l-esprit-public/la politique extérieur de François hollande- la situation poltique de la France.html**.
6. Isabelle le Breton-Falezan, **Dimensions internationals des champagne présidentielles sous la 5éme république, annuaire de francais de relations internationals, vol 2, 2001, dans: www.diplomatie-gov.fr/fr/img/pdf/fd 0012363.html.**
7. la Direction de l'Information Légale et Administrative**, Du Tchad l'Irak: les interventions extérieures de l'arme française depuis1981**, http://www.vie-publique.fr/chronologie/, mis jour le 25 Septembre, 2014.
8. **Marie-France Chatin, (La France a-t-elle encore une politique au Moyen-Orient)**"
http://www.rfi.fr/auteur/marie-france-chatin

9- Olivier Schmitt , **la politique étrangère de François Hollande : un bilan, 15-07-2015, dans :**
http://tempspresents.com/2016/07/15/lapolitiqueétrangère hollande/amp.html.

10-Steven J.Campbell, **Role Theory**, **Foreign Policy Advisors**, **and U**. **S**. **Foreign Policy Making** (USA: Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999) <http:// WWW.CIAONET.ORG/ISA/ISA3.html.

11-The 15 countries with highest military sepeni in 2O12(in billi U.sdollars), dans : **http // dta wordbank. Org.**

❖ **الدراسات المنشورة:**

1. global conect, **foreign policy**,IRVINE :university of California
2. La politique méditerraniéenne de la communauté européenne, bruxelle, CEE, 1989.
3. Kal.J.Holsti, National role conceptions in the study of foreign policy. ***International studies quarterly***. 14,no.3, November1970.
4. Stephane G. Walker, **Role Theory and Foreign Policy Analysis** (Duke: University, Duke Press Policy Studies, 1987).

الفهرس

المقدمة:.....10

الإطار المنهجي، المفهومي والنظري:.....12

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية.....26

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.....27

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....28

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.....31

المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية.....**37**

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.....37

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية.....39

المبحث الثالث: محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية.....**43**

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية.....43

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية.....45

الفصل الثاني: مميزات السياسة الخارجية الفرنسية.....**49**

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية.....50

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية أثناء الحرب الباردة و بعد الحرب الباردة...51

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....54

المبحث الثاني: ركائز ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية.....57

المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية.....57

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية.....60

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية.....66

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية.....66

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية.....69

الفصل الثالث: تطور السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي.....74

المبحث الأول:أهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لفرنسا.....75

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المغرب العربي.....76

المطلب الثاني: اسباب اهتمام فرنسا بالمنطقة المغاربية..... 79

المبحث الثاني: السياسة المغاربية الفرنسية.....82

المطلب الأول: السياسة الفرنسية الإستعمارية.....82

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية بعد فترة الإستعمار.....95

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة المغاربية 2007-2015....105

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة حكم الرئيس نيكولا ساركوزي...105

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة حكم فرانسوا هولاند.....109

الفصل الرابع: التحديات التي تواجهها فرنسا في المنطقة المغاربية.....113

المبحث الأول: تنافس القوى الكبرى حول منطقة المغرب العربي.....114

المطلب الأول: التنافس الفرنسي الأمريكي.....114

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الصيني.....122

المبحث الثاني: تأثير الربيع العربي على العلاقات الفرنسية المغاربية.....126

المطلب الأول: التعريف بالربيع العربي.....126

المطلب الثاني: موقف فرنسا من الثورة التونسية والليبية.....128

المطلب الثالث: التدخل الفرنسي في مالي.....130

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية.....133

المطلب الأول: سيناريو نجاح العلاقات الفرنسية– المغاربية.....134

المطلب الثاني: سيناريو بقاء الأوضاع على حالها.....135

المطلب الثالث: سيناريو تدهور العلاقة الفرنسية– المغاربية.....136

الخاتمة:.....**138**

قائمة الملاحق:.....134

قائمة المراجع:.....163

الفهرس:.....173